الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم التسيير
تخصص: مانجمنت واقتصاد تطبيقي

الموضوع:

الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

إعداد الطالبة:
⊙ لبنى ناصر

إشراف الأستاذ الدكتور:
⊙ السعيد شوقي شكور

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د. عبد السلام عقون	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	رئيساً
أ.د. السعيد شوقي شكور	أستاذ	جامعة جيجل	مشرفاً ومقرراً
د. هيبة بو عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحناً
د. وليد لعايب	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحناً
أ.د. عبد الحميد برحومة	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحناً
د. عثمان علام	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	ممتحناً

السنة الجامعية:2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد حمد الله تبارك وتعالى وشكره

أتقدم بشكري وامتناني الكبيرين للأستاذ القدير " السعيد شوقي شكور" على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى توجيهاته.. جزاه الله خير الجزاء

أشكر الأستاذ "يوسف بركان" الذي لولاه لما تمكنت من تحقيق هدف الدكتوراه

كما أتوجّه بالشكر الجزيل وفائق التقدير والاحترام لكلّ من

الأستاذ "ناصر يوسف" من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا على تفانيه في مساعدتي

الأستاذة "أمال شوتري" على مساندتها المعنوية والعلمية

الأستاذ "خميسي قايدي" الذي ساندني بتوجيهاته القيّمة طيلة فترة تحضير الأطروحة

الأستاذ "محمد بلوناس" الخبير الصناعي من جامعة فرحات عباس سطيف1

الأستاذ "أحمد بونقيب" الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه وتشجيعاته

الأستاذ "فيصل معاش" من جامعة فرحات عباس سطيف1 الذي اعتبرني زميلة له منذ أول تسجيل لي في الدكتوراه

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

روح أخي "عبد السلام" التي غادرت العالم ولم تغادرني رحمه الله وأسكنه فسيح جنّاته

أخواتي وأولادهم خاصة ابنة أختي "فاطمة الزهراء" وتفانيها في مساعدتي

إلى كل أساتذتي الذين تفنّنوا في تعليمي

إلى الزملاء والأحباب والأصدقاء

إلى كل من سخّرهم الله لي عوناً وسنداً

الفهارس

الملخص	–
فهرس المحتويات	I-VI
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	IX
فهرس الملاحق	X
قائمة المختصرات	XI
مقدمة	أ – س
الفصل الأول: الإستراتيجية الصناعية وأنواع إستراتيجيات التصنيع	16
تمهيد	17
المبحث الأول: الإستراتيجية الصناعية وتخطيط التنمية الصناعية	18
المطلب الأول: ماهية الإستراتيجية الصناعية	18
الفرع الأول: تعريف الإستراتيجية الصناعية	18
الفرع الثاني: أهداف الإستراتيجية الصناعية	20
الفرع الثالث: المبادئ التي تحكم الإستراتيجية الصناعية في الدول النامية	20
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للتخطيط الصناعي	22
الفرع الأول: تعريف التخطيط الصناعي	22
الفرع الثاني:أهمية التخطيط الصناعي وأهدافه	23
أولا. أهمية التخطيط الصناعي	23
ثانيا. أهداف التخطيط الصناعي	24
الفرع الثالث: تخطيط الاختيار بين الصناعات	25
أولا. اختيار الصناعات الملائمة	25
ثانيا. قواعد اختيار الصناعات الملائمة	27
المطلب الثالث: مدخل للتنمية الصناعية	28
الفرع الأول: أهمية التنمية الصناعية في الاقتصاد	28
الفرع الثاني: عرض لبعض نظريات التنمية الصناعية	30
أولا: نظرية الدفعة القوية	30
ثانيا: نظرية النمو المتوازن	32
ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن	33
رابعا: نظرية أقطاب النمو	34
الفرع الثالث: واقع التنمية الصناعية في الدول النامية	35

المبحث الثاني: مدخل للتصنيع وإستراتيجياته	37
المطلب الأول: مفهوم التصنيع	37
الفرع الأول: تعريف التصنيع	37
الفرع الثاني: أهمية التصنيع	38
الفرع الثالث: معوقات التصنيع في الدول النامية وسلبياته	39
أولا: معوقات التصنيع في الدول النامية	39
ثانيا: السلبيات التي رافقت تجربة التصنيع	40
المطلب الثاني: تطور إستراتيجيات التصنيع	41
الفرع الأول: إستراتيجية التصنيع التلقائي	41
الفرع الثاني: إستراتيجية التصنيع الأساسي	42
المطلب الثالث: أنواع إستراتيجيات التصنيع في الدول النامية	43
الفرع الأول: إستراتيجية التصنيع من زاوية نوع الصناعة	43
أولا: إستراتيجية الصناعات الثقيلة	43
ثانيا: إستراتيجية الصناعات الخفيفة	45
ثالثا: عوامل الاختيار بين الصناعات الثقيلة والخفيفة	46
الفرع الثاني: إستراتيجية التصنيع من زاوية الفن الإنتاجي	47
أولا: إستراتيجية الصناعات كثيفة العمل	47
ثانيا: إستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال	48
ثالثا: عوامل الاختيار بين الصناعات كثيفة العمل وكثيفة رأس المال	49
الفرع الثالث: إستراتيجية التصنيع من زاوية التوجه	50
أولا: إستراتيجية إحلال الواردات	50
ثانيا: إستراتيجية تشجيع الصادرات	52
ثالثا: مقارنة بين إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية تشجيع الصادرات	54
الفرع الرابع: إستراتيجية التصنيع من زاوية ملكية المشروعات	55
أولا: القطاع العام	55
ثانيا: القطاع الخاص	57
خلاصة الفصل الأول	60
الفصل الثاني: ترقية التنويع الاقتصادي المعتمد على التصنيع	61
تمهيد	62

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي: إطار مفاهيمي	63
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	63
الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي	63
الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي	64
الفرع الثالث: محددات التنويع الاقتصادي	65
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	67
الفرع الأول: مؤشر أوجيف	67
الفرع الثاني: مؤشر انتروبي	68
الفرع الثالث: مؤشر هيرفندال–هيرشمان	68
المطلب الثالث: المخاطر التي دفعت الدول المنتجة للنفط نحو التنويع الاقتصادي	70
الفرع الأول: دوافع التنويع الاقتصادي في الدول المنتِجة للنفط	70
الفرع الثاني: مميزات اقتصاديات الدول المنتِجة للنفط	71
الفرع الثالث: شروط عملية تنويع اقتصادي ناجحة	72
المبحث الثاني: التصنيع من أجل ترقية التنويع الاقتصادي	74
المطلب الأول: نظريات التنويع الاقتصادي	74
الفرع الأول: نظرية التنظيم الصناعي	74
الفرع الثاني: نظرية التجارة الخارجية	75
الفرع الثالث: نظرية التجمعات الصناعية	75
المطلب الثاني: أهمية ترقية التنويع الصناعي	77
الفرع الأول: دور التصنيع في تنويع الاقتصاد	77
الفرع الثاني: العلاقة بين الصناعة والتنويع الاقتصادي	78
الفرع الثالث: إستراتيجية دعم التصنيع من أجل التنويع الاقتصادي	78
المطلب الثالث: تجارب التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط	79
الفرع الأول: تجربة ماليزيا في تحقيق التنويع الاقتصادي	80
أولا: مساهمة التصنيع في الاقتصاد الماليزي	80
ثانيا: إستراتيجيات التصنيع في ماليزيا	81
ثالثا: مقومات نجاح التجربة الماليزية	83
الفرع الثاني: تجربة إندونيسيا في تنويع اقتصادها	86
أولا: تطور الصناعة الإندونيسية منذ الاستقلال	86
ثانيا: عوامل نجاح إندونيسيا في تنويع نشاطها الصناعي	87

الفرع الثالث: عوامل نجاح مشتركة في تنويع اقتصاديات الدول المصدّرة للنفط	89
خلاصة الفصل الثاني	91
الفصل الثالث: مساهمة الإستراتيجيات الصناعية في تنويع الاقتصاد الجزائري	92
تمهيد	93
المبحث الأول: إستراتيجية الصناعات المصنعة	94
المطلب الأول: التعريف بإستراتيجية الصناعات المصنعة	94
الفرع الأول: مميزات الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال	94
الفرع الثاني: تنمية الصناعات القاعدية في الاقتصاد الجزائري في ظل نظام التخطيط	95
الفرع الثالث: تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة	96
المطلب الثاني: مساهمة الصناعة في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر (1970-1977)	103
الفرع الأول: مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام	103
الفرع الثاني: مساهمة الصناعة في التشغيل	105
الفرع الثالث: مساهمة الصناعة في الصادرات	108
المطلب الثالث: نتائج إستراتيجية الصناعات المصنعة	110
الفرع الأول: نتائج استثمارات الفترة التنموية الأولى	111
الفرع الثاني: هيكل الإنتاج للفترة التنموية الأولى	112
أولا. الزراعة باعتبارها منفذا للقطاع الصناعي	113
ثانيا. الصناعة باعتبارها منفذا للقطاع الزراعي	113
الفرع الثالث: ضُعف نتائج إستراتيجية الصناعات المصنعة	114
المبحث الثاني: الإستراتيجية الصناعية الجديدة	117
المطلب الأول: التعريف بالإستراتيجية الصناعية الجديدة	117
الفرع الأول: تطور القطاع الصناعي ابتداء من 1980	117
الفرع الثاني: الحاجة إلى إستراتيجية صناعية	120
الفرع الثالث: المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة	121
أولا: الانتشار الصناعي القطاعي والمكاني	121
ثانيا: سياسات التنمية الصناعية	123
ثالثا: السياسات الاقتصادية الكلية وتدابير التحول الهيكلي	124
رابعا: سياسات مرافقة المؤسسات	124
المطلب الثاني: مساهمة الصناعة في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر (2007-2015)	126
الفرع الأول: مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام	126

أولا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام	127
ثانيا: مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام	130
ثالثا: هيكل الإنتاج الصناعي	131
الفرع الثاني: مساهمة الصناعة في التشغيل	134
الفرع الثالث: مساهمة الصناعة في الصادرات	136
المطلب الثالث: نتائج الإستراتيجية الصناعية الجديدة	139
الفرع الأول: العلاقة زراعة– صناعة	139
أولا. القطاع الزراعي باعتباره منفذا للقطاع الصناعي	139
ثانيا. القطاع الصناعي باعتباره منفذا للقطاع الزراعي	140
الفرع الثاني: فشل تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة	141
الفرع الثالث: سياسات صناعية وبرنامج اقتصادي جديد 2015	144
أولا: سياسة الحكومة في مجال الصناعة والمناجم لسنة 2015	144
ثانيا: التحوّل إلى برنامج النمو الاقتصادي الجديد	145
خلاصة الفصل الثالث	149
الفصل الرابع: مرتكزات إستراتيجية صناعية ناجحة وممكناتها في الجزائر	150
تمهيد	151
المبحث الأول: واقع وإمكانيات القطاع الصناعي الجزائري	152
المطلب الأول: برامج دعم الاقتصاد الجزائري في الألفية الجديدة	152
الفرع الأول: برنامج دعم تنويع الاقتصاد DIVECO1	152
أولا: أهداف البرنامج	153
ثانيا: النتائج المحقّقة من برنامج دعم تنويع الاقتصاد	153
الفرع الثاني: برنامج دعم إنشاء إستراتيجية صناعية وترقية الاستثمارات	154
أولا: أهداف البرنامج	154
ثانيا: الموارد المالية المخصصة للبرنامج	155
ثالثا: نتائج البرنامج	155
الفرع الثالث: برنامج دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال **(PME II)**	156
أولا: تقديم البرنامج	156
ثانيا: أهداف البرنامج	156
ثالثا: النتائج المحققة	157

المطلب الثاني: مقومات وإمكانيات القطاع الصناعي في الجزائر	159
الفرع الأول: الموارد الطبيعية والثروات الباطنية	159
أولا: الإطار الجيولوجي للجزائر	159
ثانيا: إمكانات الجزائر من الغاز والبترول	160
ثالثا: الموارد المعدنية	161
الفرع الثاني: الموارد المالية	162
الفرع الثالث: الموارد البشرية	164
المطلب الثالث: مؤشرات أداء القطاع الصناعي الجزائري	165
الفرع الأول: مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام	166
الفرع الثاني: مؤشر الصادرات الصناعية إلى الصادرات الإجمالية	167
الفرع الثالث: مؤشر عدد المؤسسات الصناعية بين المؤسسات في الاقتصاد	168
الفرع الرابع: مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر	169
المبحث الثاني: مرتكزات إستراتيجية صناعية ناجحة في الجزائر	171
المطلب الأول: تحديد إستراتيجية تصنيع لتطوير صناعات مختارة	171
الفرع الأول: حاجة الاقتصاد الجزائري إلى إستراتيجية صناعية لترقية التنويع الاقتصادي	171
الفرع الثاني: أهداف الإستراتيجية الصناعية	172
الفرع الثالث: تحديد الصناعات الرائدة	173
الفرع الرابع: انتقاء إستراتيجية تصنيع	178
المطلب الثاني: تحسين مناخ الأعمال لتطوير إستراتيجية صناعية للاقتصاد الجزائري	179
الفرع الأول: تحسين بيئة الاستثمار	180
الفرع الثاني: تكوين الموارد البشرية الصناعية	181
الفرع الثالث: تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة	181
الفرع الرابع: تطوير مناخ الأعمال الصناعي	182
خلاصة الفصل الرابع	184
خاتمة	185
المراجع	191
الملاحق	201

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية تشجيع الصادرات	54
2	محددات التنويع الاقتصادي	66
3	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 1960-1989	80
4	أهداف الخطط الصناعية الرئيسية (1986-2020)	84
5	مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي لإندونيسيا 1965-1997	87
6	الهيكلة العامة للاستثمارات	98
7	الهيكلة العامة للاستثمارات في المخطط الرباعي الأول	100
8	هيكلة الاستثمارات الصناعية للمخطط الرباعي الأول	101
9	استثمارات المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	103
10	هيكلة القيمة المضافة الوطنية	104
11	هيكلة القيمة المضافة الصناعية	105
12	تطور العمالة حسب قطاع النشاط (ما عدا الزراعة) 1967-1978	106
13	تطور متوسط النمو السنوي للتشغيل دال الفروع الصناعية للفترة (1970- 1979)	107
14	الاستثمارات المنتِجة 1970-1979	111
15	الإنتاج الصناعي الغذائي 1974- 1979	114
16	نتائج تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة	115
17	عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها (إلى 30 جوان 1998)	119
18	تطور إنتاج القطاع الصناعي العام في الجزائر في الفترة (1994-2000)	119
19	نمو القطاع الصناعي حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2006	120
20	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (2007-2014)	128
21	مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام (2007-2014)	130
22	نسبة التشغيل حسب النشاط الاقتصادي للفترة (2007-2015)	134
23	تطور صادرات الجزائر للفترة 2007-2015	137
24	تغيّر قيم مؤشر التركّز السلعي لصادرات الجزائر 2007-2015	138
25	تطور نسب الجباية البترولية 2005-2015	142

26	المخصصات المالية لبرنامج دعم إنشاء إستراتيجية صناعية وترقية الاستثمارات	155
27	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة	163
28	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2019	168
29	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	168
30	نسب واردات الاقتصاد الجزائري 2014-2017	174
31	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية في الجزائر	177

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور العمالة حسب قطاع النشاط (ما عدا الزراعة) 1967-1978	107
2	صادرات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1967 إلى 1978	108
3	واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1967 إلى 1978	109
4	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام* (2007-2014)	129
5	مساهمة القيمة المضافة الصناعية في تكوين الناتج الداخلي الخام (2007-2014)	131
6	تطور القيمة المضافة لمختلف الصناعات خلال الفترة 2007-2011	132
7	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي 2012-2015	133
8	نسب التشغيل حسب النشاط الاقتصادي (2007-2015)	135
9	تطور نسب التشغيل في القطاع الصناعي (2007-2015)	136
10	تطور صادرات الجزائر للفترة 2007-2015	138
11	مدخلات قطاع الزراعة من مختلف الصناعات	139
12	مدخلات مختلف الصناعات من القطاع الزراعي	140
13	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام سنتي 2015 و2018	147
14	تطور موارد الدولة من الجباية البترولية (1994-2015)	164
15	مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام سنة 2019	166
16	مساهمة الصناعة ضمن الصادرات خارج المحروقات 2018	167
17	تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر 2005-2018	169
18	تنويع الاقتصاد الجزائري بالتركيز على القطاع الصناعي	172
19	واردات الاقتصاد الجزائري 2014-2017	175

رقم	الملحق	الصفحة
1	صادرات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1967 إلى 1978	202
2	أهم المنتجات المصدرة من 1967 إلى 1978	203
3	الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1967 إلى 1978	204
4	واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1967 إلى 1978	205
5	أهم المنتجات المستوردة من 1970 إلى 1978	206
6	تطور القيمة المضافة لمختلف الصناعات خلال الفترة 2007- 2011	207
7	الاستهلاك الوسيط للفروع الصناعية من مختلف الصناعات 2012-2015	208
8	الاستهلاك الوسيط للفروع الصناعية من مختلف الصناعات 2012-2015	209

المختصر	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
ALGERAC	Organisme Algérien d'Accréditation	الهيئة الجزائرية للاعتماد
ANDI	**A**gence **N**ationale de **D**éveloppement de l'**I**nvestissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANDPME	**A**gence **N**ationale de **D**éveloppement des **P**etite et **M**oyenne **E**ntreprises	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANI	**A**ssises **N**ationale de l'**I**ndustrie	الجلسات الوطنية للصناعة
ANIREF	**A**gence **N**ationale d'**I**ntermédiation et **Ré**gulation **F**oncière	الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري
APAB	**A**ssociation des **P**roducteurs **A**lgériens de **B**oissons	جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات
BM	**B**anque **M**ondiale	البنك العالمي
BTP	**B**âtiments et **T**ravaux **P**ublics	البناء والأشغال العمومية
CCI	**C**hambres de **C**ommerce et d'**I**ndustrie	غرف التجارة والصناعة
CGCI	**C**aisse de **G**arantie des **C**rédits d'**I**nvestissements- PME	صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CPE	**C**onseil des **P**articipations de l'**E**tat	مجلس مشاركة الدولة
CTIAA	**C**entre **T**echnique des **I**ndustries **A**groalimentaires	المركز التقني للصناعات الغذائية
FGAR	**F**onds de **G**arantie des **Cr**édits aux PME	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
IANOR	**I**nstitut **A**lgérien de **Nor**malisation	المعهد الجزائري للتقييس
INAPI	**I**nstitut **Na**tional de la **P**ropriété **I**ndustrielle	المعهد الوطني للملكية الصناعية
ISIC	**I**nternational **S**tandard **I**ndustrial **C**lassification of All Economic Activities	التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية
ISMMEE	**I**ndustries **S**idérurgiques, **M**étallurgiques, **M**écaniques, **E**lectriques et **E**lectroniques	الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية
MADR	**M**inistère de l'**A**griculture et du **D**éveloppement **R**ural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
MIPMEPI	**M**inistère de l'**I**ndustrie, de la **P**etite et **M**oyenne **E**ntreprises et de la **P**romotion de l'**I**nvestissement	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار
MTA	**M**inistère de **T**ourisme et de l'**A**rtisanat	وزارة السياحة والصناعة التقليدية

NODE	**N**orweigian **O**ffshore **D**rilling **E**ngineering	هندسة الحفر البحرية النرويجية
NSI	**N**ouvelle **S**tratégie **I**ndustrielle	الإستراتيجية الصناعية الجديدة
NTBs	**N**on **T**arrif **B**arriers	حواجز غير تعريفية
ONML	**O**ffice **N**ational de **M**étrologie **L**égale	الديوان الوطني للقياسات القانونية
ONS	**O**ffice **N**ational des **S**tatistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
PME	**P**etite et **M**oyenne **E**ntreprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
PNUD	**P**rogramme des **N**ations **U**nies pour le **D**éveloppement	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
RCA	**R**evealed **C**omparative **A**dvantage Index	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة
SNI	**S**ystème **N**ational d'**I**nnovation	نظام وطني للابتكار
UGTA	**U**nion **G**énérale des **T**ravailleurs **A**lgériens	الاتحاد العام للعمال الجزائريين
UNCTAD	**U**nited **N**ations **C**onference on **T**rade **a**nd **D**evelopment	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNOP	**U**nion **N**ationale des **O**pérateurs de la **P**harmacie	الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة
UPIAM	**U**nion **P**rofessionnelle de l'**I**ndustrie **A**utomobile et **M**écanique	الاتحاد المهني لصناعة السيارات والميكانيك
ZDII	**Z**ones de **D**éveloppement **I**ndustriel **I**ntégrées	مناطق تنمية صناعية مُدمجة

مقدمة

تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم بفضل الانتشار السريع والواسع للتكنولوجيا، من خلال زيادة حجم وتنوّع التجارة بينها في السلع والخدمات؛ حيث تحوّل الاقتصاد العالمي إلى قرية عالمية واحدة متنافسة الأطراف بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذه الثورة التي بيّنت الفارق الكبير بين دول نامية تركّزت اقتصادياتها أساسا على استخراج الموارد الأولية وتصديرها بشكلها الخام أو على الاستثمار في بعض النشاطات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المحدودة، ودول متقدّمة صناعية تركّزت اقتصادياتها على التصنيع مُعتبِرة إيّاه حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، انطلاقا من كون القطاع الصناعي يُعدّ قطاعا ديناميكيا ومحرّكا مهمّا للمسيرة التنموية الذي تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتكامل معه؛ فالكثير من الدول النامية مازالت تعتمد في مواجهة التحديات الكبيرة المرتبطة باقتصادياتها سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي بشكل أساسي على صادرات المواد الأولية في تمويل ميزانيتها، ما جعلها دولاً ريعية، ترتكز صادراتها على عدد محدود من المنتجات بدل تنوّعها، وذلك رغم غِناها بمختلف الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن وغيرها. بالمقابل نجد الدول المتقدمة التي أحرزت تقدّما في المجال الاقتصادي والإنتاج؛ إذ حققت اقتصاديات متنوّعة قطاعيا على المستوى المحلي، وتصديريا، على المستوى الخارجي، وبالأخص قُدرتها على تطوير قطاع صناعي تحويلي يُوفّر أغلب الاحتياجات من السلع النهائية والوسيطة، وذلك من خلال انتقائها لإستراتيجيات تصنيع متتالية ومتكاملة.

وعليه تُطرح بقوّة مسألة ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية لضمان استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في الدول النامية، لاسِيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يقوم على المنافسة ومنطق السوق. فالتنويع الاقتصادي بوصفه إستراتيجية تحويل الاقتصاد من اقتصاد قائم على مصدر وحيد إلى مصادر متعددة الدخل، يعمل على تقليل الاعتماد على المورد الوحيد وخلق منتجات متنوعة تكون بديلة للمداخيل الريعية، وبالتالي تنويع الصادرات أو تنويع مصادر الدخل من الأنشطة الاقتصادية المحلية التي تكاد تنعدم في هذه الدول، ومنه الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية ومواجهة التنافسية التكنولوجية.

تُعدّ الجزائر واحدة من الدول النامية الغنية بالثروات الطبيعية وتحديداً النفط والتي حاولت من خلاله كقطاع قائد تنويع مصادر دخلها في سبيل تنمية الاقتصاد الجزائري، وبِناء هيكل إنتاجي قويّ يقوم على القطاع الصناعي لِما له من دور فاعل في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، صمّمت بذلك الحكومة الجزائرية إستراتيجيات صناعية منذ الاستقلال بهدف النهوض بمستوى

الصناعات التحويلية والاندماج في الاقتصاديات العالمية، من خلال النظر في مشاكل ومعوقات نمو القطاع الصناعي وبالتالي تصحيح مسار الاقتصاد الجزائري لتحقيق تحوّل هيكلي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد صناعي متطوّر.

إشكالية البحث:

تُعدّ الجزائر كما أسلفنا من بين الدول المصدّرة للنفط والذي تعتمد عليه بشكل أساسي في تمويل ميزانيتها، وهو ما أثّر على الاقتصاد الجزائري بشكل واضح بسبب ارتباط أسعار النفط بالأسواق العالمية للمحروقات غير المستقِرّة؛ لذا طُرِحت مسألة تنويع هيكل اقتصادها منذ البداية حتى لا يبقى مرتبطا بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد تبنّت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال مجموعة من الإجراءات قصد جعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعاً ومنه الرفع من معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع القطاع الصناعي لتحقيق هدف السياسات الاقتصادية الكلية المتمثل في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر والخروج من التبعية لقطاع المحروقات من خلال صياغة إستراتيجيات صناعية تمثّلت في إستراتيجية الصناعات المُصنعة التي تمّ اعتمادها مباشرة بعد الاستقلال، وإستراتيجية الصناعات الجديدة التي تمت صياغتها بداية الألفية الثالثة.

بناء على ما سبق، يُمكن صياغة الإشكالية الآتية:

كيف يمكن تقييم الإستراتيجيات الصناعية المُعتمَدة بالجزائر في مجال ترقية التنويع الاقتصادي؟

الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت السؤال الرئيس عدّة أسئلة فرعية:

- هل ساهمت إستراتيجية الصناعات المصنعة في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؟
- هل ساهمت الإستراتيجية الصناعية الجديدة في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؟
- ما مدى مساهمة التكامل بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؟
- ما مدى مساهمة عامل الصياغة الواضحة والتوظيف الجيّد للإستراتيجية الصناعية في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؟

الفرضيات:

يمكن صياغة الفرضيات الآتية كإجابة مسبقة على التساؤلات السابقة:

الفرضية العامة:

لم تساهم الإستراتيجيات الصناعية المُعتمَدة في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- لم تساهم إستراتيجية الصناعات المصنعة في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؛
- لم تساهم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؛
- للتكامل بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي دوراً في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر من خلال الصناعات الغذائية– الزراعية؛
- تُعدّ الصياغة والتوظيف الجيّد للإستراتيجية الصناعية عاملاً إيجابياً وأساسياً في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

أ. أهمية معالجة موضوع التنويع الاقتصادي من خلال الاعتماد على القطاع الصناعي في الجزائر، بوصفها دولة ريعية مُعرّضة لمخاطر تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية؛

ب. أهمية معالجة إشكالية التنمية الصناعية في الجزائر، لاعتمادها على الصناعة الاستخراجية بدرجة كبيرة مقارنة بالصناعة التحويلية التي بإمكانها الحفاظ على استمرارية النمو الاقتصادي بالجزائر؛

ج. أهمية موضوع تبنّي إستراتيجية صناعية واضحة وشاملة ودقيقة، لتحسين استغلال الإمكانيات الطبيعية والمالية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، وبذلك تطوير صناعات قادرة على المنافسة ومنفتحة على الأسواق الخارجية؛

د. أهمية القطاع الصناعي كقطاع قادر على جلب وإنتاج وتطوير المستجدات التكنولوجية، التي بإمكان القطاعات الأخرى الاستفادة منها؛ نظرا للترابط والتشابك بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

هناك عدّة أهداف ترمي إليها الدراسة، يُمكن إيجازها فيما يأتي:

- ضبط الجانب النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الإستراتيجية الصناعية والتنويع الاقتصادي، وطرق ترقية هذا الأخير اعتماداً على القطاع الصناعي، مع التطرق لتجارب دول ناجحة في هذا المجال؛
- تحليل الإستراتيجيات الصناعية المُعتمَدة في الجزائر، من خلال تحديد مبادئ ومحاور هذه الإستراتيجيات وكذا نقاط قوة وضُعف تطبيقها؛
- توضيح دور وأهمية القطاع الصناعي في الجزائر وكيفية الاعتماد عليه في ترقية التنويع الاقتصادي ومن ثمّ المساهمة في الرفع من معدل النمو واستمراريته؛
- تحديد مرتكزات إستراتيجية صناعية ملائمة تتوافق مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد.

منهج الدراسة:

استناداً إلى أهمية موضوع الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر والهدف المرجو من هذا البحث؛ فإنّ منهج البحث المُعتمد في دراستنا يتمثّل في المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ذي الطابع التحليلي، من خلال استعراض الجوانب النظرية لمتغيّرات الدراسة والتطور التاريخي للصناعة بالجزائر، وتحليل الإستراتيجيات الصناعية المُعتمَدة عند دراسة حالة الجزائر. مُعتمِدين على مراجع ومصادر للبيانات عديدة؛ منها تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال الدوريات التي يُصدِرها، بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لموضوع البحث لما يأتي:

أ. بناءً على دراستنا الاستطلاعية النظرية لموضوع البحث، تبيّن لنا أنّ موضوع مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التنويع الاقتصادي في الجزائر جديد نسبياً، فهو لم يأخذ نصيبه مِن قِبل العديد من الباحثين؛

ب. موضوع ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر لم يعُد موضوعاً يُمكن تأجيله، بل أصبح موضوع الساعة، لذلك هناك ضرورة للبحث فيه وإيجاد حلول جِذرية بدل اعتماد الحلول الترقيعية لمعالجة الأزمات البترولية المتكررة؛

ج. إهمال القطاع الصناعي في ظل توفُّر قدرات وكفاءات بشرية ومادية ومالية بالجزائر، يُشكّل خطر سيكرّس بقاء الجزائر مرتكزة في اقتصادها على صادراتها من المحروقات التي تُعدّ مورداً ناضباً؛

د. اطلاعنا على موضوع ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر من خلال القطاع الصناعي، أكسبنا بعض الملاحظات والاقتراحات بخصوص تحقيق تنمية صناعية بالبلد؛

هـ. علاقة الموضوع بعضوية الباحثة في مخبر بحث "دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة –برج بوعريريج"، الفرقة الثالثة "السياسات الصناعية وأداء القطاع الصناعي لولاية برج بوعريريج" وبالتالي احتكاك الباحثة الدائم بمستجدات القطاع الصناعي في الجزائر بصفة عامة وولاية برج بوعريريج بصفة خاصة.

صعوبات الدراسة:

- عدم تفرقة الكثير من الباحثين والأكاديميين بين الإستراتيجية الصناعية وإستراتيجيات التصنيع؛
- عدم توفّر إحصائيات متتالية ومتكاملة للاقتصاد الجزائري؛ إذ نجد انقطاعات، فرغم توفّر تقارير ومنشورات لنفس الهيئة إلاّ أنها تحوي إحصائيات متغيّرة لنفس السنة من منشور لآخر.

الدراسات السابقة:

تناولت عدّة دراسات سابقة البحث في متغيرات موضوعنا المتمثلة في الإستراتيجيات الصناعية والتنويع الاقتصادي؛ حيث سنقوم باستعراض أهم الدراسات التي تتقاطع مع موضوع بحثنا في نقاط وتختلف عنها في نقاط أخرى.

الدراسات باللغة العربية:

- مخضار سليم، "**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2018/2017

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي للقطاع الصناعي الجزائري في الأسواق الدولية مقارنة بكل من مصر وتونس والمغرب، ومدى قدرته على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي والتقليل من فاتورة الواردات وترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات.

أظهرت نتائج البحث أن القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تزال بعيدة كل البعد عن المستويات التي حققتها دول المقارنة، مما يستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية في الجزائر بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

- نوي نبيلة، "**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية –دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، نوقشت بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف1 سنة 2017/2016

هدفت الدراسة إلى الكشف عن حقيقة العلاقة بين التنويع الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية مع التعرف على الدول التي نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي رغم كونها دولا غنية بالنفط وكذلك الكشف عن أهم أسباب فشل الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية.

توصلت الباحثة إلى أن النرويج نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي وهو ما أدى إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية جيدة. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة التي توجهت منذ سنة 2000 إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، فقد حققت نتائج هامة، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية. أما بالنسبة للجزائر، فقد فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتباط الاقتصاد بقطاع النفط وهو ما أثر سلبا على مؤشرات الاستدامة الاقتصادية.

- بن عزرين عز الدين، "**دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2012/2011

هدفت الدراسة إلى مواجهة رهان عدم الاعتماد كلية على عائدات البترول، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بعيدا عن الواردات الأجنبية مما يزيد من معدلات النمو، وأن الصناعة هي الجهاز الوحيد القادر على تخطي عراقيل المنظمات التي تعمل تحت مظلة العولمة بما يخدم مصالح الدول الغربية.

وقد توصل الباحث إلى أن الواقع الحالي في الجزائر يشير إلى أن السياسة الاقتصادية والسياسة الصناعية لازالت عبارة عن معلومات مستقاة من بعض النماذج الأوروبية، يحاول من خلالها بعض صناع هذه السياسة في الجزائر تطبيقها على أرض الواقع دون معرفة حقائق الأمور المتعلقة بكل سياسة، خير دليل على ذلك لازالت الجزائر إلى اليوم تجهد نفسها في إصدار تشريعات وقوانين جديدة بُغية التأقلم مع الواقع الجديد الذي فرضه عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومحاولة إيجاد قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية منافسا لمنتجات

الدول المتقدمة والدول النامية، ويكون ذلك دافعا لزيادة الإنتاج والارتفاع بجودته، ولابد أن تعمل السياسات المقررة على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتشجيع إقامة صناعات تساعد على تشغيل وإقامة صناعات أخرى مغذية لها تسمح بخلق فرص عمل جديدة وإحداث انطلاقة صناعية في المجتمع عن طريق زيادة حجم الاستثمار الصناعي في مختلف مجالاته، والاستفادة من مقومات التنمية الصناعية المتوفرة والتي تجعل من الجزائر أفضل مناطق جذب الاستثمار.

- مختار بن هنية، "**إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية-حالة البلدان المغاربية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2008/2007

هدفت الدراسة إلى دراسة التجارب التنموية الصناعية المغاربية، والجزائرية خاصة، والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها، مع اقتراح البديل الإستراتيجي في هذا المجال؛ إذ استخدم الباحث في ذلك طريقة التحليل المقارن لتلك التجارب، بناء على المعطيات الإحصائية والأبحاث والدراسات المتاحة، وغيرها مما يمكن أن يكون له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع، من شأنه أن يساعد على إيجاد أفضل السبل المؤدية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والحضاري بشكل عام.

بعد الدراسة والتعمق الشامل والاستنتاج المستخلص حول كافة جوانب موضوع الأطروحة، توصل الباحث إلى أنه يجب إعطاء أهمية خاصة لضرورة وجود قطاع اقتصادي رائد محرك للنمو والتنمية الاقتصادية الشاملة هو القطاع الصناعي، نظرا إلى أن كافة تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة في عصر التكتلات والعولمة قد تمحورت وتركزت على المجال الصناعي، وكان جميعها يملك إستراتيجية جادة في هذا الميدان حتى وإن لم تكُن مُعلنة.

- فكرون السعيد، "**إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية -حالة الجزائر- دراسة نظرية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2005/2004

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة النظر في حقائق وأبعاد المسيرة التنموية للمجتمعات النامية منها الجزائر، من أجل تبنّي إستراتيجية في التصنيع محددة الأهداف ضمن حركة القوانين الاجتماعية للمجتمعات النامية، قصد تأمين عملية الانتقال من التخلف إلى التنمية.

توصلت الدراسة إلى أن إستراتيجية الصناعة المصنعة التي اعتمدتها الجزائر كبلد نام كانت تهدف إلى خلق توازن واستقرار وتكامل لعناصر القاعدة الاقتصادية بشكل عام، إلا أن هذا النموذج لم يسمح بالتأكيد على مصداقية المبادئ الأساسية لهذه الإستراتيجية. ورغم أن الجزائر حققت

مؤشرات إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية، إلا أنه يعود في حقيقة الأمر إلى عوامل خارجية مرتبطة بارتفاع أسعار النفط، ولم تكن بالضرورة مرتبطة بعناصر التفاعل للنشاط الاقتصادي للمؤسسات الصناعية وغيرها؛ أي بالقدرات الذاتية المتمثلة في الإنتاج والإبداع.

- زرقين عبود، "**الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، 2009، ص160-188

هدفت الدراسة إلى البحث عن إستراتيجية صناعية ملائمة للاقتصاد الجزائري تأخذ بعين الاعتبار الظروف المستجدة للاقتصاد الجزائري في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي.

اقترح الباحث إستراتيجية صناعية؛ إذ يُعدّ تحقيق نتائج إيجابية من خلالها قائما على زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني، وكذا ضرورة تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب.

- زغيب شهرزاد، "**إستراتيجية التصنيع في الجزائر 1967-1989**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية من معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، 1992

هدفت الباحثة إلى تحليل إستراتيجية التصنيع في الجزائر خلال الفترة 1967-1989، واستنتجت أنه خلال المرحلة الأولى من عملية التنمية وهي مرحلة السبعينيات، لم تحقق الإستراتيجية الأهداف المنشودة إلاّ بشكل طفيف، أما المرحلة الثانية من عملية التنمية فإن التوجه الإنمائي الجديد في إعطاء الأهمية للصناعات التحويلية ولبعض القطاعات التي كانت مهملة في السبعينيات لم تتم بالشكل المنصوص عليه في المواثيق السياسية خصوصا في توزيع الاستثمارات، وهذا راجع إلى إتمام البرامج التي بقيت حيز التنفيذ والتي تخصّ الصناعات الأساسية مما زاد في إرهاق الاستثمارات المخططة خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني.

الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة Alan Gelb (2010) بعنوان « **Economic Diversification in Resource Rich Countries** »

أي "التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد"

ناقشت الدراسة أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية والأسباب التي جعلت بعض الدول تفضل في تحقيق التنويع الاقتصادي في حين نجحت دول أخرى في ذلك. وعليه حاولت الدراسة الإجابة عن سؤالين رئيسيين هنا: لماذا يعتبر التنويع الاقتصادي مهما في

الدول الغنية بالموارد الطبيعية؟ ولماذا توجد اختلافات بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق التنويع الاقتصادي؟

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تقليل الآثار السلبية لتقلبات أسعار المواد الأولية على الاقتصاد، كما أن التنويع الاقتصادي هو الحل لتجنب ما يُعرف بـ "لعنة الموارد"؛ بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية نجحت في تنويع اقتصادياتها وصادراتها في حين فشلت بلدان أخرى في تحقيق ذلك، إذ توجد خمس دول تعتبر ناجحة في التنويع الاقتصادي هي ماليزيا وتايلندا والصين واندونيسيا وسيريلنكا حيث تمكنت هذه الدول من إيجاد صناعات وصادرات متنوعة رغم كونها غنية بالموارد الطبيعية؛ إذ يرجع السبب الرئيسي لضعف بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق التنويع الاقتصادي هو افتقارها لنوعين من رأس المال: "رأس المال البشري" و"رأس المال المؤسسي أي الحكم" وبانخفاض هذين النوعين من رأس المال يكون البلد غير قادر على تحقيق التنويع الاقتصادي.

- دراسة Chignier Antoine بعنوان **« les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développment en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement »**

بمعنى "السياسات الصناعية للجزائر المعاصرة، التنمية غير الناجحة للعلاقات بين الدولة وجهاز الإنتاج في اقتصاد نام"، معهد ليون للدراسات السياسية، جامعة ليون2، تحت إشراف لهواري أدّي، تمت مناقشتها سبتمبر 2009

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار وضعية الاقتصاد الإنتاجي في الجزائر، وتعريف رشادة العناصر الحاكمة ودراسة الروابط بين الهيكلة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للدولة، وذلك من خلال دراسة حالة الإستراتيجية الصناعية الجديدة؛ حيث تم تقسيم البحث إلى قسمين، قسم نظري تطرّق للجانب التاريخي للسياسات الصناعية في الجزائر، والقسم الثاني حول قدرات القطاع الصناعي الجزائري في خلق اقتصاد إنتاجي من خلال دراسة حالة الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

تمكنت الدراسة من فهم التفاعلات بين الدولة وجهاز الإنتاج الجزائري، وكشفت عن الأسباب الرئيسية لفشل التنمية الاقتصادية؛ إذ توصّلت الدراسة إلى أنّ الصناعة الجزائرية تتميّز بانخفاض إنتاجية رأس المال والعمالة وانعدام التكامل ممّا يفسّر عجز القطاع؛ حيث تتبع نقاط الضعف هذه من الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري الذي يُعارض الاقتصاد المنتج.

- دراسة Richard Shediac & others (2008) بعنوان « **Economic Diversification: The Road to Sustainable Development** »

أي "التنويع الاقتصادي: الطريق إلى التنمية المستدامة" منشورة من طرف Booz & Company

هدفت الدراسة إلى التحقق من الرابط بين التنوع الاقتصادي والنمو المستدام، وأنّ التنوع الاقتصادي من الممكن أن يعمل على الحدّ من التقلبات الاقتصادية في أي دولة وزيادة أداء أنشطتها الحقيقية، باستخدام مقاييس يعتمدها صُنّاع السياسات وسُبل من شأنها تعزيز صحّة اقتصاد الدولة واستقراره على المدى الطويل.

توصّلت الدراسة إلى أنّ التركّز الاقتصادي المرتفع يُعرّض الاقتصاديات لأزمات تتسبّب فيها عوامل خارجية كالتغيّر في أسعار النفط، وهو ما يخلق تقلبات اقتصادية من الممكن تخفيف حدّتها من خلال التنمية الفعّالة وتنويع الصادرات ذات القيمة المضافة العالية. كما قدّمت الدراسة عدّة مقترحات لصالح صُنّاع القرار المهتمين بضمان تمتّع دولتهم باقتصاد قويّ ومستدام؛ إذ لابد أن يركّزوا على التنويع الاقتصادي عند وضع سياسات التنمية، وأن يعملوا على قياس ومراقبة التنوع الاقتصادي بدقّة في تقييم نجاح سياساتهم.

- دراسة Thad Dunning (2005) بعنوان

« **Resource Dependence, Economic Performance and Political Stability** »

أي "الاعتماد على الموارد، الأداء الاقتصادي والاستقرار السياسي"

تطرقت الدراسة إلى ما يُعرف بلعنة الموارد في الدول الغنية بالموارد الطبيعية. بيّن الباحث من خلال هذه الدراسة أن التنويع الاقتصادي يكتسب أهمية أكثر في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يُعدّ الخيار الاستراتيجي لتجنب الموارد. بيّنت الدراسة أن التنويع الاقتصادي يُقلّل من الأثار السلبية لتقلبات أسعار المواد الأولية على الاقتصاد، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث ربط التنويع الاقتصادي بالاستقرار السياسي وأن الدول قادرة على تقليل المخاطر السياسية من خلال التنويع الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى وجود عوامل رئيسية هي السبب في ضعف التنوع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وهي: الاعتماد المفرط على النفط، انتشار الفساد ومعارضة المسؤولين والحكام للتغيير، وسيطرة القطاع العام.

تطرقت الدراسات السابقة المذكورة لموضوع الإستراتيجية الصناعية وكذا التنويع الاقتصادي؛ إذ نجد دراسة تطرقت لدور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري، وفي دراسة أخرى قام الباحث بتحديد الإستراتيجيات والسياسات الصناعية في الدول المغاربية منها الجزائر. وبالمقابل نجد دراسات تطرق فيها الباحثين للتنويع الاقتصادي من ناحية أثره على التنمية الاقتصادية في الدول النفطية وكذا حقيقته في الدول الغنية بالموارد.

وبالتالي لا نجد دراسات قامت بالبحث في العلاقة بين متغيرات بحثنا التي تتمثل في الإستراتيجية الصناعية والتنويع الاقتصادي؛ وعليه تكمن الإضافة في دراستنا في التركيز على القطاع الصناعي من بين مختلف القطاعات الاقتصادية لترقية التنويع الاقتصادي، باعتبار الاقتصاد الجزائري ريعياً يقوم على مدخلات صادرات النفط بشكل أساسي، وبالتالي تحديد العلاقة بين الإستراتيجية الصناعية والتنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل أداء الإستراتيجيات الصناعية في الجزائر وتحديد مساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي في ظل الظروف السائدة. في الأخير تحديد مرتكزات إستراتيجية صناعية ناجحة مستقبلاً لترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر، بالاستفادة من تجارب بعض الاقتصاديات النفطية التي تمكّنت من تحقيق قاعدة صناعية قويّة وبذلك تنويع اقتصادياتها.

نموذج الدراسة:

يتمّ تمثيل نموذج الدراسة بالنموذج الآتي:

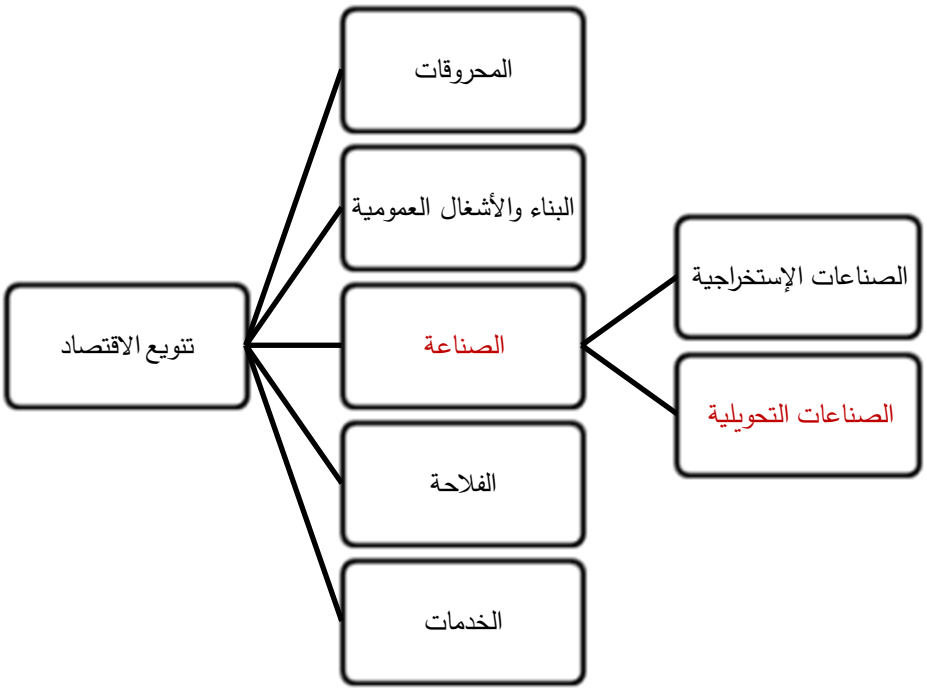

حدود الدراسة:

انطلاقاً من عنوان البحث تتبيّن لنا الحدود المكانية للدراسة؛ إذ انصبّ موضوع البحث حول الإستراتيجية الصناعية في الجزائر ومدى ترقيتها للتنويع الاقتصادي؛ حيث تم تحديد إستراتيجيتين صناعيتين منذ الاستقلال تمثّلتا في إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها سنوات السبعينيات، والإستراتيجية الصناعية الجديدة التي تمّت صياغتها في بداية الألفية الثالثة.

المصطلحات الإجرائية للبحث:

الصناعة: بمعنى النشاط الصناعي يُقصد بها تحويل المواد الخام من حالة إلى حالة أخرى من قِبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع، بُغية إشباع حاجات معينة محلية أو بهدف تصدير المنتجات المصنعة أو نصف المصنعة، مهما ساهمت فيها من أيدي عاملة أو أتمتة. إذ يمكن التمييز بين نوعين؛ صناعة تحويلية تقوم على تحويل وتغيير شكل المادة الأولية أو المادة الخام من حالتها الأصلية إلى حالة أكثر ملائمة لحاجات الإنسان ورغباته، وصناعة استخراجية ترتكز على استخراج مختلف الخامات والوقود من باطن الأرض أو المنتجات الزراعية فوق الأرض والتي تلعب دورا كبيرا في تحقيق فوائض مالية لتمويل الصناعات التحويلية في الدول النامية.

السياسة الصناعية: هي التدابير العمومية الموجهة للتأثير في نمو القطاع الصناعي على المدى القصير، تتضمن التعليمات والقواعد والإجراءات الموضوعة بهدف تحقيق الأهداف السنوية المسطّرة، وحماية الصناعات الناشئة؛ من خلال تسريع نمو بعض المنتجات أو على العكس تنظيم تراجع بعضها.

التصنيع: هو أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يعتقد البعض بأنه جوهر عملية التنمية، يخصص فيها نسب متزايدة من الموارد الوطنية –موارد طبيعية وبشرية ومالية– من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور، قوامه قطاع تحويلي ديناميكي يُنتج كلاّ من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ويضمن معدلا عاليا من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

الإستراتيجية الصناعية: هي مجموعة إجراءات منسقة وهادفة على المدى البعيد، تُحدِّد المداخل العلمية للتنمية الصناعية من خلال وضعها للخطوط العامة التي تحدّد الأساليب الممكن إتباعها في تعبئة واستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الصناعية؛ حيث أنه لا توجد إستراتيجية صناعية صالحة لكل زمان ومكان، فهي تختلف من دولة إلى أخرى، كما تتغيّر بِتغيُّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الدولة نفسها.

التنويع الاقتصادي: هو العمل على خلق قاعدة إنتاجية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي من خلال توزيع الاستثمارات على قطاعات اقتصادية مختلفة، تُسهِم في تحسين الأداء الاقتصادي لإيجاد مصادر متعددة للدخل وللدول الريعية للحد من التعرض للأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار المنتجات في الأسواق الدولية أو انخفاض الطلب عليها؛ وبذلك تحقيق النمو المستدام.

إستراتيجية التصنيع: هي الأسلوب والآليات التصنيعية التي تُمكّن من تحقيق أهداف التنمية الصناعية المحدّدة في دولة معيّنة، من خلال تحديد الميزة الخاصة بالآلة الإنتاجية المحلّية وقدراتها وإمكانياتها وانتقاء النوع الموافق من بين أنواعها (إستراتيجية إحلال الواردات، إستراتيجية التصنيع الثقيل...).

خطة البحث:

تم تقسيم الأطروحة إلى أربعة فصول؛ حيث خُصّص الفصل الأول لدراسة الإستراتيجية الصناعية وأنواع إستراتيجيات التصنيع، والذي قُسِّم بدوره إلى مبحثين، عالج المبحث الأول الإستراتيجية الصناعية وعملية تخطيط التنمية الصناعية، من خلال التطرق لماهية الإستراتيجية الصناعية ومفاهيم أساسية للتخطيط الصناعي بالإضافة إلى عرض بعض نظريات التنمية الصناعية. أمّا المبحث الثاني فخُصّص لدراسة التصنيع وإستراتيجياته، من خلال التطرق لمفهوم التصنيع وتطور إستراتيجياته بالإضافة إلى أنواع إستراتيجيات التصنيع في الدول النامية.

وبما أن الهدف من هذه الأطروحة هو دراسة دور الإستراتيجية الصناعية في ترقية التنويع الاقتصادي، فقد خُصّص الفصل الثاني لدراسة عملية ترقية التنويع الاقتصادي المعتمد على التصنيع، من خلال تقسيم الفصل لمبحثين، المبحث الأول تضمّن إطار مفاهيمي للتنويع الاقتصادي ضمّ مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه إضافة إلى تحديد المخاطر التي دفعت الدول المنتجة للنفط نحو التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتمحور حول اعتماد التصنيع من أجل ترقية التنويع الاقتصادي، مع ذِكر تجارب بعض الدول المُصدّرة للنفط في تنويع اقتصادياتها اعتمادا على التصنيع.

أمّا الفصل الثالث المُعنْون بمساهمة الإستراتيجيات الصناعية في تنويع الاقتصاد الجزائري فقد تناول مبحثين، المبحث الأول حول إستراتيجية الصناعات المصنعة؛ تعريفها وتحليل مساهمتها في تنويع الاقتصاد وفي الأخير ذِكر نتائج تطبيقها، أمّا المبحث الثاني تمحور حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة؛ التعريف بالإستراتيجية وتحليل مساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي وفي الأخير تحديد نتائجها.

الفصل الرابع والأخير بعنوان مرتكزات إستراتيجية صناعية ناجحة وممكناتها في الجزائر، بدوره تمّ تقسيمه لمبحثين، تناول المبحث الأول واقع وإمكانيات القطاع الصناعي الجزائري من خلال حصر إمكانيات ومؤشرات أداء القطاع الصناعي الجزائري في السنوات الأخيرة، أمّا المبحث الثاني فحدّد مرتكزات الإستراتيجية الصناعية الناجحة في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: الإستراتيجية الصناعية وأنواع إستراتيجيات التصنيع

تمهيد

تُعتبر التنمية الصناعية بمثابة المحرّك الأساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة، فهي تُعبّر عن السعي الدائم إلى الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية عن طريق تحويلها إلى منتجات أرقى تُحقق أقصى قيمة مضافة ممكنة بأقل تكاليف اقتصادية واجتماعية؛ إذ أنها لا تَحدُث تلقائيا، وإنما تُعدّ نِتاج فعاليات التخطيط المنظم بين السياسات الاقتصادية والمشروعات الاستثمارية وجعلها وِحدة متكاملة، من خلال تصميم إستراتيجيات صناعية تُترجِم أهداف الإستراتيجية العامة للدولة التي تُعنى بالمدى الطويل، والتي تتوافق مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة؛ أين يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار إستراتيجية التصنيع الملائمة التي تساعد على خلق كيان صناعي وطني فعّال من خلال حماية الصناعات الناشئة فيه وتعزيز تنافسيته محلياً ودولياً ومن ثمَّ تطوير الاقتصاد.

سنتطرق من خلال الفصل الأول إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإستراتيجية الصناعية وتخطيط التنمية الصناعية؛

المبحث الثاني: مدخل للتصنيع وإستراتيجياته.

المبحث الأول: الإستراتيجية الصناعية وتخطيط التنمية الصناعية

تحرص العديد من الدول على تنمية القطاع الصناعي الذي يُعتبر عاملا مُؤثّرا في عملية التنمية الصناعية كجزء مهم من عملية التنمية الاقتصادية؛ إذ تُعتبر التنمية الصناعية العنصر الديناميكي الفعّال في بناء القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني من خلال السعي الدائم للاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية، عن طريق تحويلها إلى مُنتجات أرقى تُحقّق أقصى قيمة مُضافة ممكنة وبأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: ماهية الإستراتيجية الصناعية

تُعتبر الإستراتيجية مفهوماً قديماً استخدم في الحروب، وتُعرف بأنها مجموع القرارات والأعمال التي تتعلق باختيار الوسائل وتعبئة الموارد المتاحة لأجل تحقيق هدف أو أهداف معينة. وعليه فالإستراتيجية هي فن استعملت أصلا في الحياة العسكرية ثم السياسية، وبذلك تعني فن القيادة وتنسيقها، وتحديد الأهداف والقوة والاتجاه الرئيسي للحركة، ثم انتشر استخدامها في ميادين أخرى منها الاقتصاد.[1]

الفرع الأول: تعريف الإستراتيجية الصناعية

تُعرّف الإستراتيجية في الميدان الاقتصادي على أنها "النمط أو الأسلوب الذي تلتزمه السلطات من أجل تحريك عجلات التنمية الاقتصادية".[2] وبالتالي فالإستراتيجية هي عبارة عن مجموعة الأهداف الكلية للتقدم والنمو الاقتصادي التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها على المدى الزمني الطويل. وعليه فإنّ الإستراتيجية الصناعية هي "ترجمة لأهداف الإستراتيجية العامة للدولة، التي تعكس مجموعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القطاع الصناعي، وكلما قامت الإستراتيجية الصناعية بتلبية هذه الأهداف كانت أكثر ملاءَمة لهذه الفترة ولهذا المجتمع".[3]

لقد تمّ تعريف الإستراتيجية الصناعية تقليدياً على أنّها "مجموعة من التدخلات الحكومية التي تسعى إلى دعم أو تطوير صناعات محددة (عادة الصناعات التحويلية). إلاّ أنّ الاستخدام الحالي

---

[1] جليد نور الدين وبوعافية رشيد، "**الاقتصاد الجزائري: 50 سنة من الاستقلال**"، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، 2012، ص153.

[2] زغيب شهرزاد، "**إستراتيجية التصنيع في الجزائر الفترة 1967-1989**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 1992، ص46.

[3] خالد مصطفى قاسم، "**الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع**"، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2006، ص86.

للمصطلح أصبح واسعاً؛ إذ أصبحت تتعلق بتنسيق مجموعة من السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة، اقتصادية واجتماعية وبيئية".[1]

كما يُمكن إرجاع مفهوم الإستراتيجية الصناعية إلى التخطيط القطاعي الذي يُقصد به في مجال القطاع الصناعي "وضع خطة لقطاع الصناعة، تُغطّي الجوانب المختلفة للقطاع من حيث الإنتاج والعمالة ورأس المال والإنتاجية وتنظيم القطاع والخدمات اللازمة له ومشاكله التسويقية والتمويلية، إلى جانب الدراسات الفنية الخاصة بأساليب الإنتاج وإمكانيات الإفادة من الموارد المحلية، وصيانة برامج ائتمانية تضم عددا من المشروعات المتكاملة اللازمة لتوسّع القطاع الصناعي في المستقبل ورسم برنامج زمني لتنفيذها مع تحديد المسؤوليات التنفيذية للأجهزة المختلفة التابعة للقطاع".[2]

كما تُعرّف الإستراتيجية الصناعية أو ما يُعرف بالسياسات الهيكلية للدولة التي تُعنى بالمدى الطويل، على أنها مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة سواء لمساعدة المؤسسات الصناعية مباشرة أو لتغيير البيئة المحيطة بهذه الأخيرة، ويتم عادة التمييز بين نوعين من الإستراتيجيات الصناعية: الإستراتيجيات الدفاعية، والإستراتيجيات الهجومية.[3]

I. الإستراتيجيات الصناعية الدفاعية

تنصب أساسا على إحداث تغييرات عميقة في بُنية الأسواق، من خلال إجراءات الدعم أو الحماية، ويأتي تدخل الدولة هنا إمّا لإنقاذ أو إعادة تأهيل صناعات أو مؤسسات إستراتيجية تعاني من اختلال هيكلي معين؛ وإمّا للتكفل بالآثار التي يمكن أن تترتب عن إعادة هيكلة هذه الصناعات (البطالة مثلا). مع الإشارة إلى أنّ هذا التدخل قد يتوجه لمؤسسات خاصة أو عمومية على حدٍّ سواء.

II. الإستراتيجيات الصناعية الهجومية

تنصب هذه الإستراتيجية على ترقية بعض الصناعات الإستراتيجية، أو بعض الفروع الواعدة أو الجديدة مثل الفروع التكنولوجية، وتدعيم قدراتها التنافسية من خلال برامج تمويل البحث والتطوير.

[1] Chris Rhodes, « **Industrial Strategy** », House of Commons Library,UK, August 2019, p04.

[2] طلعت الدمرداش، "**التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق**"، الطبعة الثالثة، مكتبة القدس. الزقازيق–دار النهضة العربية، القاهرة. مصر، 2008، ص85،86.

[3] بن عزرين عز الدين، "**دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000–2012**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، 2011–2012، مذكرة منشورة، ص17.

من خلال التعريفات المذكورة، يمكننا تعريف الإستراتيجية الصناعية على أنها مجموعة إجراءات منسّقة وهادفة، التي تُحدِّد الأساليب الممكن إتّباعها في تعبئة واستخدام الموارد المُتاحة لتحقيق أهداف التنمية الصناعية على المدى البعيد؛ حيث لا يُمكن صياغة إستراتيجية صناعية صالحة لكل زمان ومكان، فهي تختلف من دولة إلى أخرى، كما تتغيّر بِتغيُّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الدولة نفسها.

الفرع الثاني: أهداف الإستراتيجية الصناعية

يتمحور الهدف النهائي للإستراتيجية الصناعية في تحقيق نموا اقتصادياً شاملا ومستديما يُولّد فرص عمل ويرفع دخول الأفراد في مختلف أنحاء البلاد، وبالتالي فالإستراتيجية الصناعية تهدف إلى تغيير هيكل الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد على المدى الطويل من خلال تحقيق أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:

- رفع معدّل البحث والتطوير في القطاع الصناعي، وتنمية النطاق التكنولوجي للمؤسسات الصناعية؛
- رفع مستوى الإنتاجية في المؤسسات والقطاعات والمناطق الصناعية التي تتخلّف عن نظيرتها في البلاد بشكل خاص وعن الاقتصاديات المتقدمة بشكل عام؛
- زيادة مستوى إحلال الواردات، بهدف تحسين الميزان التجاري للدولة؛
- زيادة تنويع ومستوى صادرات الدولة، لاسيما في القطاعات الرائدة عالمياً؛
- تحسين الإنتاجية في مختلف أنحاء الدولة وإعادة التوازن للاقتصاد؛
- تعزيز الصناعات التحويلية التي تراعي البيئة وكفاءة استهلاك الموارد المتاحة.

الفرع الثالث: المبادئ التي تحكم الإستراتيجية الصناعية في الدول النامية

توجد عِدة مبادئ تحكم كفاءة الإستراتيجية الصناعية في البلد النامي، نذكر منها:[1]

- حتمية تطابق الإستراتيجية الصناعية مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وأن يتم صياغتها بعد تشخيص الواقع الاقتصادي لوحدات الإنتاج الصناعية بحيث تأخذ في الحسبان كافة المشاكل والمراحل وواقع المجتمع بصفة عامّة والمجتمع الصناعي بصفة خاصّة؛
- أن تعكس الإستراتيجية الهدف الرئيسي الذي يُمثل جوهر عملية التقدم الصناعي والذي يُعدّ في حدّ ذاته حجر الزاوية الذي يتم الارتكاز إليه عند تحديد السياسات الصناعية والأهداف الخاصة بنمو فروع القطاع الصناعي؛

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص87-89.

- أن تعكس الإستراتيجية الصناعية نفس المدى الزمني لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وعلى التوازي مع إستراتيجيات التنمية المنفذة بقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى وذلك تفاديًا للاختلافات والاختناقات التي يمكن أن تحدث في القطاع الصناعي ومن ثمّ ضمان تحقيق الاستمرارية للنمو؛
- إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية تسعى لإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني لكسر الجمود الناشئ من الاعتماد على قطاع أولي وحيد قائم على إنتاج المواد الأولية والمواد الخام في قطاع الزراعة أو التصدير أو استخراج البترول ومن ثمّ فإنّ الإستراتيجية الصناعية في هذه الأحوال لابد وأن تبنى على أساس تنمية المجتمع الصناعي ليتسنى له القدرة على التحرك الذاتي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبتحقق ذلك فإن الإستراتيجية الصناعية تصبح المحور الرئيسي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك يكون القطاع الصناعي هو القطاع القائد لقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى؛
- صياغة إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تحتويه من أهداف بصورة تضمن التفاف أكبر عدد ممكن من الأفراد والطبقات الاجتماعية لتنفيذ هذه الإستراتيجية ولن يتأتى ذلك إلا بإبراز المصالح المباشرة التي يمكن أن تعود على هؤلاء الأفراد والجماعات والطبقات عند تحقيق أهداف الإستراتيجية؛
- الصياغة السليمة للإستراتيجية الصناعية يعتمد إلى حد كبير على كل من الاختيار الموفق لنمط النمو الصناعي المحقق لأهداف الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المطلوب اتخاذها للوصول إلى هذه الأهداف؛ لذلك تلجأ الدول النامية إلى أسلوب التخطيط الصناعي الذي يأخذ في الحسبان كافة الجوانب والعناصر اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الموضوعة ويراعي أوضاع القطاعات الأخرى العاملة في الاقتصاد الوطني بخلاف القطاع الصناعي؛
- اتصاف إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوضوح الرؤية التي يكفلها طول المدى الزمني، وذلك لكي يتسنى صياغة إستراتيجية صناعية لتغطي نفس الفترة الزمنية مع الإستراتيجيات المتبعة بالقطاعات وبذلك يتحقق الاستمرار لعملية النمو وتلافي الاختناقات التي يمكن أن تحدث في القطاع الصناعي لقصور التنمية بالقطاعات الأخرى.

وبالتالي صياغة إستراتيجية صناعية قادرة على التأثير في الواقع، بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية والصناعية على المستوى العالمي، تستلزم ضرورة الاستناد إلى هذا الواقع من خلال الأخذ

بعين الاعتبار مُنجزات الماضي ومعطيات الحاضر واحتمالات المستقبل في مختلف مجالات الاقتصاد، كونها من المسائل الرئيسية قبل الشروع في عملية التخطيط الصناعي.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للتخطيط الصناعي

تعمل الإستراتيجية الصناعية على تحقيق تنمية صناعية بصفة خاصة وتنمية اقتصادية بصفة عامة، من خلال النشاطات البشرية القائمة على التحليل الاقتصادي والاستنتاج الدقيق؛ التنمية الاقتصادية التي يُشترط لتحقيقها تنسيق وتوافق مُنظّم بين السياسات والمشروعات الاستثمارية وجعلها وِحدة متكاملة يتم من خلالها تحسين كفاءة الاقتصاد، عن طريق استخدام الأداة الأمثل المتمثلة في "التخطيط الصناعي".

الفرع الأول: تعريف التخطيط الصناعي

يعد التخطيط الصناعي "وسيلة علمية وعقلانية لتنظيم سلسلة من العمليات المترابطة والمتعاقبة ووضع الأولويات لها لبلوغ غايات وأهداف مقررة مسبقا للقطاع الصناعي ضمن إستراتيجية معينة وخلال فترة زمنية محددة، مع تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف. وبهذا المعنى، فالتخطيط الصناعي لا يمكن أن يُنظر إليه كغاية بحد ذاتها، بل إنه وسيلة متكاملة وأداة عقلانية لبلوغ أهداف قابلة للتحقيق في ظل الظروف الموضوعية المتواجدة في الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي نفسه".[1]

يتضمن التخطيط الصناعي عمليات معقدة متشعبة ومتكاملة في الوقت نفسه، تهدف إلى ضمان تحقيق التناسب الأفضل بين الفروع الصناعية مع بعضها، من جهة، وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، من جهة ثانية. ويتم ذلك من خلال الآتي:[2]

- تأسيس مشاريع صناعية جديدة؛
- توسيع مشاريع صناعية قائمة؛
- تحسين نسب الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة؛
- رفع كفاءة الأداء الاقتصادي والفني للوحدات الصناعية؛
- تنظيم مقدار الوفورات الاقتصادية التي يمكن أن تحققها العمليات الإنتاجية لتلك المصانع؛
- تقليل تكاليف الإنتاج ورفع الإنتاجية.

[1] صباح كجةجي، "**التخطيط الصناعي في العراق: أساليبه- تطبيقاته وأجهزته للحقبة(1921-1980)**"، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص20.

كما يستهدف التخطيط الصناعي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة –الطبيعية والمالية والبشرية– عن طريق إيجاد التناسب الأمثل في معادلة مزج عناصر الإنتاج للوصول إلى أفضل البدائل الممكنة لتحقيق الأهداف الكمية والنوعية المقدّرة للقطاع الصناعي.

الفرع الثاني:أهمية التخطيط الصناعي وأهدافه

تتضح الحاجة لاستخدام أسلوب التخطيط الصناعي، كأسلوب علمي منظم لتوزيع الموارد الاقتصادية، باعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف المرتبطة بينه وبين التنمية الصناعية. فلماذا يتعيّن الاهتمام بالتخطيط الصناعي؟ وماهي أهدافه؟

أولا. أهمية التخطيط الصناعي

يمكن تحديد أهمية التخطيط الصناعي بما يأتي:[1]

- التخطيط الصناعي وسيلة مهمة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الدخل الصناعي الكلي؛
- التخطيط الصناعي يُخفِّف من وطأة سيطرة الاقتصاديات الزراعية التي تتسم بالتقلبات وعدم الاستقرار نتيجة ارتباطها بالظروف الطبيعية وتحقيق توسُّع في الإنتاج الصناعي وبالتالي يقود إلى الكفاية الذاتية للدول وتحرّرها من التبعية الاقتصادية؛
- التخطيط الصناعي يُحقق الاستخدام الأمثل لموارد الثروة الطبيعية والبشرية، وباستخدام المواد الأولية المحلية في الصناعة عِوضاً عن تصديرها يتم تعزيز موازين مدفوعات الدول؛
- يُعد التخطيط الصناعي الأسلوب الفعّال لامتصاص واستيعاب الأيدي العاملة الإضافية؛
- يُعزّز التخطيط الصناعي العمليات التقنية والعلمية كما يوجد المحفّزات لشد الخبرات والمهارات وجذبها للبلاد؛
- التخطيط الصناعي يدعم أمن الدولة واستقرارها فهو أداة لإصلاح الخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول.

من هنا تبرز الحاجة إلى التخطيط الصناعي؛ فبدون إعداد جيد للمشاريع الصناعية وتقييمها بشكل سليم، وتنفيذها بطريقة واقعية وجدّية، فإن التنمية الصناعية لا يمكنها السير قدماً بالشكل المناسب

[1] حميدة رابح، "**تقييم استراتيجيات تخطيط وتوطين المناطق الصناعية في ظل ضوابط التنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين تجربتي كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف بوهزة محمد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1– الجزائر، 2016–2017، ص48.

المطلوب للاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المطلوبة لتحقيق النمو. وبالتالي فالتوسع الصناعي هو نتيجة لعملية مخططة، فيُصبح بذلك التخطيط الصناعي سِمة اقتصادية ضرورية للتنمية الصناعية، خاصة في الدول النامية التي تُعاني من مشاكل ومُعوّقات مزمنة تجعل من عملية التصنيع والتنمية الصناعية بالمعايير الاقتصادية السليمة صعبة ومُكلِّفة.

ثانيا. أهداف التخطيط الصناعي

يستهدف التخطيط الصناعي كأداة لتحقيق التنمية الصناعية، الوصول إلى مجموعتين أساسيتين من الأهداف هما:[1]

1. أهداف إستراتيجية شمولية:

هي التي ترتبط بالاقتصاد الكلي وبالفعاليات الرئيسية أهمها:

- تغيير هيكلية القطاع الصناعي وتطويره وتوسيعه؛
- إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة في عمليات الإنتاج؛
- تطوير المهارات الفنية والاقتصادية للكوادر العاملة في الصناعة؛
- تخطيط التوطن الصناعي وتوزيع المشاريع الصناعية إقليمياً واقتراح السياسات اللازمة لتجنب تلوث البيئة؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة وجذب الاستثمارات الخارجية؛
- التخطيط للتعاون الإقليمي والدولي في مجال التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا.

2. أهداف تجزيئية دقيقة:

وهي التي ترتبط بالمشروع الصناعي وبالوحدات الإنتاجية الصناعية، وأهمها:

- تحسين كفاءة استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة والوصول إلى الحدود التصميمية القصوى لها بأسرع وقت ممكن؛
- تحسين وترشيد استخدام المدخلات للعمليّة الإنتاجية من مواد أولية مما يحقق أكبر عدد من المنتجات وباستخدام أقل كمية ممكنة من المدخلات؛
- ضمان استمرار إنتاج السلع المصنعة بالنوعية المطلوبة وتطوير جودتها إلى الأحسن باستمرار؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق أكبر فائض اقتصادي ممكن دون التضحية بنوعية وجودة السلع المنتجة؛

[1] صباح كجةجي، مرجع سابق، ص27، 28.

– الاهتمام بالبحث والتطوير الصناعي والاستفادة من نتائجها في تحسين عمليات التصنيع والطرق الإنتاجية، وتطوير المعدات والآلات الصناعية باستمرار.

تتضح عملية التخطيط في القطاع الصناعي من خلال صياغة إستراتيجية صناعية تنطلق من الواقع لتؤثر فيه، وذلك بعد إيجاد درجة التنويع الصناعي بالبلد، وتحديد أهداف التنمية الصناعية؛ هذه الأخيرة التي تُعتبر عملية صعبة ومكلّفة وتُبرز الحاجة إلى مسألة التخطيط الصناعي كأسلوب منظّم ومتكامل لاستغلال الموارد المتاحة بأفضل البدائل الممكنة.

الفرع الثالث: تخطيط الاختيار بين الصناعات

يختلف التخطيط الصناعي في الدول النامية عن باقي الدول؛ حيث نجد في معظم الدول النامية تدخلاً حكومياً مركزياً في توجيه النشاط الصناعي، ولكن بدرجة أقل مما هو عليه في الدول الاشتراكية. أي أن الدولة تترك مقداراً معيناً من الحرية للنشاط الصناعي الخاص من جهة ونوع من الحرية للأنشطة الإنتاجية الحكومية في تنفيذ الخطة المركزية وهو ما يُعرف بأسلوب مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.[1] إذ تُواجه الدول النامية التي هي بصدد تحقيق تنمية صناعية مشكلة الاختيار بين الصناعات المختلفة، فأي الصناعات تتمتع بالأولوية؟ وفيما تتمثل قواعد الاختيار بين الصناعات؟

أولا. اختيار الصناعات الملائمة

هناك صعوبة في توجيه الجهود نحو عدد محدود من الصناعات الملائمة التي تتميز عن غيرها من الصناعات بقدرتها على تحفيز الاستثمار، نظرا لصعوبة الاختيار بين البدائل المتوفرة: صناعات هيكلية أم استخراجية؟ إنتاجية أم صناعات الاستهلاك؟[2]

1. الصناعات الهيكلية:

من أمثلة هذه الصناعات شق الطرق وتعبيدها وبناء وتشييد المدارس والمعاهد والموانئ وإقامة محطات الكهرباء والمياه...الخ. تحتاج هذه الصناعات رؤوس أموال ضخمة وخِبرة متخصّصة وفترة من الوقت طويلة؛ إذ لا يمكن لدولة تصبو نحو تحقيق معدلات سريعة للتنمية إهمال هذا النوع من الاستثمار، ومع ذلك كثيرا ما تؤجِّل الدول النامية بعضها على أساس أن عائدها الاقتصادي يفوق مقدرتها، مُفضِّلة

[1] فلاح خلف الربيعي، "**الاقتصاد الصناعي**"، دار الكتب والوثائق، بغداد–العراق، 2015.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**"، الناشر قسم العلوم الاقتصادية بكلية التجارة– جامعة الإسكندرية، 2000، ص316–321.

إقامة الصناعات الخفيفة التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، إلاّ أنه سرعان ما يتبين لها أنّ التنمية الصناعية الطموحة لا تتحقق إلا في ظلّ بناء رأس مال اجتماعي كبير؛

2. الصناعات الاستخراجية:

يتطلب هذا النوع من الصناعات أن تبدأ الدول النامية برامجها بإجراء مسح شامل لثرواتها المعدنية للتعرف على ثرواتها الكامنة واستغلالها بما يحقق لها أقصى فائدة ممكنة، من خلال إقامة العديد من الصناعات، بإقامة مصانع تكرير البترول وتنقية النحاس... وغيرها من الوحدات التي تزيد من قيم تلك الثروات، أو بتصديرها إلى العالم الخارجي وتحصيل العملات الأجنبية لاستمرار التنمية؛

3. الصناعات الإنتاجية:

يتطلب النهوض الصناعي زيادة في صناعات الإنتاج والتي تتصف بحاجتها إلى تكوينات رأسمالية لكون معامل الاستثمار فيها مرتفعا، كصناعات الحديد والصلب والصناعات الكهربائية والكيماوية والبتروكيماوية. إضافة إلى تميّز الدول النامية بنُدرة رؤوس الأموال فيها، فإن الأسباب تدعو إلى تأجيل إقامة الصناعات الرأسمالية في الدول النامية في مراحل النمو الأولى إلى مراحل لاحقة؛ إلا أنّ بعض الاقتصاديين يرون أنّ الصناعة في الدول المتقدمة بلغت درجة عالية من التقدم، فإنه بالمقابل على الدول النامية دخول الميدان طالما توفّرت مقوماته من مواد أولية ومصادر طاقة والسوق، إضافة إلى الآلات والمعدات المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة ذات الجودة العالية، بادئة بالصناعات التي يقلّ فيها معامل الاستثمار، وبمرور الوقت وإحراز درجة من الكفاءة الاقتصادية أعلى تستطيع أن ترتاد صناعات أكثر تعقيدا؛

4. الصناعات الاستهلاكية:

يترتب على التنمية الاقتصادية زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، من هنا تظهر الحاجة إلى إقامة صناعات تمدّ السوق بفيض من سلع الاستهلاك؛ إذ يتناسب البدء بالصناعات الاستهلاكية مع ظروف البلدان النامية حديثة العهد بالتصنيع وذلك لحاجة هذه الصناعات إلى رأس مال صغير، ودرجات متواضعة من المهارة والخبرة الفنية، ووقت قصير لإنتاجها، بالإضافة إلى صغر حجم المصانع وبالتالي تماشيها مع حجم السوق الضيق لهذه البلدان.[1] حيث يرى العديد من الاقتصاديين أنّ إقامة صناعات الاستهلاك في الدول النامية يترتب عنها اتساع السوق مما يدعو إلى نشاط في مجالات الاستثمار الصناعي الأخرى بالأخص الصناعات الإنتاجية حتى تتفوق على الصناعات الاستهلاكية.

[1] محمد محروس إسماعيل، "**اقتصاديات الصناعة والتصنيع: مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 1997، ص41.

يظهر أيضا في مسألة الاختيار بين الصناعات مفهوم قوّة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف. فقوّة الدفع إلى الأمام تتمثّل في قدرة الصناعة على خلق فرص الاستثمارات في المراحل التالية للعملية الإنتاجية لهذه الصناعة. على سبيل المثال إذا أُقيم مصنع للحليب فمن الطبيعي أن يدفع هذا المصنع إلى إقامة مصنع للجبن. وتتمثل قوة الدفع إلى الخلف في قدرة الصناعة على خلق الطلب على منتجات الصناعات التي تسبقها في مراحل الإنتاج، فمثلا إقامة مصنع للسيارات يشجّع على إقامة مصنع للبطاريات والإطارات.[1] من هنا يتضح أنّ القطاع القائد أو الصناعة الرئيسية والملائمة هي الصناعة التي تحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع إلى الأمام والخلف في آن واحد.

ثانيا. قواعد اختيار الصناعات الملائمة

يُعدّ اختيار الصناعات التي يتعين إقامتها في الدول النامية من الأمور الصعبة؛ لذا تم تحديد عدّة قواعد تساعد على الاختيار، أهمها:[2]

- مدى الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج؛
- مدى اتساع الأسواق المحلية: أين يتعيّن دراسة العرض النسبي لعناصر الإنتاج في ضوء الطلب الفعلي على السلع والخدمات؛
- السياسات التي تراها الدولة ملائمة لتطويرها الاقتصادي: فقد تختار الدولة صناعات لأنها ترى أهميتها في حدود خطتها الاقتصادية؛

كما يُعدّ ترتيب الصناعات التي تُعطى لها أولوية الحصول على الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة مُختلفا من مجتمع لآخر ومن مرحلة تنموية لأخرى، وِفقا لمدى وفرة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية اللازمة لذلك؛ حيث يمكن اختيار الصناعات التي تُنتِج مدخلات لصناعات أو قطاعات أخرى، الصناعات التي تُوفّر عدد أكبر من فُرص العمل، الصناعات التي تحتاج أقل مستلزمات مستوردة من الخارج أو تُحقّق أكبر قدر من الصادرات...الخ.[3]

وبالتالي فإنّ اختيار الصناعات الملائمة لاقتصاديات الدول النامية ينطلق من درجة النجاح المتوقعة لتلك الصناعات، لتحقيق قاعدة صناعية استثمارية تعمل على توطيد أركان الصناعة وتدفع بها

[1] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2007، ص98.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص325.

[3] سعد طه علام، "**التخطيط مع حرية السوق**"، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة–مصر، 2003، ص99، 100.

إلى الأمام، وذلك بإشباع حاجات المجتمع المحلية وبعدها إيجاد طريقا لهذه الصناعات إلى العالم الخارجي.

المطلب الثالث: مدخل للتنمية الصناعية

يرجع نشوء وتطور الصناعة إلى فترات تاريخية طويلة؛ أي منذ بداية تكوين المجتمعات؛ إلا أنّ سرعة تطورها من مجتمع لآخر مرهون بجملة من الاعتبارات والتي تختلف باختلاف الشعوب والأقاليم الجغرافية والموارد والحضارات وغيرها. ففي الوقت الذي أقامت فيه الدول المتقدمة قطاعا صناعيا متنوعا أحدث تغييرا هيكليا مهمّا، لا تزال الدول النامية تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها؛ أين يُعتبر التصنيع قادراً على تصحيح هذه الاختلالات باعتباره جوهر عملية التنمية.

الفرع الأول: أهمية التنمية الصناعية في الاقتصاد

تُعرّف التنمية الصناعية على أنها "السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية وإقامة المشاريع الصناعية لغرض إجراء تغيير في البيئة الصناعية للاقتصاد الوطني، عبر تطوير عمليات استخراج وإنتاج الخامات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة كُفأة لإنتاج الطاقة، كما تهدف إلى رفع الإنتاج الصناعي. عموما فالتنمية الصناعية تعني التسريع في عملية البناء والإنتاج الصناعي بالاستفادة الأنسب من مقوّمات النشاط الصناعي".[1] فالتنمية الصناعية تُعتبر بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد، كون أنّ الصناعة هي الركيزة الأساسية لكل تطور ونمو اقتصادي؛ إذ تتميز كل دولة بمستوى تطورها في الصناعة، من خلال الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية فيها، والذي يتأثر بما يمكن أن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي:[2]

- تدعم الصناعة الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح؛ فتطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلّل من اعتماد البلد في توفير احتياجاته على الخارج، ويوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور؛
- المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج القومي، وفي التشغيل، وفي الصادرات؛

[1] محمد أزهر سعيد السماك، "**اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم ودراسة الجدوى**"، عمان-الأردن، 1998، ص3.

[2] فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006، ص233-238.

- المساهمة في التشغيل؛ إذ أنّ القطاع الصناعي يُعتبر من القطاعات المهمة التي يمكن أن تستوعب أعداداً ليست بالقليلة من الأيدي العاملة؛
- يُسهِم القطاع الصناعي في تطوير ورفع مستوى المعيشة، من خلال توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية؛
- التأثير في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز بتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية، التي تُمكِّن البلد من زيادة قدرته على استيراد احتياجاته المختلفة، في حالة عدم قدرته على التصنيع محلياً، أو سد حاجاته في المجالات الاستثمارية والإنتاجية في حالة تطور الصناعة؛
- يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية القوية بقطاعات الاقتصاد الأخرى؛ حيث أنّ العلاقة المتبادلة القوية التي تبرز خلال عملية التنمية بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي هي خير دليل على ذلك، خاصة وأنهما يشكلان القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين في الاقتصاد.

ومن الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع في القطاع الزراعي ما يأتي:[1]

- تصنيع المواد الأولية الزراعية؛
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي؛
- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات؛
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي وبقية القطاعات.

- يعتبر القطاع الصناعي من أبرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها، نظراً لارتباطه باستخدام رأس المال بشكل أوسع من غيره، والذي يُمكّن من تحقيق إسهام في إحداث التطور في المجالات العلمية والتكنولوجية؛
- يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين، معناه تطوير العنصر البشري، الذي يُستفاد منه في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فالقطاع الصناعي يُساند عملية التطور في القطاعات الأخرى.

إنّ تحقيق التطور في القطاع الصناعي من خلال كل ما سبق، يُسهم في تحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي نظرا لما ينتجه من تنويع في الهيكل الإنتاجي وكذلك في الصادرات، إضافة لإسهامه في زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد على توفير احتياجاته محلياً، وبالتالي نقل الاقتصاد من حالة

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص169-172.

التخلف إلى حالة التقدم، نظرا لأنّ هذا القطاع في الدول المتقدمة يمثّل أهمية كبيرة، كونه قطاع ديناميكي يحرّض على تطوير العديد من القطاعات الأخرى ويحقق العديد من المنافع.

الفرع الثاني: عرض لبعض نظريات التنمية الصناعية

ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الصناعية في البلدان والمناطق المتخلفة اقتصادياً، لكونها عملية شاملة تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي؛ باعتبار التصنيع ضرورة لابد منها لهذه البلدان؛ إذ لا يمكن أن تتم هذه العملية بشكل تلقائي، بل يجب أن تكون عملية إدارية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية ومن ثمّ تحقيق الأهداف المطلوبة. وفي سبيل ذلك نتناول النظريات التنموية الآتية:

- نظرية الدفعة القوية؛
- نظرية النمو المتوازن؛
- نظرية النمو غير المتوازن؛
- نظرية أقطاب النمو.

أولا: نظرية الدفعة القوية

يرى روزنشتاين رودان Rosenstein Rodan أنّ التنمية تقوم على أساس التصنيع وضرورة تكامل دوال الطلب والعرض والادخار. إذ يُعدّ التصنيع ضرورة لابد منها لكل البلدان المتخلفة، باعتباره السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخول. وبالتالي يمكن رفض الأسلوب التدريجي للتنمية تأكيدا لفكرة الدفعة القوية من خلال تحقيق الآتي:[1]

1. تكامل دالة الطلب:

قائمة على أساس أن الحاجات الإنسانية في مجال الاستهلاك تتميز بالتعدد والتنوع ولا تقبل التجزئة، أي أنّ إنتاج إحدى السلع التي تشبع حاجة معينة لا يوسع السوق، وبالتالي فإنّ إنشاء صناعة تِلو الأخرى على فترات متفرقة لا يؤدي إلى التنمية؛

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص175، 176.

2. تكامل دالة العرض:

بعض الصناعات تتكامل رأسيا أو أفقيا، وبالتالي فإن دالة العرض كدالة الطلب لا تقبل التجزئة، فتبرز الحاجة إلى الاستثمار في صناعة ما إلى الاستثمار في صناعات متكاملة من الناحية الإنتاجية في الوقت نفسه؛

3. تكامل دالة الادخار:

ظهرت الحاجة إلى برنامج استثماري في صناعات متكاملة حتى يمكن تحقيق ارتفاع مهم وسريع في الدخل بعكس التنمية التدريجية، وهو الأمر الذي يرفع الميل الحدي للادخار، وبالتالي يسمح بالتغلب على مشكلة عدم توفر قدر كبير من المدخرات لدى البلدان المتخلفة لتحقيق حجم كبير من الاستثمارات.

نقد نظرية الدفعة القوية:

من جملة الانتقادات التي وُجّهت لنظرية الدفعة القوية نذكر الآتي:[1]

- تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية؛ ما يُعدّ مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد؛
- أكدت النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان؛
- تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق؛
- إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج؛ الأمر الذي يولّد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

كخلاصة يمكن التأكيد على أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة في البلدان المتخلفة اقتصاديا، نظرا لكون الأسواق المحلية فيها ضيّقة، وكون التقدم خطوة بخطوة لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها هذه البلدان.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص90، 91.

ثانيا: نظرية النمو المتوازن

صاغ الاقتصادي راجنار نيركس Ragnar Nurkse جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدّمها رودان في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية "إستراتيجية النمو المتوازن"، ويُقصد بها تحقيق توازن بين الصناعات الاستهلاكية بحيث تنمو بمعدلات مختلفة، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية لتوسيع حجم السوق. مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرٍ من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي؛ حتى لا يكون تخلّف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي. وكذلك تحقيق التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي؛ باعتبار أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، وفي النهاية تحقيق توازن بين جهة العرض وجهة الطلب. وبالتالي فإن التوازن يتحقق من خلال برنامجا ضخما للاستثمار في الصناعة وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في الوقت نفسه.[1]

نقد نظرية النمو المتوازن:

وُجّهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية من قِبل بعض الاقتصاديين، ومن أهم الانتقادات ما يأتي:[2]

- يرى الاقتصادي ألبرت هيرشمان Albert Hirschman أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمّة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر؛
- عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن لضرورة توفر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها، وذلك لمتطلبات الإستراتيجية للقيام بدفعة قوية في القطاع الزراعي إلى جانب الدفعة المقترحة للقطاع الصناعي، ما يقتضي توفر موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد وإلا فتطبيق إستراتيجية النمو المتوازن في ظل الموارد الاستثمارية المحدودة سيؤدي إلى مجرد رفع الكفاية الإنتاجية للقطاعات المختلفة دون إحداث التغيير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد النامي؛
- انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن على أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية؛
- انتقد البعض تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة؛ لأن هذا الأسلوب سيظهر قصوره في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص121-123، ومدحت القريشي، مرجع سابق، ص121.

[2] حربي محمد عيسى عريقات، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب**"، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2014، ص87.

- يرى البعض أن تطبيق هذه الإستراتيجية يشجع على التضخم؛ لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية. مثلما حدث مع الكثير من تجارب التنمية مثل تجربة أمريكا اللاتينية، التي انزلقت حكوماتها في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من القيام بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية؛
- كما تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد وأن مثل هذه النظرية غير صحيحة إذا تمّ تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات في آن واحد وفي مجالات مرتبطة ببعضها؛ حيث أنّ ظهور الاختناقات في المواد الخام والأسعار وشح عوامل الإنتاج يقود إلى ظاهرة تناقص العوائد.[1]

من هنا يمكن القول أنّ فكرة النمو المتوازن قابلة للتحقيق في مراحل متقدمة من النمو؛ إذ تفيد الدول المتقدمة التي تمتلك السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية والعمالة في علاج الأزمات الدورية كالبطالة، وبالتالي هي غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان النامية.

ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت إستراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي ألبرت هيرشمان، وإن كان قد سبقه الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو François Perroux في تقديمه صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو. فقد أيّد هيرشمان أصحاب إستراتيجية النمو المتوازن في كون المتاح من رأس المال الإنتاجي ضعيف ما يتسبب في انخفاض المقدرة على الاستثمار الفردي في البلاد المتخلفة، كما يؤكد على أهمية فكرة التكامل بين الاستثمارات بالمقارنة مع الوضع في البلدان المتقدمة. دعا هيرشمان إلى إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه البلاد. فالنمط المثالي للتنمية عند هيرشمان يتمثل في كون كل خطوة إنمائية يدفع إليها اختلال في التوازن وتتمخض بدورها عن اختلال جديد في التوازن (على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل) يحثّ الاقتصاد على أن يخطو مرّة أخرى وهكذا. فالدفعة القوية يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات إستراتيجية أو رائدة محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، والتي يصعب تحديد أولوية الاستثمار فيها.[2]

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 94.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص124، 125.

نقد نظرية النمو غير المتوازن:

وُجّهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات؛ إذ يرى بعض الاقتصاديين أنّ التنمية من خلال إستراتيجية النمو غير المتوازن لا تتم في ظل التخطيط الشامل الذي يعتبره البعض مُهمّا في ظل محدودية الموارد، كونه يقوم على حصر وتعبئة الموارد الاستثمارية الكلية وتوجيهها إلى مختلف وجوه النشاط الاقتصادي، بل تجري هذه الإستراتيجية بصفة أساسية عن طريق المبادرة الفردية، وهو ما يتّضح من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال من حثّ الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار.[1] كما أن هذه النظرية تواجه مشكلة تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة، التي يتمخض عنها اختلال في التوازن والذي يصعب تحديد الحجم الأمثل له.[2]

والخلاصة هي أنه وِفق هيرشمان فإن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو، باعتبار أن التنمية غير المتوازنة من شأنها أن تتغلب على العجز في اتخاذ القرار الاستثماري الذي تفتقر إليه اقتصاديات الدول النامية. وبالتالي فإن هذه الإستراتيجية تشجّع على تنمية القطاعات الرئيسية التي من شأنها أن تخلق قطاعات أخرى أو تساهم في توسيع قطاعات متواجدة.

رابعا: نظرية أقطاب النمو

كان الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو هو السبّاق في شرح أفكار ما يسمى بنظرية أقطاب النمو؛ إذ وضّح بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتُج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وأثار إيجابية؛ حيث يتأثر اختيار الصناعة الرئيسية المحفزة بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة، وحجم الوحدات الواجب إنتاجها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي. وفي الأخير يؤدي حجم الاستثمارات المنفذة إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب، وبالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج.[3]

في الأخير، يمكن القول أنّ اختيار النظرية المثلى من أجل تحقيق التنمية الصناعية المرغوبة، يقف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة بالبلد. وذلك لأنّ عملية التصنيع ليست عبارة عن إقامة عدد كبير من المصانع وفقط، بل المسألة تتمثل في اختيار الصناعات التي من شأنها أن تساهم في تغيير هيكلة الاقتصاد وتحقيق الأهداف المسطرة من قِبل الحكومة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص127.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص99.

[3] المرجع نفسه، ص100، 101.

الفرع الثالث: واقع التنمية الصناعية في الدول النامية

مرّت التنمية الصناعية في البلدان النامية بمرحلتين رئيسيتين هما مرحلة الانفتاح الأولي على الاقتصاد الصناعي المتقدم؛ أين تركّزت النشاطات الاستثمارية أساسا في إنتاج وتصدير المواد الأولية، ومرحلة خطط وبرامج التنمية الوطنية التي سادت هذه البلدان بعد استقلالها عن السيطرة الغربية؛ التي زادت من تعقيد ظاهرة التبعية ببروز التبعية الغذائية. فرغم تنفيذ العديد من الاستثمارات في البلدان النامية إلا أنها لم تكفل تحقيق نمو مستقر لاقتصادياتها أو بناء مسارات متكاملة لتنميتها، وهذا راجع لبعض الظواهر التي عمّقت فجوة التخلف مع البلدان الصناعية المتقدمة تتمثل في تركيز خطط التنمية وبرامجها الاستثمارية في مشروعات كبيرة نسبيا ولا يجري تنسيقها في مسارات متكاملة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذلك غياب أي نمط استراتيجي بعيد الأمد للتنمية الاقتصادية التي خلّفت اتساعا في الفجوة بين التنمية والنمو، بالإضافة إلى تفاقم حالات التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية لأسواق الدول الصناعية المتقدمة.[1]

يحتوي الإطار النظري للتصنيع على جملة من النظريات المتباينة؛ إذ أنّ لكل نظرية أسساً وآليات وأبعاداً سياسية تنموية؛ أين يجدر اختيار نظرية أو جملة من النظريات لتطبيقها. إلا أنّ اختيار الدول النامية للنظريات لم يكن مُوفّقا لهدف التقدم الصناعي والاقتصادي المرجو. من هنا يمكن تلخيص واقع التنمية الصناعية بالدول النامية ضمن النقاط الآتية:[2]

- تُعد الدول النامية ضعيفة الإنتاج وقليلة التأثير في الحركة الإنتاجية بشكل كبير؛
- لا تزال عملية التصنيع غير قادرة على قيادة حركة التنمية بالدول النامية، ويتضح ذلك من خلال فشلها في كثير من الأحيان في خلق علاقات قوية ومتكاملة بين القطاعات الاقتصادية؛
- لم تسمح بدعم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي؛ لتفاقم ظاهرة التبعية للعالم الخارجي بدل تلبية الحاجات المحلية وتدعيم الاكتفاء الذاتي، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق تنويع القاعدة وتوسيعها؛

[1] هوشيار معروف، "**دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2005، ص 10.

[2] فكرون السعيد، "**إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر– دراسة نظرية**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، تحت اشراف قيرة إسماعيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري–قسنطينة، 2004–2005، أطروحة منشورة، ص202.

– الاعتماد على إنتاج سلع استهلاكية تركيبية ونصف مصنعة، وعدم الدخول في إنتاج السلع الرأسمالية المصنعة.

يُعدّ تحقيق تنمية صناعية في الدول النامية من العمليات المهمّة والشائكة في الوقت نفسه، التي تتطلب تحليلا واسعا لتحقيق انطلاقة صحيحة، وعبور الفجوة التي تفصل بينها وبين الدول المتقدمة الصناعية. وبما أن عملية التصنيع والتنمية الصناعية بمعناها الحقيقي وبالمعايير الاقتصادية السليمة، صعبة ومكلفة، تبرز الحاجة إلى مسألة التخطيط الصناعي كأسلوب علمي عقلاني منظم ومتكامل لاستغلال الموارد المتاحة بأفضل البدائل الممكنة.

المبحث الثاني: مدخل للتصنيع وإستراتيجياته

اتجهت الدول النامية محاكاةً للدول المتقدمة إلى التصنيع كونه يتميز بديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو إلى الأمام؛ حيث بدأت بتغيير هيكلي في نمط الإنتاج الوطني مُضحّية بالزراعة ومُهروِلة للصناعة لتصل إلى ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التصنيع

يعتبر التصنيع حجر الزاوية للقضاء على التخلف، وهو مرادف لعملية التنمية؛ لذا فإنّ مهامه لا تختلف من حيث الجوهر عن مهامه بشكل عام، حتى أصبح هناك تداخل بين استعمال مصطلح التنمية والتصنيع، وهذا راجع للأهمية التي يكتسبها التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، وسنقف على هذه الأهمية من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف التصنيع

يمكن تعريف التصنيع بأنّه "عملية تطبيق التقنية الحديثة لإنتاج السلع، وخاصة الآلات واستخدام وسائل الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية".[1]

يشير هذا التعريف إلى أنّ البلد يُعتبر أكثر تصنيعا كلما قلّ اعتماده على الخبرة الأجنبية في صنع الآلات وقطع الغيار وتشغيل وصيانة منشآته الصناعية.

كما يُعرّف التصنيع على أنه "عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للدول، ومؤشر إلى نسبة الزيادة في الدخل الوطني الناشئة عن القطاع الصناعي، فهو عملية تحوّل اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي؛ حيث يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الإنتاج تتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية والمحلية، ورفع قدرته على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة مثل المواد الأولية والطاقة البشرية".[2]

مما سبق، نُعرّف التصنيع على أنه أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يعتقد البعض بأنه جوهر عملية التنمية، يخصص فيها نسب متزايدة من الموارد الوطنية –موارد طبيعية وبشرية ومالية– من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور، قوامه قطاع تحويلي ديناميكي يُنتج

[1] عبد الوهاب الأمين، "**التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**"، الطبعة الأولى، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة–المملكة العربية السعودية،2000، ص209.

[2] راجيش شندار، "**التصنيع والتنمية في العالم الثالث**"، ترجمة محمد عمار، مطبعة المعرفة، مصر، 1994، ص10.

كلاّ من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية، ويضمن معدلا عاليا من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الثاني: أهمية التصنيع

تعتبر العلاقة بين التنمية والتصنيع علاقة وطيدة، هذا ما جعل الدول النامية تؤمن بفكرة أنّ التصنيع هو أفضل طريق نحو التنمية. والمبررات الداعمة لذلك:[1]

- إنّ التصنيع أمر ضروري لعملية التنمية، وذلك بحكم علاقته التاريخية بالتنمية ولعدم رؤيتها لنظام اقتصادي آخر واضح بديل للتصنيع؛
- أنها قد استنفذت كل إمكانيات التطوير الزراعي، كما أنّ أسعار السلع الزراعية غير ثابتة ومستمرة في التأرجح، وأقل من أسعار السلع الصناعية؛ أي أنّ أسعار السلع الزراعية لم تعُد مُجديةً؛
- زيادة الدخل لدى الأفراد لا يمكن أن تستوعبها زيادة مماثلة في استهلاك الإنتاج الزراعي، بينما يمكن أن تستوعبها زيادة في استهلاك الإنتاج الصناعي. أضف إلى ذلك أنّ الإنتاج الزراعي صار يُعاني من انخفاض الاستهلاك لبعض المنتجات الطبيعية، نظراً لظهور بدائل صناعية مثل الألياف الصناعية التي ظهرت كبدائل للقطن والتي تمتاز بانخفاض ثمنها؛
- إنّ التصنيع أمر ضروري ومكمل للقطاع الزراعي؛ فمعظم الدول النامية دول زراعية، والتنمية الصناعية تفيد قطاع الزراعة بطرق عديدة، فتصنيع المنتجات الزراعية يزيد من دخل الدولة، لأنّ المنتج الزراعي المصنع أغلى سعراً في الأسواق وإمكانيات تصديره أكبر. كما أنّ الإنتاج الصناعي يستطيع أن يمد قطاع الزراعة بالعديد من احتياجاته، مثل الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية. إذاً فالتصنيع أمر ضروري للتنمية الزراعية؛
- يزداد تعداد السكان في الدول النامية بمعدل أسرع مما يمكن أن تستوعبه فرص العمالة المتاحة حاليا مما يزيد من مشكل البطالة، ولاسيما بعد أن تشعبت قطاعات الإنتاج والخدمات، إلا أنّ هذا التصنيع متوقّف على نوعية التكنولوجيا المستخدمة كثيفة العمالة أم كثيفة رأس المال؛
- يفضل التصنيع كإستراتيجية للتنمية نظرا لكفاءته العالية في استغلال الأراضي، خصوصا أنّ معظم أراضي الدول النامية تتناقص مساحتها بسبب التصحر والجفاف؛ لهذا فلا غنى عن التصنيع ليتم استغلال أمثل للأراضي المتاحة للزراعة؛

[1] محمد زوزي، "**تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة حالة ولاية غرداية**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف أحمد لعمى، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة– الجزائر، 2009–2010، أطروحة منشورة، ص14.

- إنّ الاعتماد على التصنيع يقلل من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا من العالم المتقدم؛ لأنّ التكنولوجيا هي حجر الزاوية في الإنتاج الصناعي ولزيادة معدلات الإنتاج ورفع الجودة، وقد نجحت بعض الدول في بناء قاعدة تكنولوجية معقولة، إلا أنّ الكثير من الدول قد نتج عن دخولها مجال التصنيع أنْ زاد اعتمادها على الدول المتقدمة عن ذي قبل؛
- إنّ زيادة القدرة الصناعية للدولة، معناه زيادة قوتها العسكرية، والكثير من الدول النامية أقدمت على التصنيع من أجل إنشاء قوة عسكرية؛
- إنّ التصنيع يوفّر النقد الأجنبي، وذلك من خلال تصدير الصناعات التي تفوقت الدول النامية في إنتاجها. غير أنّ بعض الدول لم تحقق ذلك إمّا لأنها قد اكتفت بما تحققه من أرباح في السوق المحلي، أو لأنّ إنتاجها لا يقوى على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث السعر والجودة.

انطلاقا مما سبق، نستخلص أنه على الدول النامية اعتماد قطاع الصناعة التحويلية بمثابة القطاع الرائد في الاقتصاد المحلي، وهو ما حدث في الدول المتقدمة التي أقامت قطاعا صناعيا متنوعاً أحدث تغييراً هيكلياً. فالثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية فقط، وإنما أثر تأثيرا واضحا على قطاعات الاقتصاد الأخرى الزراعية والتعدينية والخدمية وأحدث تغييرا واضحا في الهيكل والبنيان الاقتصادي.[1]

الفرع الثالث: معوقات التصنيع في الدول النامية وسلبياته

تُعتبر الدول النامية مختلفة عن بعضها البعض، وكذا الظروف والوقائع والأحداث التي تعيشها وعاشتها هذه الدول مختلفة أيضا، إضافة إلى تعدد وتباين الحاجات والمتطلبات التي تطلبها جماهيرها؛ ولهذا فهي تواجه معوقات –فيما يخص تحقيق التصنيع بالمدى المرغوب– أسفرت عن سلبيات رافقت تجربة التصنيع في هذه الدول.

أولا: معوقات التصنيع في الدول النامية

أصبح واضحا أنّ النظام الاقتصادي العالمي يؤثر تأثيرا كبيرا على التقدم الصناعي في الدول النامية، ويكون ذلك عن طريق:[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية: مفهومها–نظرياتها–سياساتها**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية–مصر، 2003، ص363، 364.

[2] محمد زوزي، مرجع سابق، ص 15، 16.

- الممارسات التجارية للدول المتقدمة ولاسيما أسلوب حماية منتجاتها عن طريق فرض التعريفات الجمركية، مما يؤثر سلباً على مستقبل التصنيع بالدول النامية؛
- الشركات المتعددة الجنسيات وما يمكنها فعله في الدول النامية، فهي قادرة على التأثير في السياسات الاقتصادية للدول النامية، عن طريق الاتفاقيات أو عن طريق ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها؛
- المعونات والاتفاقيات التجارية، التي تصبح عائقا للدول النامية بسبب الشروط التي تفرضها الدول المقدمة للمعونات؛
- تذبذب أسعار الصادرات المصنعة للدول النامية وبالتالي العائد من الصادرات ويعود ذلك لارتباط تقويم صادرات الدول النامية بالعملات الأجنبية؛
- القروض الأجنبية والتي أدت زيادتها في العقد الأخير إلى تراجع المشاريع بسبب عجز الدول على سداد أعباء الديون.

ثانيا: السلبيات التي رافقت تجربة التصنيع

بعد تقييم تجارب التصنيع في الدول النامية المختلفة فإنه يمكن القول بأنه رغم الإيجابيات العديدة التي تسند إلى الصناعة والتصنيع، فقد لوحظ أنّ هناك العديد من السلبيات التي رافقت عملية التصنيع في العديد من البلدان النامية والتي انعكست على الأداء وعلى مستوى التنمية المتحقق. من جملة هذه السلبيات ما يأتي:[1]

- أنّ سياسة التصنيع التي اتبعت في العديد من البلدان النامية لم تحقق الزيادات في الدخول التي كانت متوقعة وبالتالي لم تحقق المنافع المرجوة من عملية التصنيع؛
- كما أنّ عملية التصنيع التي اتبعت في العديد من البلدان لم تفلح في تقليل التفاوت في الدخول والثروات فيما بين الأفراد والمناطق الجغرافية داخل البلدان؛
- إنّ تجربة العديد من البلدان التي طبقت التصنيع لم تنجح في القضاء على البطالة المتنامية فيها وحتى أنها لم تخفّف منها؛
- أدى التصنيع في بعض الحالات إلى إهمال الزراعة والتركيز على التصنيع لوحده؛ الأمر الذي ساهم في تحقيق الركود في القطاع الزراعي والذي انعكس في نهاية الأمر على فشل التصنيع في

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص173، 174.

تحقيق أهدافه التنموية. وبطبيعة الحال يعود ذلك إلى القصور والأخطاء في تطبيق السياسات الصناعية وليس إلى طبيعة التصنيع ذاتها؛

- في بعض تجارب التصنيع في العديد من البلدان النامية لم ترافق عملية التصنيع نظاماً تعليمياً متطوراً واستثمارات في رأس المال البشري؛ الأمر الذي انعكس على أداء الصناعة ولم يخلق نظاماً تعليمياً يتلاءم مع حاجات التنمية؛
- القصور في تطبيق السياسات والإجراءات الصناعية وذلك بسبب البيروقراطية الحكومية وانتشار الفساد الإداري والمحسوبية في تطبيق السياسات والمحفّزات الصناعية؛ الأمر الذي انعكس على الإنجاز الصناعي وعلى فشل التصنيع في تحقيق الأهداف المرجوة.

وبالتالي يمكن القول بأنّ نجاح التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية يشترط أن يكون التطبيق مستنداً إلى السياسات الاقتصادية السليمة، وأن يطبّق بنزاهة، وبعيداً عن الروتين والمحسوبية، وأن يتم الترابط فيما بين تطوير الصناعة وتطوير الزراعة في آن واحد لكي تتعزز وتعمّ الفائدة الاقتصادية لكل الاقتصاد الوطني، وأن لا تشكّل الزراعة عبئا على نمو الصناعة وتطورها.[1]

المطلب الثاني: تطور إستراتيجيات التصنيع

تسعى الدول إلى انتقاء إستراتيجية تصنيعية ملائمة وسليمة لها، فتجد نفسها أمام تجارب وأنماط متميزة لدول تختلف فيها درجات النمو الصناعي (وإن كانت تتفق على كون التصنيع يُمثّل التوجه الأساسي)، أين اتّبعت الدول الرأسمالية إستراتيجية تقوم على النمو التلقائي في حين اتبعت الدول النامية إستراتيجية مختلفة تقوم على التخطيط الوطني الشامل.

الفرع الأول: إستراتيجية التصنيع التلقائي

يُمكن للهيكل الصناعي أن يكتمل حسب هذا النمط بصورة تلقائية وعلى مراحل بفعل ميكانيكية السوق وبفضل اليد الخفية التي تكفل توجيه الاستثمارات التوجيه الصحيح في كل مرحلة زمنية.[2] فإستراتيجية التصنيع التلقائي تعكس مبدأ الحرية الاقتصادية، أين يكون طلب السوق على السلع الاستهلاكية كافياً في مراحل التنمية الصناعية الأولى على تحفيز المستثمرين لإنشاء العديد من الصناعات وعلى الأخص تلك التي تُنتج منتجات نمطية، وبعد استقرار هذه الصناعات واتّساعها لزيادة طاقتها الإنتاجية، تتحقق زيادة في الدخل بما يؤدي إلى زيادة جديدة في الطلب على المنتجات الصناعية،

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 174.

[2] خالد مصطفي قاسم، مرجع سابق، ص90.

فتُحرك قوى السوق لإشباع هذه الحاجات وتتجه بذلك الاستثمارات الفردية إلى مجموعة الصناعات الوسيطة، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة في الطلب على المعدات والآلات ومختلف السلع الرأسمالية.

ويؤكد صحة هذا النمط ما حققته الاقتصاديات الغربية من تقدم وازدهار اقتصادي منذ الثورة الصناعية الأولى، فلقد استهلت بريطانيا التصنيع بإقامة العديد من الصناعات الاستهلاكية على الأخص صناعة الغزل والنسيج، وبمرور الوقت نمت هذه الصناعات وزاد طلبها على كل من مستلزمات الإنتاج والآلات مما أدى إلى أهمية الصناعات الوسيطة الإنتاجية. وكذلك استهلت اليابان التصنيع في الثلث الأخير من القرن الماضي بإقامة العديد من الصناعات الاستهلاكية وبعد مرحلة من الوقت نجحت تلك الصناعات في التصدير إلى الأسواق الخارجية. وبعد الحرب العالمية الأولى أقامت اليابان العديد من الصناعات الوسيطة والإنتاجية لإشباع حاجات السوق المحلية. وبعد مرحلة من الوقت نمت تلك الصناعات وأخذت منتجاتها طريقها إلى السوق الخارجية. وقد أعطت الصادرات للصناعة دفعة قوية للأمام حيث أخذت الصناعات الثقيلة تنمو بمعدل يفوق معدل نمو الصناعات الاستهلاكية. وترتّب عن ذلك تغيير هيكل تجارة اليابان الخارجية حيث انخفضت صادرات المنتجات الأولية من 21% في عام 1960 إلى 3% عام 1981، في حين زادت الصادرات الصناعية من 79% إلى 97% من مجموع الصادرات.[1]

ويمكن القول بأن الدول الرأسمالية المتقدمة توفرت لديها مقومات مكّنتها من دفع عجلة التنمية الصناعية والتي لم تتوفر لدى الدول النامية، مثل وفرة رأس المال، واتساع الأسواق داخلياً وخارجياً، وقلّة المنافسة الأجنبية في الأسواق العالمية، وقيام الصناعة على تكنولوجيا وطنية، وتوفر التكامل بين الصناعات القائمة.

الفرع الثاني: إستراتيجية التصنيع الأساسي

تمثل الإستراتيجية التي سلكها الإتحاد السوفييتي في عشرينيات القرن الماضي والذي تبعه في سلوك هذا النمط العديد من الدول الاشتراكية الأخرى؛ حيث قام بنهج منهج التخطيط الوطني الشامل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة بتوزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف المرجُوّة. تتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء الأولوية لبناء وتنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة والتي تنتج الآلات والمعدات التي تُمكّن من زيادة الطاقات الإنتاجية وإحداث جهاز إنتاجي قادر على التنوّع وبناء قاعدة صناعية تكون جاهزة للانطلاق وتنتهي

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص368.

بالسلع الاستهلاكية مرورا بالسلع الوسيطة،[1] فهذه الإستراتيجية لا تقبل فكرة آلية السوق وتلقائيته، عكس إستراتيجية التصنيع التلقائي.

وبالتالي فوِفق هذه الإستراتيجية يتمّ خلق طاقات إنتاجية قبل أن يتوفّر الطلب عليها؛ فالصناعات المُقامة قادرة على خلق الطلب على منتجاتها بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به التخطيط في التنسيق بين القطاعات والصناعات المختلفة.

المطلب الثالث: أنواع إستراتيجيات التصنيع في الدول النامية

شهدت العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية تجارب متعددة للتنمية الصناعية، يمكن اعتبارها أنماطاً إستراتيجية أو سياسات صناعية تتسم بخصائص مشتركة من حيث الاتجاهات التنموية من بلد إلى آخر، أو حتى من فترة إلى أخرى ضمن البلد الواحد. ويمكن النظر إليها من عدة زوايا كما يأتي:[2]

- من زاوية نوع الصناعة: صناعة ثقيلة وصناعة خفيفة؛
- من زاوية الفن الإنتاجي: كثيفة العمل وكثيفة رأس المال؛
- من زاوية التوجه: معوضة للاستيراد ومعززة للتصدير؛
- من زاوية ملكية المشروعات: قطاع عام وقطاع خاص.

الفرع الأول: إستراتيجية التصنيع من زاوية نوع الصناعة

يمكن النظر إلى إستراتيجية التصنيع من زاوية نوع الصناعات؛ فهناك إستراتيجية للتصنيع ترتكز على الصناعات الثقيلة أو الإنتاجية، وأخرى ترتكز على الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية.

أولا: إستراتيجية الصناعات الثقيلة

بموجب التصنيف الدولي ISIC[3] يتضمن النمط الثقيل صناعات السلع الإنتاجية وسلع الاستهلاك الدائم وتتمثل فروعه الرئيسية في الورق ومنتجاته، الكيمياويات والمنتجات البترولية، المنتجات التعدينية غير المعدنية والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية؛ حيث يتميز النمط الثقيل بكونه محفزاً تنموياً ممتازاً. فالصناعة الثقيلة تقدّم الأسس الرئيسية للعمليات النهائية التي تتولاها الصناعة الخفيفة وتستلزم رأسمالاً أكثر لكل وحدة من الإنتاج ومن العمل المستخدم في الصناعة الخفيفة. وكذا يُعتبر النمط الثقيل أساساً

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص368، 369.

[2] بن عزرين عز الدين، مرجع سابق، ص 44-55.

[3] ISIC: International Standard Industrial Classification of All Economic Activities
هو التصنيف الدولي الذي يعمل على توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع وتحليل الإحصاءات حسب هذه الأنشطة. لمزيد من المعلومات حول ISIC تصفح الرابط الآتي http://www.sesric.org/imgs/news/ISIC4(1).pdf

للبنيان الصناعي الوطني فهو يخدم أغراض تعويض الاستيراد وخاصة بالنسبة للمنتجات المعدنية وغير التعدينية، ويُنتج موادّاً أساسية وحيوية لتوسيع الصادرات، ومع ذلك يُنتقد النمط الثقيل على:[1]

- تكاليفه الاستثمارية العالية؛
- مستلزماته التكنيكية الكبيرة؛
- إمكانية استنفاده لغالبية الموارد الاقتصادية الكامنة للأقطار النامية؛
- تركيز الموارد في مجالات استثمارية محدودة تتسم بطول فترات استرداد تكاليفها؛
- سحب السكان النشطين اقتصاديا من القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية؛
- في ظروف عدم كفاية السلع المستوردة، فإنّ الاتجاهات التضخمية سوف تعصف في الأسواق المحلية بدخول ذوي الإمكانات المالية المحدودة والمنخفضة وتقضي على الكثير من الفرص الاستثمارية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- ما يسئ أكثر هو أنّ ضيق الأسواق المحلية وعوائق توسّع الصادرات قد يهدد سياسة التصنيع الثقيل بالكامل.

يرتكز نمط التصنيع الثقيل على البدء بتنمية وإقامة الصناعات الرأسمالية الثقيلة كالآلات والمعدات على أساس أنّ توفير العرض من تلك السلع الرأسمالية سوف يولّد الطلب عليها مستقبلاً؛ لأنه سيشجع على إقامة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة التي تستخدم تلك الآلات والمعدات؛ أي أنّ هذه الإستراتيجية تعتمد أساساً على السوق المتوقع مستقبلاً وليس السوق الحالي. فقد سادت هذه الإستراتيجية في الاتحاد السوفياتي وبلاد الكتلة الاشتراكية، أين يقوم نمط التصنيع على أساس التخطيط المركزي؛ إذ تعْهد الخطّة إلى إنشاء مجموعة من الصناعات التابعة satellite industries تقوم باستيعاب إنتاج الصناعة الإنتاجية الرئيسية. مثلا بجانب إنشاء مصنع ضخم للحديد والصلب، يتم إقامة مجموعة من المصانع تستخدم خامات الحديد والصلب في صناعة أشكال وأنواع من الآلات والمعدات، بناء السفن، والمركبات ووسائل النقل المختلفة؛ وبذلك يمكن التغلب على مشكلة نقص الطلب.[2] وعلى ذلك فإنّ قيام الصناعات الإنتاجية في هذه البلاد لم يتحقق طِبقاً لعوامل السوق أو الطلب؛ ولكن تمّ ذلك على أساس

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص20، 21.

[2] محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص42، 43.

توجيه قدر كبير من الاستثمارات تُجاه هذه الصناعات، وانطلقت البلاد الاشتراكية من مبدأ أنّ الاعتماد على النمط الخفيف للتصنيع سوف يكون بطيئا ولا يحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة.[1]

ثانيا: إستراتيجية الصناعات الخفيفة

يتضمن النمط الخفيف (صناعات السلع الاستهلاكية) ثلاثة فروع أساسية، هي: الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، الصناعات النسيجية والجلود والمطاط (الطبيعي) والصناعات الخشبية والأثاث؛ حيث أنّ تطوير هذه الصناعات يحقق نتائج إيجابية عديدة في مرحلة التحول الصناعي، فهو يثبّط من الاتجاهات التضخمية ويشجّع الإنتاج الزراعي، ويستوعب عددا كبيراً من العمال العاطلين ويساهم في زيادة وتوسيع منافذ تصريف منتجات الصناعات الثقيلة؛ إلا أنه وعلى الرغم من ذلك يُنتقد النمط الخفيف على الآتي:[2]

- ضعف دوره النسبي في الانتشار التكنولوجي والتصنيع؛
- أنّ المبالغة في دور هذا النمط قد تؤدي إلى تفاقم التبعية التكنيكية للمراكز الصناعية المتقدمة في الخارج وإلى انحدار القطاع الصناعي ومن ثمّ وقوع الاقتصاد الوطني في فخ تعويض الاستيراد؛
- فروع النمط الخفيف تعاني من روابط ضمنية أقل عمقاً ومن معدلات نمو أدنى اتساقاً.

تمثل إستراتيجية الصناعات الخفيفة نمط التصنيع الذي ساد في البلاد الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها، فقد ركّزت على البدء بإقامة صناعات استهلاكية خفيفة مثل الملابس والأغذية، التي يتوفر الطلب عليها والذي يترتب عليه تزايد الدخل وتحول هيكل الطلب تُجاه الصناعات الوسيطة؛ مما يؤدي إلى التوسع في الاستثمار في هذه الصناعات، وفي مرحلة تالية تقام الصناعات الإنتاجية أو الثقيلة بعد أن يكون قد اتسع السوق لمنتجات هذه الصناعات؛ وبالتالي فإنّ الصناعات الخفيفة لا تقوم إلا إذا كان هناك سوقاً كافيا لها، عكس الصناعات الثقيلة. ونميز الصناعات الاستهلاكية بأنها كل صناعة تساهم في إنتاج السلع التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد، أما الصناعات الإنتاجية فهي كل صناعة تساهم في إنتاج السلع الإنتاجية أي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى.[3] وفي هذا الصدد يقول

[1] بن عزرين عز الدين، مرجع سابق، ص45.

[2] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 21.

[3] بن عزرين عز الدين، مرجع سابق، ص44.

هوفمان Hoffman أنه يكفي أن تصبح الصناعة استهلاكية إذا كان 75% على الأقل من إنتاجها يشكل سلعا استهلاكية، وتُعتبر صناعة إنتاجية إذا كان 75% من إنتاجها يشكل سلعا إنتاجية.[1]

من ما سبق، يمكن القول أنه لا يمكن اعتبار أي نمط من النمطين بديلا للآخر؛ حيث أنّ اعتماد أي نمط يقوم على تحديد دقيق لمستوى النمو الاقتصادي وللموارد الوطنية الكامنة وللأهداف الصناعية الحقيقية للقطر. فبالنسبة للدول النامية، يُعتبر تحقيق تكامل بُنيانها الصناعي هدفها الرئيسي والذي يتطلب تحقيقه تحديد دقيق لدور كل من النمطين في عملية التحول الصناعي خلال الخطة الإستراتيجية للدولة.

ثالثا: عوامل الاختيار بين الصناعات الثقيلة والخفيفة

يتم تحديد دور كل نمط من النمطين الصناعيين (الثقيل والخفيف) بموجب الخصائص المميزة للدول النامية في كل مرحلة من مراحل إستراتيجية التصنيع:[2]

1. الوضع السكاني: هنا يُطرح سؤال مهم حول ما إذا كان الاقتصاد كثيف السكان أو خفيف السكان؛ ففي حالة وجود كثافة سكانية يأخذ النمط الخفيف دوراً مهمّاً لإمكانية صناعاته من:
   - استيعاب القوى العاملة الفائضة؛
   - إشباع الأسواق المحلية للسلع الاستهلاكية؛
   - احتواء الإنتاجين الكبير والصغير الحجم على السواء؛
   - استعمال التكنولوجيا غير المعقدة.

ومن جهة أخرى، ففي الأقطار خفيفة السكان يعتبر التشغيل هدفا أقل أهمية مما يحضاه في الأقطار السابقة، وفي المقابل يمثل رفع الإنتاجية أهم أهداف التصنيع في الأقطار المعنية، مع أنّ الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية يمكن إشباعه –على الأقل مؤقتا– عن طريق الاستيراد أو عن طريق الصناعات صغيرة الحجم.

2. الاحتياطات الكامنة للموارد الطبيعية: تختلف الأقطار النامية من حيث احتياطياتها من الموارد الطبيعية؛ فبينما تحظى بعض الأقطار بغالبية هذه الموارد تفتقر أقطار أخرى عديدة إلى موارد طبيعية كثيرة؛ فتميل المجموعة الأولى إلى التنويع والتكامل، بينما تُجبر الأخرى على التخصص والتركز.

[1] محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص39.

[2] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص24–26.

3. النظام السياسي والسياسة الاقتصادية: إنّ الأنظمة الاقتصادية التي تتبنى التحول الاشتراكي في الغالب تفضل النمط الثقيل على النمط الخفيف. أما الأنظمة التي تتبع تجارب الاقتصاديات المتقدمة فإنها تميل إلى النمط الخفيف مع التأكيد على الصناعات التجمعية الخاصة بإنتاج سلع الاستهلاك الدائم.

فحسب الظروف السائدة في الأقطار النامية وحسب مرحلة التنمية وبعد تحديد الارتباط السائد بين حجم السوق واحتياطي الموارد، يبقى صنع القرار عاملاً حاسماً في تحويل الاستثمارات نحو أكثر الفروع الصناعية نفعاً.

الفرع الثاني: إستراتيجية التصنيع من زاوية الفن الإنتاجي

تعاني الأقطار النامية من انخفاض نسبة مساهمة الإنتاج الوطني في العرض الكلي للسلع التي يتم تسويقها محلياً، وذلك رغم وجود أقطار تملك فوائض مالية كبيرة (تتمثل في الدول المصدرة للبترول) التي تقابلها أقطار تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها الدولية (تتمثل في اقتصاديات زراعية تقليدية). وتعاني أيضا من عدم تناسب الموارد البشرية مع الموارد الطبيعية فتنقسم الأقطار النامية في هذه الحالة إلى اقتصاديات كثيفة السكان وأخرى خفيفة السكان. حيث يختلف الفن الإنتاجي المستخدم في هذه الأقطار والذي يُعبّر عن نسب عناصر الإنتاج المستخدمة في عمليات الإنتاج، فهناك فن إنتاجي كثيف العمل وفن إنتاجي كثيف رأس المال.

أولا: إستراتيجية الصناعات كثيفة العمل

تقوم الصناعات كثيفة العمل أساساً على استخدام عنصر العمل بدرجة أكبر من استخدام عنصر رأس المال؛ حيث توجد العديد من المزايا التي تميّز هذا النمط عن النمط كثيف رأس المال، وفي مقابلها العديد من العيوب التي تنتج عن المبالغة في الاستثمارات الموجهة لهذا النمط.

1. مزايا النمط كثيف العمل

يُفضّل النمط كثيف العمل عن النمط كثيف رأس المال لأن هذا النمط:[1]

- لا يتطلب مستلزمات كبيرة من مدخلات أولية ووسيطة؛
- يُوفر فرصاً كبيرة نسبيا لتشغيل القوى العاملة؛
- يُقلل التفاوت في توزيع الدخل الوطني ويساعد على زيادة متوسط نصيب الفرد منه؛

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص35.

- يُحافظ على الصناعات الحرفية ويُعززها ويجعلها أكثر قدرة على جذب الموارد الاقتصادية؛
- صناعات هذا النمط تخدم البلدان النامية في تقليل التفاوت الإقليمي وتحويل عوامل الطرد للموارد الاقتصادية إلى عوامل جذب.

2. عيوب النمط كثيف العمل

إنّ المبالغة في الاستثمارات الصناعية الموجهة للنمط كثيف العمل تؤدي في النهاية إلى:[1]

- تدهور الكفاءة الإنتاجية للعناصر المتاحة وهبوط الكفاءة النوعية للنشاطات الجارية؛
- انخفاض معدلات الربحية للمنشآت القائمة وبالتالي تردّي نسب التراكم والنمو في اقتصاد البلد أو الإقليم؛
- ضُعف الارتباطات الإنتاجية (الأمامية والخلفية) للصناعات كثيفة العمل يؤدي إلى تضاؤل دورها في استيعاب القوى العاملة العاطلة على مستوى الاقتصاد.

ثانيا: إستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال

يعتمد هذا النمط على رأس المال بدرجة أكبر من استخدام عنصر العمل (أي أن رأس المال هو الغالب على العملية الإنتاجية)؛ حيث كلما كانت نسبة رأس المال إلى العمل عالية فإن الفن الإنتاجي، يكون كثيف رأس المال. ولهذا النمط مزايا تجذب الاقتصاديات إلى اعتماده ولا يخلو من عيوب أو عوائق تقف دون تطبيق هذا النمط.

1. مزايا النمط كثيف رأس المال:

للنمط كثيف رأس المال مزايا عديدة نذكر منها:[2]

- يضمن إنتاجية أعلى للعنصر الإنتاجي المستخدم، ومن خلال نشر هذا النمط فإن ظواهر الازدواجية (التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية) تتجه نحو التضاؤل. وفي الوقت نفسه فإنّ الارتباطات الصناعية التي يخلقها تعميم النمط قد تفضي إلى تنمية اقتصادية معتمدة على الذات؛
- إنّ الارتفاع الكبير في معدلات الاستثمار كثيف رأس المال قد يحقق فرصاً عالية نسبيا لاستيعاب القوى العاملة؛

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص31، 32.

- خلق مدخرات كبيرة وبمعدلات أعلى مما يمكن للنمط المقارن أن يحققه، وهو ما يمكن أن يتبين بمقارنة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج المختلفة في المنشآت الكبيرة المعتمِدة على المكائن المتقدمة وتلك التي يمكن أن يحصل عليها أقرانهم في المنشآت الصغيرة.

2. عيوب النمط كثيف رأس المال

هناك عوائق كثيرة تقف دون تطبيق هذا النمط وبشكل يحقق توافقا تاما بين مزاياه الإنتاجية وشروطه التطبيقية من جهة، وظروف الاقتصاد النامي وقدراته الاستيعابية من جهة أخرى، نذكر منها:[1]

- تحمُّل الاقتصاد النامي تكاليف باهضة لاستيراد وتعليم واستيعاب التجهيزات الحديثة وكذلك لتطوير المناطق المستهدفة بغرض رفع قدراتها على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة؛
- قِصر عمر التجهيزات الرأسمالية بسبب سوء استخدامها وعدم الاهتمام بصيانتها وفق المواصفات التكنيكية المطلوبة؛
- تفاقم الازدواجية الاقتصادية وتزايد مشكلة التبعية التكنولوجية في ظروف انخفاض المستوى الثقافي والتمزق الاجتماعي وضيق المعلومات؛
- في البلدان التي تعاني من فائض كبير في عدد العمال، فإنّ رأس المال لا يُعدّ بديلاً أفضل إذا حقق ما يحققه العمل تماما من حيث الحجم الكلي للإنتاج.

بالإضافة إلى ما سبق وفي ظل وجود أنظمة احتكارية تسيطر على أسواق التكنولوجيا مقابل ضعف قوم مساومة الأقطار النامية يجعل انتقال المعلومات والوسائل في وضع صعب بل وحرِج أحيانا كثيرة وبالتالي لا يمكن للأقطار النامية تحقيق نفس النتائج التي تحققها الأقطار المنتجة. ومن جانب آخر فإن وجود العديد من الصعوبات الداخلية ونقص الفرص المتكافئة في الاقتصاد الوطني يؤديان إلى توزيع سيء للمعلومات والتجهيزات بين القطاعات أو بين الأقاليم.

ثالثا: عوامل الاختيار بين الصناعات كثيفة العمل وكثيفة رأس المال

تختلف الأنماط الصناعية من زاوية الفن الإنتاجي؛ حيث لا يمكن وضع وصفة واحدة لكافة الاقتصاديات النامية ولمختلف الفترات الزمنية، وبالتالي من الضروري أن تأخذ الاقتصاديات المعنية النقاط الآتية في الاعتبار عند اختيارها للنمط الملائم لها:[2]

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 34.

[2] المرجع نفسه، ص36-38.

- تحديد المعايير الأكثر دقة في تصنيف الصناعات بين كثيفة رأس المال وكثيفة العمل، مثل: نسبة رأس المال إلى الناتج، معامل كفاءة العنصر الإنتاجي، نسبة مرونة الإنتاج للعمل إلى مرونة الإنتاج لرأس المال...الخ؛
- في بعض الفروع الصناعية يجب تحديد طبيعة الإنتاج والمستلزمات التكنولوجية نسب رأس المال إلى العمل. وفي هذه الحالات مهما توفرت القوى العاملة وانخفضت الأجور لا يمكن للعمل أن يحل محل رأس المال في الإنتاج كما هو الحال بالنسبة لكثير من الصناعات الإلكترونية؛
- حسب مراحل التصنيع وعلاقتها بفروع الصناعات التحويلية، في المرحلة الأولى من التصنيع يفضل تركيز نمط كثيف العمل في الصناعات الخفيفة ونمط كثيف رأس المال في الصناعات الثقيلة؛
- ضمن إمكانات المرونة التكنولوجية يجب التمييز بين العمليات الجوهرية أو المحورية التي يتم فيها التركيز على رأس المال بدلاً من العمل والتي تخلق فرص عمل أكبر لاستخدام المكائن، والعمليات الإضافية والثانوية؛
- يُعتمد النمط كثيف رأس المال مع استلزام إدخال تغييرات في كل من التجهيزات والمواد والأساليب المستوردة وثم إحداث تعديلات في بعض الظروف الداخلية (القابلة للتغيير)؛ بحيث يصبح من الممكن الوصول إلى توافق فعال بين التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد النامي.

تختلف أنماط الإنتاج وتختلف تأثيراتها على عملية التصنيع؛ حيث أنّ مدى فعالية نمط الإنتاج الذي يتم اختياره كثيراً ما يعتمد على مرحلة التنمية والخصائص الهيكلية المميزة للاقتصاد النامي في فترة معينة من الزمن.

الفرع الثالث: إستراتيجية التصنيع من زاوية التوجه

اقتصر الفكر الاقتصادي لفترة طويلة على الحديث عن نوعين من الإستراتيجيات التي يمكن تبنّيها عند القيام بالتنمية الاقتصادية عموما، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص في الدول الآخذة في النمو وهما: إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية تشجيع الصادرات.

أولا: إستراتيجية إحلال الواردات

إستراتيجية إحلال الواردات تعني أن ننتج محلياً ما كنّا نستورده من قبل أو ننتج محلياً ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات. وبالتالي يتحقق الإحلال محل الواردات عندما تنخفض نسبة ما يتم استيراده من

سلعة ما أو مجموعة من السلع إلى مجموع المعروض منها في السوق المحلية.[1] والسبيل لذلك هو إشباع حاجات السوق المحلية من صناعات استهلاكية أساسية كمرحلة أولى، لتوفّر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض، وعادة ما توفّر الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية وتحفيز المستثمرين على إقامة هذا النوع من الصناعات. وتبدأ المرحلة الثانية عندما تصبح السوق المحلية غير قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات؛ حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير وفي الوقت نفسه يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والإنتاجية؛ حيث تزيد في هذه المرحلة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة وقد تزيد الواردات من بعض السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الدخل، مما يؤدي إلى بروز مشكلة نقص العملات الأجنبية. ثم تأتي المرحلة الثالثة التي يتم فيها إنتاج العديد من السلع الوسيطة والإنتاجية بما يؤدي إلى زيادة أهمية تلك المنتجات إلى السلع الاستهلاكية.[2]

تناسب إستراتيجية إحلال الواردات الدول النامية في بداية مرحلة تصنيعها؛ حيث أنها تتميّز بكثافة استخدام الأيدي العاملة غير الماهرة، إضافة إلى انخفاض الحجم الأمثل بما يناسب الأسواق الضيقة في البلدان النامية في المرحلة الأولى من التصنيع،[3] ولها دوراً مهمّاً في عملية التصنيع للاقتصاديات النامية؛ إذ يتمثل هذا الدور في:[4]

- إبعاد أو تخفيف الدور السلبي للمنافسة الأجنبية؛
- تقليل الإنفاق بالعملات الصعبة وبعض الإجراءات الأخرى الهادفة إلى تعديل وتحسين ميزان المدفوعات؛
- زيادة القدرات التمويلية للقطاع العام بالاعتماد على الرسوم والتعريفات الجمركية؛

والأهم من ذلك أنّ إستراتيجية إحلال الواردات تساعد على توسيع نطاق الإنتاج كمًّا وتنويع السلع الاستهلاكية والإنتاجية معاً.

ومع ذلك تُنتقد إستراتيجية إحلال الواردات، نتيجة لبعض الملاحظات السلبية منها:[5]

---

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، "**اقتصاديات الإنتاج الصناعي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2010، ص263.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص370.

[3] محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص45.

[4] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص43.

[5] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص264، 265.

- يؤدي تطبيق الإستراتيجية إلى المغالاة في أهمية إقامة الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والرأسمالية، وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة استيراد هذه السلع الأخيرة، وبالتالي حدوث تقلبات في حصيلة العملات الأجنبية مما يؤدي إلى تعطيل الطاقة المتاحة؛
- يتم تطبيق الإستراتيجية بأخذ النمط القائم للاستهلاك كأساس والذي قد لا يتفق مع ما يتمتع به الاقتصاد من مزايا نسبية، وكذلك قد يكون الهدف النهائي للتنمية هو تغيير هذا النمط، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى عدم كفاءة استخدام الموارد؛
- يؤدي تطبيق الإستراتيجية إلى تبني أساليب إنتاج كثيفة رأس المال وتكنولوجيا متقدمة بما لا يتفق مع الوفرة النسبية لموارد الدولة الآخذة في النمو وخاصة ما يوجد بها من يد عاملة عاطلة؛
- إنّ تطبيق هذه الإستراتيجية يؤدي إلى عجز قطاعات الصناعة التحويلية عن تزويد النشاط الزراعي بما هو لازم لتطوره وحل مشكلة الغذاء في كثير من الدول النامية، كما تؤدي إلى حدوث اختلال في توزيع عائد التنمية.

ومن هذا الجانب الذي يُجسّد، إلى حد كبير، عجز إستراتيجية إحلال الواردات في الاقتصاديات النامية، فهي لم تحقق المأمول منها ولم تتعدّ مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية، ولم تنجح في الانتقال إلى مراحلها التالية المتمثلة في إنتاج السلع الصناعية والوسيطة والإنتاجية، كما أنها لم تتمكن من الانتقال بصناعتها إلى مرحلة ارتياد الأسواق الخارجية؛ فاتجه الاهتمام بإستراتيجية مكمّلة لها وهي إستراتيجية تشجيع أو تعزيز الصادرات.

ثانيا: إستراتيجية تشجيع الصادرات

تُعنى هذه الإستراتيجية بالتركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كلّ أو جزء من ناتجها؛ حيث تهدف إلى تحقيق معدلات عالية لتطوير تجارة التصدير كماً ونوعاً، وفي سبيل ذلك يركز هذا النمط على تخصيص الاستثمارات الصناعية وفق مبدأ المزايا النسبية.[1]

تتلخص أسباب ضرورة الأخذ بإستراتيجية التصنيع للتصدير في:[2]

- الاستفادة من المزايا النسبية المحلية؛ فتتحول الدولة من مُصدِّرة للمنتجات الأولية إلى مصدّرة لمنتجات الصناعة التي تستخلصها من المنتجات الأولية؛

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص47.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص371، 372.

- الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة الدولة على عدم التجائها إلى رؤوس الأموال الأجنبية إلا عند الضرورة؛
- التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما يُعانيه من صِغر حجم الوحدات الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج؛ فإن تمكنت الصناعات من البيع في الأسواق الأجنبية فإنّ هذا يؤدي إلى كِبر حجم الوحدات الإنتاجية وبالتالي تخفيض نفقات الإنتاج؛

حيث تتمثل صورة إقامة صناعات التصدير في:

- تصنيع المواد الأولية وتصديرها؛
- انتقال صناعات إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير؛
- إقامة الصناعات التصديرية التي تتمتع فيها الدول النامية بالميزة النسبية.

إلا أنّ إتّباع هذه الإستراتيجية يصطدم بالكثير من الصعوبات وفي مقدمتها:[1]

- صناعات التصدير لابد وأن تكون قادرة على منافسة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية؛ الأمر الذي يتطلب توفّر معدلات مرتفعة للكفاءة الإنتاجية والتسويق قد لا تتوفّر في كثير من الدول الآخذة في النمو؛
- صناعات التصدير غالبا ما تصطدم بارتفاع حاجز الحماية الذي تضعه الدول المتقدمة أمام استيراد السلع الصناعية من الدول الآخذة في النمو؛
- أحد وسائل تشجيع إقامة صناعة تصديرية يكمن في الدخول في اتفاقيات بشكل أو بآخر مع الشركات الدولية الناشطة. ولأسباب معينة فإن التعامل مع هذه الشركات يكون محفوفا بالمخاطر لما تتمتع به من قوة احتكارية خاصة لمصادر التكنولوجيا الحديثة؛
- عدم الاندماج لصناعات التصدير في بُنيان الدول النامية ما يؤدي إلى ازدواجية اقتصادياتها؛ حيث يحدث ذلك بصفة خاصة عندما يتم تشجيع صناعات التصدير في إقامة مناطق حرة واستخدام رأس المال الأجنبي.

في ظل وجود معوقات وعقبات تواجه إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير؛ فعلى حكومات الدول النامية المساعدة في الرفع من صادرات الدول النامية من السلع المصنعة، من خلال الآتي:[2]

- تقديم إعانات للمصدّرين مع تحفيز المنتجين لإدخال تحسينات على المنتجات المحلية؛

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص 265، 266.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص314.

- تقديم الخبرات التنظيمية والتسويقية التي تساعد المنتجين في مجالات التصدير المختلفة؛
- توفير الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني التي تساعد على زيادة الإنتاجية؛
- العمل على توفير مستلزمات الإنتاج وتدبير النقد الأجنبي اللازم لاستيرادها؛
- إزالة القيود والعقبات الإدارية التي تعترض سبيل الصادرات والإسهام في تدبير وسائل النقل بالأسعار الملائمة.

وعليه، يجب أن يتحول البُنيان الصناعي من الوضع السلبي في معظم الدول النامية إلى جهاز متوازن وفاعل في الاقتصاد الوطني؛ فتتزايد بذلك مساهمته في التجارة الدولية ويصبح أداة فعالة في إحلال الواردات وتعزيز الصادرات.

ثالثا: مقارنة بين إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية تشجيع الصادرات

طبقت الدول النامية في إطار جهودها الرامية إلى إحداث انطلاق اقتصادي، كُلاّ من إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية تشجيع الصادرات حسب الحاجة؛ إذ تتمثّل خصائص كلّ من الإستراتيجيتين في الجدول الآتي:

الجدول 1: مقارنة بين إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية تشجيع الصادرات

الإستراتيجية	إستراتيجية إحلال الواردات	إستراتيجية تشجيع الصادرات
الأهداف	تقليل الاستيراد وتثمين الموارد المحلية	تعظيم حصيلة الصادرات
القاعدة	المواد الأولية المتنوعة المتاحة	اليد العاملة الجيّدة، المؤسسات الخاصة والعامة
التمويل	الأموال الوطنية أو الدولية: المؤسسات الخاصة	رؤوس الأموال الأجنبية
الخصائص	– انتشار جغرافي للصناعات؛ – قليلة الاحتياج لرأس المال؛ – كثيرة خلق مناصب العمل؛ – ضعيفة أمام المنافسة الخارجية؛ – التبعية التكنولوجية والضعف الإستراتيجي	– تركيز الأقطاب في المناطق الحرّة؛ – التبعية للاستثمارات الأجنبية؛ – التبعية للأسواق الخارجية؛ – تنوع الأنشطة.
الانتشار	أمريكا اللاتينية، إفريقيا	آسيا، المكسيك وبعض البلدان الإفريقية

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، "**الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"، 2012-2013، ص84.

الفرع الرابع: إستراتيجية التصنيع من زاوية ملكية المشروعات

تختلف سياسات الدول في توجيه استثماراتها وتنشيط قطاعها الصناعي بين دول تُركّز في عمليّة التنمية الصناعية على جهود الدولة أي القطاع العام، وأخرى تفسح المجال للقطاع الخاص للقيام بمبادرة تمويل الصناعات المطلوبة.

أولا: القطاع العام

من أهم الاعتبارات التي تدفع الحكومة إلى تملّك المشاريع الصناعية ما يلي:[1]

- ضخامة رأس المال المطلوب التي تفوق طاقة المستثمرين الخواص في المشروعات الكبيرة، خاصة الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات الثقيلة؛
- ضآلة العائد المنتظر؛ حيث تطول فترة استرداد عوائد كبيرة من العمليات الإنتاجية أو تكون هناك خسائر خاصة في السنوات الأولى من الإنتاج، هذا ما يجعل القطاع الخاص ينصرف عن هذه الصناعات؛
- قدرة الحكومة على توفير وتعبئة الكفاءات المطلوبة في ظل نُدرة رأس المال، نُدرة الأيدي العاملة الماهرة، الإدارة الجيّدة، قنوات التسويق المتطورة... إلخ؛
- الدخول في شراكة مع القطاع الخاص أفراداً كانوا أو مؤسسات؛ إذ يُشجّع هذا النوع من الشراكة القطاع الخاص ويضمن حدّ أدنى من الأرباح؛
- عدم تحمّس رأس المال الأجنبي للاستثمار في مشاريع صناعية في الدول النامية، لتخوّفه من التأميم والمصادرة وعدم الاستقرار السياسي، وصعوبات تحويل الأموال إلى الخارج... إلخ؛
- ضرورة القيام ببعض المشاريع المتمثلة في المشاريع الإستراتيجية والمشاريع الخاصة بالأمن القومي والدفاع من طرف الحكومة؛
- الخوف من الاستعمار الاقتصادي الأجنبي؛ إذ تخشى البلدان النامية تملّك المستثمرين الأجانب للمشاريع الصناعية بصفة كلّية؛
- حماية جمهور المستهلكين من الاحتكارات التي تهدّد مصالحهم؛ إذ يُعدّ خطر انتشار الاحتكار قائماً في الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع، بسبب ضيق نطاق المنافسة.

[1] محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص 18-19.

1. المزايا الاقتصادية للمشاريع الحكومية:

تتمتع المشاريع الحكومية بالمزايا الآتية:[1]

- قدرة الحكومة على تحصيل رؤوس أموال كبيرة لتمويل مشاريعها كبيرة الحجم، ممّا يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، عكس المشاريع الفردية التي يعيقها التمويل؛
- استطاعة الحكومة لتوفير حاجتها من رأس المال بالعملة المحلية أو الأجنبية وبسعر فائدة جيّد وشروط سداد أفضل؛
- المشاريع الحكومية يمكن وضعها بسهولة في أي خطّة وطنية للصناعة. فالدولة عادة تختار المشاريع الأساسية أو الجوهرية التي تشكّل قاعدة تقوم عليها صناعات أو مشاريع أخرى في المستقبل بما يعود بالفائدة الاقتصادية القصوى على المجتمع؛
- استفادة المشاريع الحكومية من الكثير من المزايا، من بينها تحصيل إذن باستيراد المواد الخام قبل غيرها من المشاريع الخاصة في حالة ندرة النقد الأجنبي، وكذا الحصول على مساعدات فنية أجنبية من خلال علاقات الدولة مع الجهات الأجنبية؛
- استخدام الأرباح المحققة في استثمارات ومشاريع صناعية جديدة، وبذلك دعم وتنشيط النشاط الصناعي في الدولة، كما يمكنها بيع السلع الأساسية بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد.

2. العيوب الاقتصادية للمشاريع الحكومية:

تتمثّل عيوب المشاريع الحكومية فيما يلي:[2]

- عدم وضوح الأهداف، الأمر الذي يعرقل سير المشاريع، عكس المشاريع الخاصة؛ حيث الأهداف محدّدة والرؤية واضحة؛ إذ تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وبأدنى تكلفة ممكنة، عن طريق العمل بأقصى كفاءة ممكنة؛
- رغبة الحكومة في إثبات حرصها على تحقيق التنمية الاقتصادية الذي يُعدّ الدافع الوحيد لإنشاء المشاريع الصناعية، وبالتالي لا تنال هذه المشاريع الدراسة الاقتصادية والفنّية الجادّة قبل الشروع في إقامتها، لذا تفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية وزيادة ثروة المجتمع؛

[1] محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص 21، 22.

[2] المرجع نفسه، ص22- 25.

- تعيين أفراد غير أكفاء لإدارة مشاريع حكومية لاعتبارات سياسية، ما يجعل عملية سير المشاريع عشوائية؛
- اتباع نظام غير محفّز مفروض من طرف الحكومة، يقلل الحافز نحو العمل الجاد وروح المغامرة، كنظام الأجور والمرتبات المتّبع في الحكومة؛
- تحمّل الحكومة خسائر مستمرة خشية ردود فعل القوى المعارضة؛ إذ تلجأ إلى رفع الأسعار التدريجي، رفع الرسوم الجمركية على الواردات المنافِسة، تحميل الخزينة العمومية لجزء من الخسائر... ما يؤدّي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني.

ثانيا: القطاع الخاص

يسعى القطاع الخاص باستمرار إلى تحقيق أقصى رِبح ممكن، عن طريق ضغط تكاليفه إلى أدنى حدّ ممكن والعمل بأقصى كفاءة ممكنة. ومن عوامل نجاح القطاع الخاص نذكر:[1]

- وضوح الهدف من خلال العمل على تحقيق أقصى ربح ممكن؛
- توظيف العدد الضروري للعاملين؛
- محاولة الحصول على الخامات والمواد الأولية وغيرها من عناصر الإنتاج بأقل الأسعار التنافسية الممكنة.

1. فوائد القطاع الخاص للاقتصاد الوطني:

للقطاع الخاص فوائد عديدة في الاقتصاد الوطني منها:[2]

- يُعتبر القطاع الخاص مكمّلاً لدور الحكومة في الاستثمار؛ حيث توفّر الحكومة المرافق العامّة من تعليم وصحّة وطرق ومواصلات وموانئ...الخ، ومن ثَمّ يستغلّ القطاع الخاص هذه المرافق ومنافذ أخرى كثيرة للإضافة إلى الاستثمار الكليّ وبالتالي الدخل الوطني، ما من شأنه تشجيع استقطاب رأس المال الأجنبي؛
- يتمتع القطاع الخاص بالحيوية والديناميكية التي تتجسّد في سعيه الدائم لتحقيق أقصى رِبح والتوسّع من خلال إعادة استثمار أرباحه لمواجهة المنافسين، الأمر الذي يغيب في القطاع العام بغياب روح المغامرة لدى مدراء ومسيّري المشاريع؛

[1] محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص 31- 32.

[2] المرجع نفسه، ص 32- 34.

- تلبية حاجات المجتمع المتزايدة من ناحية الجودة، والشكل، والأداء... إلخ، بعد القيام بدراسة سوق والقيام بأبحاث لمعرفة رغبات المستهلكين واحتياجاتهم، بهدف العمل على إرضاء المستهلكين بمختلف الطرق، عكس القطاع العام.

2. عيوب القطاع الخاص:

إلى جانب المزايا المذكورة، هناك عيوب وسلبيات للقطاع الخاص، نذكر منها:[1]

- الاحتكار: حيث يقوم الخواص باحتكار المنتجات والمبالغة في رفع أسعارها كلما سمحت الفرصة؛ إذ يحدث ذلك بشكل كبير في حالة اختفاء المنافسين الأجانب، الذي تتسبّب فيه الحكومة من خلال رفع الضرائب الجمركية على الواردات، والتي تقوم بمواجهتها من خلال:
  - السماح بدخول السلع الأجنبية المنافسة؛
  - عدم المبالغة في رفع الضرائب الجمركية إلى المستوى الذي يعزل المنتج المحلّي كلّياً عن المنافسة الأجنبية؛
  - تشجيع تصنيع أكثر من منتج واحد وبالتالي خلق المنافسة محلّياً.
- سوء توزيع الدخل الوطني بسبب تزايد العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال والمدراء؛ حيث تتمكن الحكومة من التخفيف من حدّته بفرض ضرائب تصاعدية دون الوصول إلى الحدّ الذي يُثبّط عزيمة رواد الصناعة؛
- ظهور طاقات عاطلة وبالتالي تبديد الكفاءات ورأس المال بسبب كثرة المؤسسات الناشطة في نفس المجال، التي تزايدت بمجرّد نجاح بعض المستثمرين في هذا المجال، والتي ينتج عنها عرض يفوق الطلب؛
- استثمار بعض الخواص في مشاريع معيّنة بسبب ارتفاع معدلات الربح دون الأخذ بعين الاعتبار الطلب عليها من قِبل المجتمع، مما يعني سوء استخدام الموارد النادرة (وخاصة النقد الأجنبي)؛
- اعتماد القطاع الخاص على التمويل الأجنبي في بعض الحالات، مما يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة من النقد الأجنبي؛ حيث يمكن التغلب على هذا الأمر من خلال اشتراط تصدير جزء من إنتاج القطاع الخاص مقابل التزاماته من النقد الأجنبي.

[1] بن عزرين عز الدين، مرجع سابق، ص 43، 44.

يتّضح مما سبق أنّ لدور الدولة أهمية كبيرة اقتصادياً، إضافة إلى وظائفها التقليدية كالأمن والعدالة وإقامة المرافق العامة، حيث تتدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف حمايته وتنشيطه وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، في ظل التحول لاقتصاد السوق، مع اعتماد أسلوب المرافقة والمتابعة حفاظاً على الموارد الاقتصادية باعتبار حسن استخدامها عامِلاً من عوامل التنمية الاقتصادية. وبالتالي إلى جانب استثمارات القطاع الخاص المتزايدة نتيجة التحوّل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ما سمّي بالخوصصة، نجد مشاريع استثمارية يديرها القطاع العام.

خلاصة الفصل الأول

تُعدّ الإستراتيجية الصناعية مفتاح نجاح التنمية الصناعية في الدولة، والتي تقوم على تحقيق الأهداف العامة المسطّرة على المدى البعيد. فهي عملية مخططة غير تلقائية، أين يتعيّن على الحكومة القيام بالعديد من الاختيارات؛ بدايةً بالاختيار بين نظريات التنمية الصناعية، من خلال اختيار النظرية التي تتوافق مع النظام الاقتصادي للدولة والتي تعمل على إحداث توازن بين القطاعات الاقتصادية أو الإبقاء على الخلل الذي يدفع الاقتصاد دوما إلى الأمام، وإحداث توازن بين مختلف القطاعات الصناعية أو التركيز على قطاع واحد والقيام بدفعة قوية للاقتصاد من خلاله باعتباره قطب نمو جاذب ومحرك لباقي القطاعات. يليها الاختيار بين إستراتيجيات التصنيع والذي يُعدّ اختيارا صعبا لصعوبة تحديد الإستراتيجية التي تتوافق مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد. وكذلك الأمر بالنسبة للاختيار بين الصناعات الملائمة لاقتصاديات الدول النامية الذي يُعتبر أمرا صعبا لانطلاقه من درجة النجاح المتوقعة لتلك الصناعات في تحقيق تنويع صناعي يُسهم في ترقية التنويع الاقتصادي بالبلد، وذلك عن طريق إشباع حاجات المجتمع المحلية وإيجاد طريقاً لهذه الصناعات إلى العالم الخارجي. فكيف يتمّ ذلك على ضوء تجارب الدول النامية التي نجحت في تنويع اقتصادياتها اعتمادا على القطاع الصناعي؟

الفصل الثاني: ترقية التنويع الاقتصادي المعتمد على التصنيع

تمهيد

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبرى بعد أن أدركت الدول الريعية والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هيكل اقتصادياتها الناجم عن اعتمادها على مصدر دخل وحيد، الناتج عن امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة، يقع في مقدمتها النفط. فقد سعت العديد من الدول إلى تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال اتّباع كافة السبل والوسائل والاعتماد على خبرات وكفاءات اقتصادييها ومخطّطيها، بهدف إعادة هيكلة اقتصادياتها ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وخاصة قطاع الصناعات التحويلية، في ظل أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية لضمان استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في البلد، إلاّ أنّ عدداً قليلاً فقط من البلدان التي نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على النفط نظراً لصعوبة مهمّة تنويع النشاط الاقتصادي بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط.

سنتطرق من خلال الفصل الثاني إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي: إطار مفاهيمي؛

المبحث الثاني: التصنيع من أجل ترقية التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي: إطار مفاهيمي

يُعتبر التنويع الاقتصادي هدفاً من الأهداف الإنمائية للدول ذات المصدر الوحيد للدخل المتمثل في صادراتها من الموارد الطبيعية، وقد أظهرت العديد من الدول المزايا المترتبة عن تنويع اقتصادياتها من خلال تنمية القدرة التنافسية للقطاعات غير الاستخراجية. سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المفاهيم المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، من حيث تعريفه، مؤشرات قياسه، دوافعه وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

يؤدي التنويع دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي؛ إذ يُسهِم في زيادة الإنتاجية وتعزيز الاستثمار لاسيما في الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي تعتمد بشكل كلي على صادراتها من الموارد الطبيعية، وخاصة النفط في تمويل الميزانية العامة والاقتصاد.

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

يُعرّف التنويع الاقتصادي على أنه "العملية التي يتم من خلالها تحقيق مجموعة مُتزايدة من المنتجات داخل النشاط الاقتصادي".[1]

يُعرّف التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية على أنه "العملية التي يتم من خلالها تنويع الصادرات أو تنويع مصادر الدخل من الأنشطة الاقتصادية المحلية التي تكاد تنعدم في هذه الدُول".[2] كما يمكن تعريفه على أنه "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع".[3]

كما تم تعريف التنويع الاقتصادي على أنه "إستراتيجية تحويل الاقتصاد من اقتصاد قائم على مصدر وحيد إلى مصادر متعددة الدخل، مُوزّعة على قطاعات أولية وثانوية وثالثية والتي تُوظّف أعداداً كبيرة من السكان".[4]

كما يشار إلى التنويع الاقتصادي بـ "عدم وضع البيض في سلة واحدة" فالاعتماد على مصدر وحيد أو مصادر محدودة كما هو الحال في بعض الدول، تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز،

---

[1] Le-Yin Zhang, « **Economic Diversification in the Context of Climate Change** », University College London, for the UNFCCC, obtober 2003, p6.

[2] Ibid, p6.

[3] عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، "**التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، 2014، ص57.

[4] United Nations, « **The Concept of Economic Diversification in the Context of Response Measures** », FCCC, May 2016, p7.

يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر. وبالتالي فإن وجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية للسلع أو الخدمات متنوعة وغير متركزة من شأنه أن يُنوّع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسين مستوى معيشة الأفراد.[1]

كخلاصة لما سبق من التعاريف، فإنّ التنويع الاقتصادي بشكل عام هو العمل على خلق قاعدة إنتاجية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي من خلال توزيع الاستثمارات على قطاعات اقتصادية مختلفة، تُسهِم في تحسين الأداء الاقتصادي لإيجاد مصادر متعددة للدخل والعملة الأجنبية والحدّ من التعرض للأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار المنتجات في الأسواق الدولية أو انخفاض الطلب عليها؛ وبذلك تحقيق النمو المستدام.

هناك أشكال مختلفة للتنويع. **أولاً**، قد يكون التنويع حول جعل البنية الإنتاجية (الصناعية) المحلية لبلد ما أكثر تنوعًا من خلال قاعدة إنتاجية واسعة وأقل اعتمادًا على عدد قليل من الأنشطة؛ لذلك فإنّ هذا التنويع يدور حول توسيع نطاق أو مزيج من الأنشطة الاقتصادية (الصناعية). على سبيل المثال من خلال بدء الإنتاج في قطاعات جديدة (تنويع أفقي) أو من خلال إدخال خطوط إنتاج جديدة وممارسة أنشطة جديدة داخل القطاعات الحالية (تنويع عمودي). **ثانياً**، من جانب التصدير، يمكن أن يتعلق التنويع بتوسيع سلة التصدير الخاصة بالدولة و/أو الدخول في أسواق تصدير جديدة. وبصورة عامة، يمكن للمرء التمييز بين تنويع المنتجات وتنويع السوق (والتي يمكن أن تشمل التركيز على الأسواق الإقليمية الناشئة أو إعادة اكتشاف السوق المحلية).[2]

الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن تلخيص أهداف التنويع الاقتصادي فيما يأتي:[3]

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة؛

[1] Paul G.Hare, « **Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, centre for Economic Reform and transformation»**, School of Management and Languages, Heriot-Watt University, July 2008, p14, consulté le 09/06/2017 http://www2.hw.ac.uk/sml/downloads/cert/wpa/2008/dp0804.pdf

[2] UNIDO, « **Enhancing the Quality of Industrial Policies** », Tool 4: Diversification- Domestic and Export Dimentions, p1. On website: http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/

[3] ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار بالجزائر**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص77.

- توسيع وتنويع العوائد وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق نمو واستقرار اقتصادي؛[1]
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات التي تتوافق مع المعايير الدولية، وزيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الدول الأجنبية لاستيراد السلع الاستهلاكية من خلال قطاع خاص قادر على المنافسة العالمية؛[2]
- توفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد والاهتمام بترقية العنصر البشري فكرياً؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة للدخل للعملة الأجنبية؛
- خلق اقتصاديات تنافسية من أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي بعيداً عن المحروقات.

نجد أنّ التنويع الاقتصادي يحقق العديد من المزايا؛ حيث أنّ الاقتصاد المتنوع يُعدّ أكثر قدرة على زيادة القيمة المضافة، وخلق فرص العمل، وأقل عرضة للصدمات الاقتصادية نتيجة ارتفاع حجم الصادرات المتنوعة لهذا الاقتصاد.

الفرع الثالث: محددات التنويع الاقتصادي

هناك العديد من العوامل المحرّكة للتنويع الاقتصادي التي تتميّز بإمكانية التحكم في نسبة نجاحه أو فشله، مع إمكانية اختلافها من دولة إلى أخرى. وقد استعرض البنك الدولي مختلف دوافع التنويع الاقتصادي في مختلف الدراسات وصنّفها إلى ثلاث فئات:[3]

- الإصلاحات الاقتصادية؛
- العوامل الهيكلية؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي.

حيث يُقدّم الجدول (2) ملخصاً لنتائج الدراسات البحثية المختلفة التي قامت بتحليل محددات التنويع الاقتصادي من خلال الأدلّة التجريبية، وما جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع الاقتصادي سنة 2006 حول المتغيرات التي تؤثر في التنويع الاقتصادي.[1]

---

[1] عميرة أيمن، "**التجارب الحديثة لإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية – دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي**"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا– برلين، العدد الأول، 2018، ص127.

[2] « **Economic Diversification Drive: Medium to Long- Term Strategy 2011- 2016** », Ministry of Trade and Industry, Botswana Government, July 2011, p14.

[3] Technical paper, "**the concept of economic diversification in the context of response measures**", United Nations Framework Convention on Climate Change, p14.

الجدول 2: محددات التنويع الاقتصادي

المحدد	التأثير على التنويع الاقتصادي أو تنويع الصادرات
الإصلاحات الاقتصادية: تحرير التجارة والحصول على التمويل	إيجابي؛ فدرجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال من خلال القضاء على الحواجز الجمركية، يؤدي إلى الوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل؛
المحددات الاقتصادية: الدخل (الناتج المحلي الإجمالي للفرد) والإنتاجية	إيجابي؛ من خلال ضبط مختلف السياسات العامة وتوجيهها لخدمة القطاعات المنتِجة للقيمة المضافة؛
متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف الحقيقي، التضخم، شروط التجارة وتفضيلية الوصول إلى السوق	يُعدّ التحكم في متغيرات الاقتصاد الكلي ومدى استقرارها عاملا مُهمّا في تحقيق التنويع الاقتصادي؛
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	توجد روابط قوية بين الاستثمار الأجنبي وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
الاستثمار كحصة من الناتج المحلي الإجمالي	توفير مناخ استثماري ومحيط آمن عامل إيجابي؛
العوامل الهيكلية: عدد سكان البلد ورأس المال البشري ونوعية المؤسسات والتعليم	جودة المؤسسات، وزيادة عدد السكان والتعليم لها آثار إيجابية؛
البنية التحتية	تُشكّل البنية التحتية محركا هاما للتنويع الاقتصادي؛ حيث أنّ البنية التحتية الأفضل تزيد من التنويع على هوامش مكثفة وشاملة؛
المحددات غير الاقتصادية: حجم المنتجات وعدد المنتجات وحجم سوق التداول	إيجابي؛ من خلال زيادة عدد المنتجات وحجمها لتنشيط الأسواق المحلية والولوج للأسواق العالمية المختلفة؛
البُعد (المسافة بين الأسواق التجارية)	سلبي؛ أسواق أكثر بُعداً، تؤدي إلى تنويع منخفض، وبالتالي مؤشر تركيز عالٍ.

المصدر: **« the concept of economic diversification in the context of response measures »** Technical paper, United Nations Framework Convention on Climate Change, p18.

وبالتالي، فإنّ غياب بيئة مؤسسية وقانونية مشجعة، وقوة عاملة ماهرة، وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير الصناعات أو خلق مناخ ملائم

[1] « **Economic Report on Africa 2006: Capital Flows and Development Financingg in Africa** », Economic Comission for Africa, on website: https://www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006, consultée le 10/11/2019, à 11:30.

للاستثمار. كما أنّ نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توفر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية، وبُنية تحتية متطورة، تعمل على رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

تُعتبر عملية قياس درجة التنويع الاقتصادي في الدولة أو في حالة مقارنة بين الدول المختلفة مهمّة لإعطاء درجة التنويع الاقتصادي بدقة، خاصة بعد أن أدركت الدول أنّ تحليل التنويع الاقتصادي على مستوى الدولة يُضيف قيمة لسياسات التخطيط التي تهدف إلى زيادة تنويع القطاعات الاقتصادية. هذا ما يتطلب الاعتماد على مؤشرات خاصة تقيس مدى التنوع الاقتصادي؛ إذ استُخدِمت عدة مؤشرات لقياسه منها: مؤشر أوجيف Ogive Index، ومؤشر انتروبي Entropy Index، ومؤشر هيرفندال–هيرشمان Herfindal-Hirschman.

الفرع الأول: مؤشر أوجيف

استخدم المؤشر لأول مرة من قِبل Tress سنة 1938 لقياس درجة التنويع الاقتصادي في مجال الاقتصاد.[1] ويعطى مؤشر Ogive بالعلاقة الآتية:[2]

$$OGV = \sum_{i=1}^{I} I.\left(bi - \frac{1}{I}\right)^2$$

حيث:

I: هو عدد القطاعات في الاقتصاد.

bi: إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

إذا كان OGV= 0 فإن النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد. كلما ارتفعت قيمة OGV فإن ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد إلى غاية الحد الأعلى له $\left(\frac{I-1}{I}\right)$.

الفرع الثاني: مؤشر انتروبي

[1]Michael J.Wasylenko and Rodney A.Erickson: « **On Measuring Economic Diversification** », University of Wisconsin Press, 1978, P2. On website: https://www.jstor.org/stable/pdf/3146208.pdf?seq=1#page_scan_tab_contents

[2]Nicole Palan, « **Measurement of specialisation- the choice of indices** », FIW Working Paper N°62, december 2010, P15.

يُعتبر الاقتصادي أتاران Attaran أول من استخدم مؤشر انتروبي Entropy لقياس التنويع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُعرف وفق العلاقة الآتية:[1]

$$ENT = \sum_{i=1}^{N} Si.\ln(\frac{1}{Si})$$

حيث:

N: هو عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si: إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

Ln: لوغاريتم

ENT=0 يعني تركّز النشاط الاقتصادي في قطاع وحيد، وكلما ارتفعت قيمة المعامل، دلّ ذلك على تنوع الاقتصاد.

الفرع الثالث: مؤشر هيرفندال–هيرشمان

يُعد معامل هيرفندال –هيرشمان Herfindal-Hirschman من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي؛ إذ يعتمد على قياس تركيبة وبُنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة، وتراكم رأس المال.

استخدم المؤشر من قِبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويُعبَّر عن معامل هيرفندال– هيرشمان بالصيغة الآتية:[2]

$$H = \frac{\sqrt{\Sigma(\frac{\mathrm{Xi}}{\mathrm{X}})^2} - \sqrt{\frac{1}{\mathrm{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{\mathrm{N}}}}$$

حيث:

N: عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس

Xi: قيمة المتغير في القطاع i (ناتج القطاع i)

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع القطاعات (الناتج المحلي الإجمالي)

تتراوح قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان بين الصفر والواحد $(0 \leq H \leq 1)$

[1] Hoa Phu Duy Tran, « **Industrial Diversity and Economic Performance: A Spatial Analysis** », Dissertations and theses and student research from the College of Business, Paper 19, 2011, p7.

[2] United Nations Conference on Trade and Development: UNCTAD, **« handbook of statistics** », Nations Unies, New York and Genève, 2008, p4.

فإذا كان H = 0 فإن هناك تنوعا كاملا للاقتصاد (مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام)؛ وإذا كان H = 1 فإن مقدار التنوع يكون معدوما (أي أن الناتج الداخلي الخام متمركز في قطاع وحيد فقط). أي أنه كلما اقتربت قيمة معامل هيرفندال– هيرشمان من الواحد، كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي.

يُعدّ اختيار الأداة المناسبة لقياس التنويع الاقتصادي أمراً مُهمّاً وصعباً في الوقت نفسه، حيث يتوجّب استيفاء معايير معينة من قِبل مؤشر القياس ليتم تطبيقها بنجاح، بما في ذلك البساطة والقدرة على تحمل التكاليف، ومدى ملاءمة المقارنة الدولية والزمنية والشفافية. وتجدر الإشارة إلى أنّ مؤشر هيرفندال–هيرشمان يسهل حسابه إضافة إلى أنه يفي بمعايير أكثر من جميع المؤشرات الأخرى.

نجد أيضا معايير لتقييم درجة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد، متعلقة بأداء الاقتصاد الكلي، نذكر منها:[1]

- معدل ودرجة التغير الهيكلي تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات في الاقتصاد مع الزمن، كما يتم قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط؛ حيث أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن؛
- تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية؛
- اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية مما يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية؛
- تطور إجمالي العمالة حسب القطاع؛
- تغيرات القطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "**التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط– حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (مجلس التعاون الخليجي)"، الأمم المتحدة، 2001، ص 12.

المطلب الثالث: المخاطر التي دفعت الدول المنتجة للنفط نحو التنويع الاقتصادي

يُعد التنويع الاقتصادي مسألة محورية في إستراتيجيات الدول النامية المصدّرة للنفط لبناء اقتصاد مستقبلي غير نفطي. فهو لا يُعتبر إستراتيجية جديدة في هذه الدول، بل يُعدّ بُعداً أساسياً في البرامج التنموية لهذه الدول بهدف تنويع اقتصادياتها وصادراتها ومن ثمَّ مصادر دخلها.[1]

الفرع الأول: دوافع التنويع الاقتصادي في الدول المنتِجة للنفط

تُشكل الصدمات النفطية مصدر اضطراب للاقتصاد الكلي التي بإمكانها إلحاق ضرر بالنشاط الاقتصادي، لاسيما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، وأحدث مثال على ذلك انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 (منذ جوان 2014 شهدت أسعار النفط هبوطاً مطرداً؛ إذ انحدر سعر البرميل من 110 دولار إلى ما دون الخمسين دولار)[2] الذي أظهر هشاشة الاقتصاديات التي تعتمد على هذا المورد الوحيد في بناء وصياغة إستراتيجياتها الاقتصادية. فقد أهملت الدول المنتجة والمصدّرة للنفط النظر إلى أهمية وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع مستوى القدرات التكنولوجية، ومن ثمَّ أصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيداً؛ أين يُعدّ التنويع الاقتصادي ونمو القطاعات غير الاستخراجية والقدرة التنافسية الاقتصادية من الأهداف الإنمائية المهمّة لهذه الدول. لهذا تسعى اقتصاديات البلدان المصدّرة للنفط إلى تنويع أنشطتها على مرّ الزمن، وهذا ما يجعلُنا نُدرِك أنّ أهمية التنويع الاقتصادي ترجع إلى جملة من المبررات، منها:

- الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية تعتمد عليها كمصدر رئيسي للدخل؛
- تتركز نسبة كبيرة من إجمالي صادرات هذه الدول على عدد محدود من المنتجات التصديرية (مؤشر التركيز عالي) والتي قد تكون عُرضة لتقلبات الأسعار وانخفاض الطلب عليها؛
- أسعار النفط تُحدّد عالمياً؛ وبالتالي فالحكومات التي تعتمد على صادرات النفط في اقتصادياتها تواجه صعوبات وعجزاً مالياً جرّاء انهيار أسعارها؛
- مادة النفط تُعتبر ناضبة وليست دائمة، إضافة إلى أنّ استخراج هذه المادة يُعتبر ذا روابط ضعيفة مع باقي القطاعات الاقتصادية ولا يُولّد فُرص عمل كثيرة.

[1] موسى باهي وكمال روابنية، "**التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدّرة للنفط**"، المجلّة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5، ديسمبر 2016، ص134.

[2] نيفين حسين، "**انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي**"، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص3.

إضافة إلى الآثار الريعية المختلفة التي تمّ ذِكرها، فإنّ سعي الدول المنتجة للنفط إلى تنويع اقتصادياتها مرتبط بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، كعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع وانخفاض معدلات النمو...الخ. كلها تجعل من الضروري إتباع سياسات وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي.

الفرع الثاني: مميزات اقتصاديات الدول المنتِجة للنفط

يكشف لنا واقع اقتصاديات الدول المنتِجة للنفط حقيقة أنّ معظم هذه الدول تعتمد بشكل رئيسي على إنتاج سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع المعرضة للمخاطر لإمكانية حدوث تقلبات في أسعارها دائماً، فيما يأتي نذكر بعض خصائص ومميزات هذه الدول:[1]

- اقتصاديات المورد الواحد: إذ تعتمد اقتصاديات البلدان المنتِجة للنفط بدرجة كبيرة على صادراتها لهذه المادة، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والتي ترتبط أسعارها باستقرار وتوازن الموازنة العامة للدولة؛
- اختلال الهياكل الإنتاجية: إذ تعاني هذه الدول من غياب قاعدة إنتاجية متنوعة، وباعتبار أنّ الموارد المستخرجة من باطن الأرض تتّسم بغياب التجدد، فإنّ النشاط الاقتصادي المحلي عُرضة للانخفاض بحُكم استمرار استنزاف النفط، مما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي للبلد؛
- اختلال هيكل الصادرات: بُنية وحجم صادرات هذه الدول محدود في عدد صغير من السلع المصدّرة، وهو ما يدلّ على عدم تنوع الاقتصاد. لأنه إضافة إلى عدم القدرة على زيادة حجم الصادرات ومنافسة المنتجات الدولية، فإنّ هذه الاقتصاديات لم تتمكن حتى من سدّ الحاجة المحلية؛
- صِغر حجم القطاع الخاص: رغم المميزات التي يتمتع بها القطاع الخاص المتمثلة في الكفاءة والقدرة على التنقل في الأسواق العالمية وتخصيص الموارد والقدرة على تحقيق تنويع إنتاجي، إلا أنّ القطاع المهيمن في هذه الدول هو القطاع العام الذي يدير الاقتصاد ويمارس النشاط الاقتصادي بالبلد؛
- ضعف التنويع لهيمنة القطاع النفطي: لانعدام التشابك والتكامل بين القطاعات الاقتصادية وذلك لضعف مساهمتها في الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات هذه الدول، الناتج عن عدم الاهتمام

[1] موسى باهي وكمال روابنية، مرجع سابق، ص 142- 145.

والتركيز على القطاعات القائدة القادرة على تفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى عبر الارتباطات الأمامية والخلفية.

وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة منتِجة للنفط أن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي، إضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى، لتجنب المخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد وحيد.

الفرع الثالث: شروط عملية تنويع اقتصادي ناجحة

تأتي إستراتيجية التنويع الاقتصادي كإحدى الآليات المهمّة والهادفة إلى تحقيق استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، وقد زاد من أهمية وجود مثل تلك الإستراتيجية مخاطر الاعتماد الكبير على قطاع النفط. وفي الواقع لا يمكن وضع إستراتيجية موحدة للتنويع الاقتصادي بالنسبة لكل الدول النفطية نظراً لاختلاف ظروف هذه الدول، ولكن نظراً لوجود بعض المميزات المشتركة بين هذه الدول يمكن تحديد بعض البنود التي يمكن أن تشكّل الخطوط العريضة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في هذه الدول. كما يمكن تحديد شروط نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي التي نذكر منها:

1. إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي

لتحقيق عملية تنويع ناجحة، لابد من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، المتمثل في السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، وذلك بتصميم مزيج مرن Appropriate policy-mix من هذه السياسات بهدف إدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة، حيث يتفاعل هذا المزيج مع كل دورة بحسب أوضاعها بالزيادة أو النقصان في كل سياسة، بناءً على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع، في حين تقوم الدول بتثبيت سعر الصرف عند قيمة مُعيّنة وتُسخّر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف، ولا يُمكن استخدام أي منهما لأي غرض آخر. بهذه الطريقة يُصبح لدينا إطار إدارة اقتصاد كلي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية. وفي سائر الدول يُستخدم شق واحد فقط من هذه السياسة وهو سياسة الإنفاق الحكومي ولا تُستخدم السياسة الضريبية.[1]

[1] خالد بن راشد الخاطر، "**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، أوت 2015، ص30.

2. تنويع القاعدة الإنتاجية

بالتوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لابد من إصلاحات في جانب العرض أيضا، ولابد من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن قطاع المحروقات والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن ريع قطاع المحروقات؛ حيث أنّ تنويع هياكل الإنتاج يُعدّ تحدٍّ بعيد المدى يتطلّب تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع.[1]

بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال التي من شأنها أن توفر للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي الظروف الملائمة للمساهمة في إنجاح الإستراتيجية، فضلاً عن التركيز على جودة المؤسسات ونظام الحكم، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية.

كما حدد معهد رصد الإيرادات من خلال دراسته لعدد من الحالات الناجحة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في عدد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية منها الدول النفطية، مجموعة من النقاط التي تشكل بنود أو مراحل التنويع الاقتصادي، وتتمثل في:[2]

- تحديد القطاعات ذات الأولوية والتي لها القدرة على التنويع والمنافسة على المستوى المحلي والدولي؛
- إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة في إستراتيجية التنويع الاقتصادي: الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية؛
- تحديد المهارات اللازمة التي تستجيب لمتطلبات القطاعات غير النفطية، وتحديد الفجوة في المهارات ومحاولة سدّها من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير برامج التدريب وتنمية التكنولوجيا والابتكار؛
- تحديد القدرات التجارية التي تحتاجها الشركات للمنافسة وتطويرها، مثل تطوير المنتجات ومجالات التسويق والمبيعات؛
- وضع نظام للرصد والتقييم لضمان التقدم المحرز وتحديد الصعوبات التي تواجهها إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

[1] خالد بن راشد الخاطر ، مرجع سابق، ص32.

[2] Akram Esanov, «**Diversification in Resource-Dependent Countries: Its Dynamics and Policy Issues** », Revenu Watch Institute, 2011, p4-8.

المبحث الثاني: التصنيع من أجل ترقية التنويع الاقتصادي

يُعدّ تنويع الصناعة العامل الرئيسي في ترقية تنويع الإنتاج والصادرات ومصادر الدخل، من خلال الرفع من نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يقلّ الاعتماد على تصدير المواد الأولية شديدة التقلب في أسعارها. وهذا ما يساعد الدول على التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع يحقق الاستقرار على المستوى الكلي. فيما يأتي سنتطرق إلى نظريات التنويع الاقتصادي المرتكزة على التصنيع لدور هذا الأخير الفعّال في تنويع الاقتصاد.

المطلب الأول: نظريات التنويع الاقتصادي

قامت الدراسات الاقتصادية بتحديد عدّة نظريات اقتصادية تسعى إلى تفسير التنويع الاقتصادي، من بينها نظريات تطرقت إلى التنويع من زاوية التصنيع، نذكر أهمها:[1]

- نظرية التنظيم الصناعي؛
- نظرية التجارة الخارجية؛
- نظرية التجمعات الصناعية.

الفرع الأول: نظرية التنظيم الصناعي

تركّز هذه النظرية على التنظيم الصناعي، بمعنى هيكل الصناعة ومدى تنوعها، وتستند هذه النظرية على أنّ تنويع الصناعة هو الذي يحقق تنويع الإنتاج والصادرات ومصادر الدخل وترفع من نسبة إسهام قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية شديدة التقلب في أسعارها، مما يحقق الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل.

من جهة أخرى أثبتت الدراسات وجود علاقة كبرى بين التنويع الصناعي وحجم التوظيف؛ حيث إذا كانت الصناعة متمركزة في المنشآت كبيرة الحجم كالشركات النفطية التي غالباً ما تميل إلى استخدام الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال، فإنّ هذا لا يسهم في علاج مشكلة البطالة. أثبتت عدة بلدان أنه من الممكن التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع يصدّر سلعا متنوعة، غير أنّ هذا التحول غالبا ما ينطوي على عملية طويلة الأمد ويتوقف على عدّة عوامل خاصة تلك المتعلقة بكفاءة الإدارة الاقتصادية.

---

[1] نوي نبيلة، "**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية –دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، نوقشت بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف1 سنة 2017/2016، ص100، 101.

الفرع الثاني: نظرية التجارة الخارجية

اهتم العديد من الاقتصاديين بالتجارة الخارجية والصادرات كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية، من بينهم آدم سميث ودافيد ريكاردو. ولكن منذ سنة 1950 بدأ الاهتمام بتنويع الصادرات كمحرك لعملية التنمية. وفي دراسة لـ Nurkse (1953) عن مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، توصل فيها إلى أنّ تنويع الصادرات كان أساس قدرة هذه الدول على تحقيق التنويع الاقتصادي وتخفيف اعتمادها على الموارد الطبيعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي دراسة لـ Hausmann and Rodrik (2003) عن مجموعة من الدول النفطية، توصلاَ فيها إلى أنّ أصحاب المشاريع الذين نجحوا في تطوير منتجات جديدة عن طريق الابتكار، حققوا مكاسب كبيرة، وبالتالي ينبغي على الحكومة أن تؤدي دوراً مُهمّاً في التحول الهيكلي عن طريق تنويع الصادرات من خلال تشجيع روح المبادرة وإيجاد حوافز لأصحاب المشاريع للدول في أنشطة جديدة وتنويع سلة الصادرات.

غير أنه يجب التأكيد على أنّ عملية التحول والتنويع في الصادرات تتطلب شروطا مسبقة، أهمها وجود مرونة طلب على هذه الصادرات في الأسواق العالمية، وعدم وجود قيود على التجارة الدولية. فعندما أزيلت الرسوم الجمركية والعوائق التجارية بين الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة عام 1967، وجد B.Blassa أنّ حجم التجارة بين الدول الأوروبية قد ارتفع وأنّ معظم الزيادة في التجارة كان من نصيب الإنتاج المتنوع الذي ينتمي إلى صناعة واحدة (من الأمثلة على الإنتاج المتنوع من السلع صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والسيارات، بل والمواد الكيميائية والأدوية والعطور ومستحضرات التجميل وغيرها. حيث من خلال التجارة الدولية يتم عقد الصفقات التجارية بين البلدان المختلفة للتبادل بالإنتاج المنوع الذي ينتمي إلى صناعة واحدة كصناعة السيارات مثلا). وقد بلغت نسبة التجارة بالإنتاج المنوع حوالي 50% من التجارة الدولية، ومما يُذكر في هذا الصدد أنّ منتجات البلدان النامية تفتقد إلى هذه الميزة في التنوع الإنتاجي للسلعة الواحدة إذ أنّ أغلب منتجاتها الأولية الاستخراجية غالبا ما تكون غير متنوعة.

الفرع الثالث: نظرية التجمعات الصناعية

يعود أصل النظرية لسنة 1920 نسبة إلى الاقتصادي البريطاني Alfred Marshall وفي سنة 1990 دعمت النظرية بشكل خاص من منظور صناعي من قِبل الاقتصادي الأمريكي Porter Michael وما سمّاها بالتجمعات الصناعية ومدى أهميتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول من دعم لصناعتها المحلية وتحقيق التنويع الاقتصادي.

تبحث النظرية في التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي بما في ذلك تطوير التجمعات المكانية وترى هذه النظرية أنّ تكلفة الإنتاج تكون أقل في التجمعات الصناعية. إذْ يوجد نمط للتوزيع المكاني للنشاط الصناعي على شكل تركز عنقودي «Cluster Concentration» أو تكون على شكل مجمعات صناعية «Industrial Complex» ضمن مناطق محددة، أو مناطق للتكتل الصناعي «Industrial agglomeration». فالتجمع الصناعي يُعرّف بأنه "تجمّع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، ترتبط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات وخدمات هذا النشاط، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكوّنة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية". تستفيد التجمعات الصناعية من العلاقة بين الشركات والقطاعات في المنطقة ومع ذلك فإنّ اقتصادا متنوعاً من شركات وقطاعات غير مرتبطة قد تستفيد أيضا منها التجمعات الاقتصادية، (على سبيل المثال الشركات والقطاعات التي تكون عُرضة للتقلبات الدورية يمكن أن تعمل بشكل أكثر فعالية إذا وُجِدت معا، وبالتالي توفّر بعض الاستقرار).

ينتُج عن التجمعات الصناعية تطوير لمنشآت جديدة من خلال الحصول على معلومات الأسواق، والدخول إلى أسواق جديدة لتسويق المنتجات محليا وعالميا (بمعنى تنويع الأسواق)، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتطوير ظروف السوق المحلية، وزيادة الصادرات وتنويعها، وتخفيض التكاليف مما يكسب المنتجات المحلية ميزة تنافسية في الأسواق العالمية؛ إذ أنّ تحليل دور التجمعات الصناعية في التغيرات الهيكلية والبنية الاقتصادية تستهدف التركيز على الصناعات ذات الطبيعة والحجم والتي تتوافق مع المتطلبات الموقعية التي تديم إنتاجها وتعززه لتكون لها القدرة الكبيرة في إحداث التغيرات ضمن المنطقة التي توطّنت فيها، ويُسهم بذلك في تحقيق التنويع الاقتصادي.

من بين النماذج العالمية الناجحة للتجمعات الصناعية ومساهمتها الفعالة في تنويع الاقتصاد نجد تجربة النرويج مع مجمّع نود (NODE) للصناعات المساندة لقطاع النفط والغاز والصناعات البحرية. يُعتبر التجمع مثالا جيّداً لاستغلال النفط في تطوير الصناعات المحلّية؛ حيث يجمع 75 شركة في جنوب النرويج، ويُعتبر أكبر تجمع صناعي متخصص في تصنيع المعدات والآلات التي تحتاجها شركات النفط والغاز، وقد حقق هذا التجمع نموا سريعا إذ تبوأت هذه المصانع موقع الريادة العالمية في تصنيع العديد من المنتجات مثل معدات الحفر، وأنظمة الإرساء والتحميل البحرية والرافعات وغيرها. ويستحوذ هذا

التجمع الصناعي على نسبة 75% من السوق العالمي لهذه المنتجات، التي تدعم نجاحها بقوّة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم داخل التجمع.[1]

المطلب الثاني: أهمية ترقية التنويع الصناعي

يُعدّ التنويع الصناعي أحد أهم أهداف الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث تعمل على قيام عدّة صناعات في البلد دون الاقتصار على صناعة رئيسية واحدة أو عدد محدود منها؛ وهو عكس التخصص الصناعي الذي يعني وجود صناعة وحيدة رئيسية. أي بمعنى آخر تعمل الدول على أن يصبح قطاع الصناعة التحويلية القطاع الرائد في الاقتصاد المحلي، ولا يقتصر قطاعها الصناعي على الصناعة الاستخراجية فقط؛ وهو ما حدث في الدول المتقدمة التي أقامت قطاعاً صناعياً متنوعاً أحدثت به تغييراً هيكلياً.

الفرع الأول: دور التصنيع في تنويع الاقتصاد

يُعتبر التنويع الاقتصادي عبر بعث السياسات والإستراتيجيات الصناعية الكفيلة بتحقيقه بمثابة خارطة طريق لتجسيد تحوّل هيكلي للاقتصاديات الريعية؛ حيث يُمثّل التنويع الاقتصادي أهم أهداف السياسة الصناعية من خلال:[2]

- التركيز على الأنشطة الجديدة والمنتجات الجديدة، وبالتالي تقليص الاعتماد على الصناعة النفطية وتنويع الصادرات؛
- تساهم السياسة الصناعية في إحلال الواردات، وهو ما يؤدي إلى خفض فاتورة الاستيراد وإيجاد مصادر دخل جديدة؛
- يُعدّ قطاع الصناعة القطاع الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي الذي يؤدي دوراً مُهمّاً في عملية التنويع الاقتصادي؛
- تساهم السياسة الصناعية في توزيع العمالة على عدد كبير من الأنشطة الصناعية وتنويعها بدلاً من تركزها في القطاعات غير الإنتاجية –الخدمات– مما يرفع من الإنتاجية ويساهم في تحقيق التنويع؛
- تساهم الصناعة في تدريب العمالة وتمكّن من التعليم والتطور التكنولوجي والابتكار الذي يسمح بتطوير منتجات جديدة ومتنوعة.

[1] Global Center of Expertise, « a world-leading technology cluster serving the global energy and maritime industries », on the website https://www.norwegianenergysuppliers.com/company/gce-node/

[2] نوي نبيلة، مرجع سابق، ص84، 85.

الفرع الثاني: العلاقة بين الصناعة والتنويع الاقتصادي

يُشير رودريك Rodrik إلى أنّ النمو المطرد كان مرتبطا تاريخيا بالتوسع في الأنشطة الصناعية دائما.[1] إذ غالبًا ما يتم استخدام مفهومي "التنويع" و"التصنيع" بشكل متبادل، على الرغم من أنهما يحملان معاني مختلفة. فعملية التنويع، وخاصة التنويع الرأسي، تنطوي على تراكم القدرة الإنتاجية داخل قطاع التصنيع أو الخدمة. تم بذل جهد مستمر في تطوير قطاع الصناعات التحويلية النامية، والتي من شأنها أن تخلق فرص عمل في التصنيع، بمعدل مضاعف للوظائف التي تخلقها الخدمات. أما "الصناعة" يتم تعريفها على أنها "مجموعة من المؤسسات المنتجة أو المنظمات التي تنتج أو توفر السلع أو الخدمات أو مصادر الدخل". ويترتب على ذلك أنّ عملية التصنيع هي عملية أوسع بكثير من مجرد إنشاء صناعات مصنعة، إذ يستتبع التصنيع أيضًا عملية إنشاء صناعات خدمية مثل السياحة والخدمات المالية والتأمين والخدمات المصرفية والخدمات العقارية والنقل والمطاعم وخدمات الإصلاح والصيانة وما إلى ذلك. بهذه الطريقة تصبح مفاهيم التنويع والتصنيع مرادفين. وبالتالي نجد أنّ الهدف من التنويع هو نشر المخاطر عن طريق إنشاء مجموعة متنوعة من مصادر الدخل؛ والتصنيع في مفهومه الأوسع هو عملية إنشاء مصادر الدخل المتنوعة.[2]

يُلاحظ ارتباط التصنيع بالنمو والتنويع الاقتصادي في تجارب الدول النامية في العقود القليلة الماضية أكثر من تجارب الدول الصناعية سابقا مثل بريطانيا خلال الثورة الصناعية، ويعود ذلك إلى عولمة الاقتصاد العالمي والانفتاح على التجارة العالمية. وفي هذا السياق تأتي ميزة التصنيع الموجه للتصدير؛ إذ أنّ طلب السوق العالمية على المنتجات الصناعية غير محدود، في حين أنّ توسّع ونمو قطاع النفط وصادرات المواد الأولية بصفة عامة يبقى محدودا بالاكتشافات في دول أخرى، وعُرضة لتقلبات الأسعار التي تحدّ من استمراريتها وتقلّص قيمتها.[3]

الفرع الثالث: إستراتيجية دعم التصنيع من أجل التنويع الاقتصادي

يُعتبر التصنيع مُهمّاً من أجل التنويع الاقتصادي، ذلك لأنّ السياسة الصناعية تُمثّل جزء من إستراتيجية نمو موجّهة نحو إتاحة حيّز أوسع من الفرص لأفراد المجتمع، من خلال بناء رأس مال بشري

[1] Dani Rodrik, « **Industrial Development: Stylized Facts And Policies** », John F. Kennedy School of Government, Harvard University, August 2006, p05.
https://pdfs.semanticscholar.org/e535/71509b697fdf477f4def28e2486869481603.pdf

[2] Martin Hvidt, « **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends** », Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, the London School of Economics and Political Science, N27, January 2013, p5,6.

[3] خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص43.

قادر على الابتكار وتطوير التكنولوجيا محليا، وبالتالي ترقية القطاع الصناعي لخلق فرص عمل للأفراد، وتنويع الصادرات وبذلك المساهمة في ترقية التنويع الاقتصادي بالبلد؛ إذ تتمثّل إستراتيجيات دعم التصنيع فيما يأتي:[1]

- التركيز على النشاط بدلاً من القطاعات: يؤكد ذلك رودريغز كلار Rodriguez Clare، حيث يتم ذلك من خلال إضافة تقنية جديدة، أو تدريب معيّن، أو منتج ما، أو خدمة جديدة؛
- استهداف أنشطة ذات أثر تدفقي للتكنولوجيا والمهارات مقارنة بأنشطة أخرى: يُشير هارتوغ Hertog إلى ضرورة وضع شروط لتكثيف استخدام التكنولوجيا بهدف التنويع الاقتصادي؛
- دعم برامج الأبحاث واكتساب المهارات والتكنولوجيا بدلاً من استيرادها: من خلال التركّز التكنولوجي في صناعة معينة، التواصل بين قطاع الأعمال والجامعات، والأهم هو الرفع في الإنفاق على البحث والتطوير؛
- توفير البنى التحتية الملائمة للاقتصاد المنتج: وتوفير الطاقة والماء وشبكات الاتصالات الحديثة، الموانئ والمدن الصناعية ومناطق التجارة الحرّة. لأهميتها البالغة في تحسين القدرات التكنولوجية وجذب المستثمرين؛
- رسم وتنفيذ سياسة صناعية رشيدة في ظروف نزيهة ومن قِبل سُلطة مسؤولة ذات كفاءة عالية، ومراقبة التنفيذ لأنّ الاستقلالية لا تعني غياب الرقابة والمساءلة.

المطلب الثالث: تجارب التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط

يُمثّل التنويع الاقتصادي مُهمة صعبة بالنسبة للبلدان المصدِّرة للنفط. فقليلة هي البلدان التي نجحت على مرّ التاريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، لاسيما عندما كان إنتاجها من النفط ما يزال وفيراً ويكفيها لفترة طويلة. ففي أواخر القرن الثامن عشر، تزامناً مع الثورة الصناعية، نظرت العديد من الدُول للتصنيع كمفتاح التنمية المستقبلية؛ وعملت على تنويع اقتصادياتها بالتركيز على القطاع الصناعي. ومن بين الدُول التي نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي بعيداً عن النفط: ماليزيا، وإندونيسيا. وبما أنّ التعرف على الإستراتيجيات التي اتبعتها هذه الدول فيما يتعلق بالصناعة وأنماطها ومساراتها ومراحلها يُعتبر أمراً مُهمّا للدول النامية تسترشد وتهتدي به في وضع سياساتها ورسم برامجها فيما يتعلق بالتصنيع، سنقوم بالتطرق إلى تجربة التصنيع لكل دولةٍ على حِدة بهدف الاستفادة من عوامل نجاح هذه التجارب.

[1] خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص47، 48.

الفرع الأول: تجربة ماليزيا في تحقيق التنويع الاقتصادي

تُعتبر ماليزيا من الدُول التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع؛ حيث استطاعت أن تُحقِّق تقدما باهرا وانتقالا سريعا من الاعتماد في اقتصادها على قطاع أولي مُتمثِّل في الزراعة والصناعات الاستخراجية إلى الاعتماد على القطاع الصناعي التحويلي؛ الذي يُمثِّل أساس تطوُّر المجتمعات.

أولا: مساهمة التصنيع في الاقتصاد الماليزي

أدركت ماليزيا أهمية التصنيع واختارته كقطاع رائد في دفع عجلة التنمية؛ حيث لم تُبقِ الهدف من التصنيع مُتمحوِراً في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى أقصى حد فقط، بل كان الهدف أشمل وتمثّل في إعادة هيكلة اجتماعية واقتصادية لماليزيا. قبل سنة 1957 لم يكن هناك الكثير من النشاط الصناعي للتحدث عنه؛ إذْ أنه بعد الاستقلال مباشرة أصبح التصنيع يُمثّل القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد الماليزي؛ حيث ساعد على التحول السريع للاقتصاد الماليزي من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد مُنتِج ومُصدّر لمنتجات متنوعة، ويوضّح الجدول (3) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 3: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 1960-1989

الوحدة: %

القطاع	1960	1970	1980	1989
الزراعة Agriculture	40	31	23	20
التعدين Mining	6	6	10	10
التصنيع Manufacturing	9	13	20	26
أخرى others	45	50	47	44
المجموع	100	100	100	100

المصدر: Jomo K.S, « **industrialising Malaysia Policy, Performance, Perspects** », Routledge, USA- New York, 1998, p18

نلاحظ من خلال الجدول أنه بعد الاستقلال مباشرة اعتمد الاقتصاد الماليزي على القطاع الزراعي بشكل كبير، ولكن سرعان ما انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 40% سنة 1960 إلى 31% سنة 1970 إلى 20% سنة 1989، وبالمقابل نلاحظ ارتفاع مساهمة قطاع التصنيع من 9% سنة 1960 إلى 26% سنة 1989، ما يؤكد اهتمام ماليزيا بقطاع التصنيع وإعطائه الأولوية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

فبملاحظة هيكل الصادرات الماليزية نجِد بأنّه تغيّر بشكل كبير. ففي سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كانت معظم الصادرات في شكل مواد خام (وقود معدني، مواد التشحيم...)، والتي انخفضت من 61% سنة 1970 إلى 57% سنة 1980، وبحلول 2000 كانت هذه الصادرات تمثل 12% فقط من إجمالي الصادرات. وبالمقابل ارتفعت صادرات السلع المصنعة من 26% سنة 1970 إلى 82% سنة 2000.[1] وهذا ما يعكس مدى جودة اختيار الإستراتيجيات التصنيعية التي طبّقتها على مر السنوات.

ثانيا: إستراتيجيات التصنيع في ماليزيا

قامت الحكومة الماليزية بتطبيق ثلاث إستراتيجيات تصنيعية تمثلت في: إستراتيجية إحلال الواردات، إستراتيجية التصنيع المُوجّه للتصدير وإستراتيجية إحلال الواردات المعتمِدة على الصناعات الثقيلة؛ إذ تم انتقاء كل إستراتيجية لمواجهة تحديات واستغلال فُرص في القطاع الصناعي في فترة تطبيق الإستراتيجية. وبالتالي فكُل إستراتيجية تصنيعية مُبرّرة اقتصاديا، وهي كالآتي:[2]

1. إستراتيجية إحلال الواردات

كان أحد الاهتمامات الفورية لصانعي السياسات في ماليزيا بعد حصولهم على الاستقلال عن الاستعمار البريطاني سنة 1957 هو تطوير القطاع الصناعي. فقد كانت ماليزيا بحاجة إلى تقليل اعتمادها على الواردات؛ ولاسيما السِلع الاستهلاكية التي تمتلك موارد كافية لإنتاجها محلياً، لأنّ الإنتاج المحلي سيُخفِّض حجم الاستيراد ويتغلب على مُشكلة الاعتماد المفرِط على القطاع الأجنبي. ففي سنة 1958، قدّمت الحُكومة الماليزية حوافز ضريبية للمُؤسسات المحلية لصناعة السِلع التي كانت مُستوردة في السابق، كما قامت بتحديد حِصص مفروضة على السِلع المستوردة سنة 1960. وهو ما شجّع على خلق مُؤسسات صِناعية جديدة ومنه ارتفاع العرض المحلّي لبعض المنتجات.

هدفت إستراتيجية إحلال الواردات إلى زيادة الإنتاج المحلي من جهة، والحدّ من الاستيراد من جهة أخرى، وفعلاً تمكنت من تحقيق النتائج الآتية:

- توسيع القاعدة الصناعية الناشئة في ماليزيا من خلال استخدام الموارد الطبيعية المحلية بِوفرة؛
- التخفيض من الاعتماد المفرط على المنتجات المستوردة وبالتالي ترقية التنويع الاقتصادي الماليزي؛
- خلق فرص العمل.

[1] Mohamed B.Yusoff, « **Malaysian Bilateral Trade Relation and Economic Growth** », International Journal of Business and Society, International Islamic University Malaysia, Kuala Lumpur, 2005, p03.
[2] Tey Hwei Choo and Azfar Hilmi Baharudin and Hanani Ahmad Euad, « **Malaysian Economy: Unlocking Growth, Sustaining Equity** », Oxford University press, New York- USA, 2018, p154, 155.

2. إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير

أدركت الحكومة الماليزية أنّ سوقها المحلية صغيرة نسبيا، فشرعت في تنفيذ إستراتيجية التصنيع الموجّه للتصدير والتي هدفت بها إلى اختراق الأسواق الخارجية. وبما أنّ تصدير المنتجات يتطلب تكاليف إدارية إضافة إلى تكاليف النقل، فإنّ الحكومة الماليزية قامت بتقديم تسهيلات من خلال مَنح المصنّعين لمنتجات مُوجّهة للتصدير تمويلا بهدف توسيع نطاق إنتاجهم، وتقديم حوافز وتعويضات للنفقات المتحمّلة للأنشطة الترويجية في الأسواق الأجنبية، كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرّة لتسهيل الأنشطة المتعلقة بالتصدير؛ من خلال تشجيع التكتل الجُغرافي وتطوير البُنية التحتية.

ولّدت الصناعات كثيفة العمالة (مثل الصناعات الالكترونية والصناعات الكهربائية وصناعة المنسوجات والملابس) الكثير من فُرص العمل الجديدة، وإن كانت في البداية ذات مستويات أجور منخفضة، إلا أنه مع انخفاض البطالة وارتفاع الإنتاجية ارتفعت مُستويات الأجور.[1]

3. إستراتيجية إحلال الواردات المعتمِدة على الصناعات الثقيلة

تمكنت المؤسسات التصنيعية سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي من تحديث الاقتصاد الماليزي؛ حيث حفّزت على الإنتاج الصناعي للعديد من السلع التي تعتمد بكثرة على الموارد الماليزية، مثل صناعة السيارات والصلب والحديد ومصافي البترول والبتروكيماويات.

ونظراً إلى أنّ إمكانيات تراكم رأس المال المادي ما تزال غير مُستغلة إلى حد كبير، ففي سنة 1980، حوّلت الحكومة إستراتيجيتها التصنيعية إلى المرة الثانية لإستراتيجية إحلال الواردات ولكن هذه المرة كانت بالاعتماد على الصناعات الثقيلة، بقيادة مؤسسة الصناعات الثقيلة في ماليزيا (HICOM)؛ التي تأسست سنة 1981 والتي استحوذت على نِسب كبيرة لمختلف الصناعات الثقيلة منها صناعة السيارة الماليزية PROTON، استحوذت فيها على حصة قدرها 70%.

خلال فترة تطبيق هذه الإستراتيجية قامت الحكومة بتحديد سياسات حماية لصناعاتها بهدف الحد من الاستيراد، نظراً لأنّ صناعاتها الجديدة في السوق المحلية الصغيرة نسبيا ستتعرض لضغوط شديدة لتحقيق وفورات الحجم، وبالتالي فهي غير قادرة على منافسة مباشرة للمؤسسات الأجنبية في الصناعة الثقيلة. لذلك كان لتدخُل الدولة دوراً فعالاً وخاصة في المراحل المبكرة للمؤسسة الصناعية.

[1] Jomo K.S, « **Industrialising Malaysia: Policy, Performance, Prospects** », Routledge, London, 1993, p316.

ثالثا: مقومات نجاح التجربة الماليزية

ساهمت العديد من العوامل في التغير الهيكلي للاقتصاد الماليزي، من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد صناعي، وكذا تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني، وبالتالي تنويع مصادر الدخل بعيدا عن ريع القطاع الهيدروكربوني، نذكر أهمها:

1. التخطيط الصناعي

من بين العوامل الرئيسية التي ساعدت ماليزيا على تنويع قاعدتها الإنتاجية رؤيتها المستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط متعاقبة ومتكاملة منذ الاستقلال واستعدادها المبكر للدخول إلى القرن الحادي والعشرين بالتخطيط لماليزيا 2020 وتحقيق ما تم التخطيط له؛[1] حيث استفاد الماليزيون من اليابانيين من حيث إعداد الخطط، كما استفادوا من الاستثمارات اليابانية التي ساعدت على ازدهار الصناعات الثقيلة وجعلت الصناعة المحرك الرئيسي للنمو في ماليزيا.

فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، طبقت الحكومة إستراتيجيات تصنيعية تماشيا مع الوضع الاقتصادي السائد، فقد تم اختيار كل إستراتيجية لمواجهة تحديات واستغلال فرصاً في القطاع الصناعي خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية. كمرحلة أولى اتجهت إستراتيجية التنمية الصناعية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال؛ إلا أنّ هذه الإستراتيجية لم تُفلِح نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، كما لم يكُن لهذه الإستراتيجية أثر على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مُضافة عالية، فتم تغيير التوجُّه مباشرة ليُصبح تصديري؛ حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية، فكانت هذه الصناعات كثيفة العمالة ممّا نتج عنها تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسُّن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع. مع بداية عقد الثمانينيات، تم تنفيذ خطة صناعية تقضي بإصدار موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة، والتي تلتها مجموعة من السياسات التي هدفت إلى تنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع.

أما فيما يخص السياسات الصناعية فقد أدّت دوراً في تنمية الاقتصاد الماليزي؛ حيث تمت تنمية الصناعات التحويلية وصادرات هذه الصناعات وذلك من خلال تحرير قوانين الاستثمار، وخوصصة المؤسسات، بالإضافة إلى فتح الاقتصاد على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي. وبالتالي فإنّ عملية انتقاء السياسات الصناعية لعبت دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية. في ثمانينيات القرن الماضي، أصدرت

[1] الصاوي عبد الحافظ، "**قراءة في تجربة ماليزيا التنموية**"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، الكويت، ص3.

الحكومة الماليزية ثلاثة خطط رئيسية صناعية:[1] الخطة الرئيسية الصناعية الأولى (1986-1995)، الخطة الرئيسية الصناعية الثانية (1996-2005) والخطة الرئيسية الصناعية الثالثة (2006-2020). ونظراً إلى أنّ فترة تنفيذ كل خطة أو سياسة صناعية هي أطول من ست سنوات، فهي تُعتبر سياسات طويلة الأجل، كل واحدة منها تحاول معالجة المشاكل الصناعية الخاصة بالفترة المحددة، ما يعني أنّ لكل خطة أهدافا محددة (جدول 4).

الجدول 4: أهداف الخطط الصناعية الرئيسية (1986-2020)

الخطة	الأهداف
الخطة الرئيسية الصناعية الأولى (1986-1995)	- تسريع نمو قطاع الصناعات التحويلية؛ - تعظيم الموارد الطبيعية المتوفرة بالبلد من خلال أنشطة التصنيع ذات القيمة المضافة؛ - بناء الأساس للانطلاق نحو دولة صناعية متقدمة.
الخطة الرئيسية الصناعية الثانية (1996-2005)	- تحقيق رؤية ماليزيا بأن تصبح دولة صناعية؛ - ترقية الاقتصاد ليصبح اقتصادا متوازنا وقادرا على المنافسة الدولية.
الخطة الرئيسية الصناعية الثالثة (2006-2020)	- مساعدة ماليزيا على تحقيق التنافسية العالمية من خلال التحول والابتكار في قطاعي الصناعة والخدمات في البلاد.

المصدر: Tey Hwei Choo and Azfar Hilmi Baharudin and Hanani Ahmad Euad, Op-Cit, p169-175

2. الاهتمام بتنمية الموارد البشرية

تُولّى تنمية رأس المال البشري أولوية قصوى في ماليزيا، حيث يُعتبر أذكى قرار اتخذته في وقت مبكر كان بناء المدارس بدلاً من الثكنات، وتدريب المعلمين بدلاً من الجنود، فقد عرفت مبكراً أنّ الاستثمارات في التعليم تحقق أعلى عوائد؛ إذ اعتمدت على تطوير الموارد البشرية المحلية وزيادة قدرتها على العمل والإبداع والإنتاج، فانتهجت في ذلك التجربة اليابانية، وشجعت الماليزيين على الاقتداء والتعلم منهم: أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المتميز؛ حيث قام اليابانيون بتقديم عدّة برامج تدريبية منها برنامج التدريب المهني عن طريق "وكالة التعاون الدولية اليابانية"، وهو ما مكّن ماليزيا من الاستفادة في مجال التدريب الصناعي، ثم برنامج "التبادل الثقافي" الذي مُوِّل من جانب مؤسسات يابانية لتشجيع الماليزيين على التعرف على الثقافة اليابانية.

[1] Tey Hwei Choo and Azfar Hilmi Baharudin and Hanani Ahmad Euad, Op-Cit, p169-175.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر

تُعدّ ماليزيا بلداً نشيطاً دائم الحركة، حيث قامت الحكومة بتوفير بيئة العمل المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلد، من خلال البنى التحتية وقوانين العمل للشركات داخل ماليزيا ومن خلال حوافز الاستثمار؛ حيث أدى الاستثمار الأجنبي إلى دفع الأداء الاقتصادي وخاصة الصناعي.[1] تعاملت ماليزيا بحذر مع الاستثمار الأجنبي المباشر حتى منتصف الثمانينات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصبّ بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها: ألاّ تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تُشبع حاجات السوق المحلية؛ أن تصدّر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه؛ الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.[2] تُعتبر التجربة الماليزية من التجارب الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي اعتمادا على القطاع الصناعي؛ حيث ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مُهمّ في تفعيل العديد من الصناعات بالبلد، أين عملت الحكومة الماليزية على تطبيق إستراتيجيات متكاملة هادفة إلى النهوض بالتنمية الصناعية من خلال التركيز على توفير الحوافز المناسبة وبيئة مستقرة.

4. وفرة الموارد الاقتصادية

تمتلك ماليزيا موارد طبيعية هائلة لاستخدامها كمدخلات للصناعات. إضافة إلى موقعها الجغرافي الجيد، فقد استخدمت الموارد المحلية في إنشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية التي تشتهر بها كإنتاج المطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية.

تضمنت تجربة ماليزيا في تنويع نشاطها الاقتصادي تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة. وكان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية مؤسسات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف المؤسسات العالمية. وبالتالي فالتجربة الماليزية تُعدّ من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث والتي يمكن السير على خطاها، فقد نهضت نهوضاً كبيراً في المجال الاقتصادي وتحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر مُصدّر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا.

---

[1] علي أحمد درج، "**التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا**"، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 23، 2015، ص1371.

[2] عبد الرحمان بن سانية، "**قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، 2011، ص67، 68.

الفرع الثاني: تجربة إندونيسيا في تنويع اقتصادها

تُبرز تجربة إندونيسيا أيضا مزايا وجود حوافز قوية تُشجّع على تنويع قاعدة الصادرات. فعلى غرار المنهج الماليزي، نفّذت إندونيسيا سياسة لإحلال الواردات إلى جانب سياسات استهدفت جذب رأس المال الأجنبي في قطاع تصدير السلع المصنعة. نتطرق فيما يأتي إلى تطور الصناعة في إندونيسيا منذ الاستقلال وأهم العوامل التي ساعدت على ذلك.

أولا: تطور الصناعة الإندونيسية منذ الاستقلال

اعتبَر متخذو القرار في إندونيسيا المستقلة، مثل معظم الدول النامية المستقلة حديثا، أنّ التصنيع هو أفضل وسيلة لتحقيق اقتصاد أكثر توازنا بالبلد. فهي لم تبدأ من الصفر، إذ يمكن تقسيم النشاطات الصناعية في الفترة الاستعمارية بشكل عام إلى ثلاثة قطاعات: إنتاج السلع المنزلية الصغيرة، الصناعات الصغيرة والكبيرة غير الميكانيكية، والإنتاج الكبير الميكانيكي المعتمد على العمالة المجانية؛ حيث هيمَن المنتجون الأصليون على الفئة الأولى، والصينيون على الفئة الثانية، أمّا الثالثة فقد هيمن عليها رأس المال الأجنبي.[1]

بعد الاستقلال مباشرة أطلقت الحكومة الإندونيسية العديد من الخطط لإحداث تنمية اقتصادية والتي شملت تنمية صناعية أيضا، لقناعتهم أنّ التنمية الاقتصادية تتطلب التصنيع والذي ينبغي أن يقوم على الزراعة والموارد الطبيعية الإندونيسية، لأنّ التصنيع لن يكون سهلا إذا كان القطاع الزراعي متخلفاً.

بادرت الحكومة الإندونيسية بإطلاق خطة طوارئ اقتصادية تمتد لثلاث سنوات، والذي تم تمديده لاحقا لخمس سنوات (1951-1955)، تمثلت أهدافه الرئيسية في:[2]

- السعي إلى أن تكون الأنشطة الاقتصادية لإندونيسيا إلى أقصى حد ممكن في يد الحكومة، دون إهمال القطاع الخاص؛
- رفع الدخل القومي لإندونيسيا وتحقيق اقتصاد أكثر توازناً؛
- يقتصر تطوير قطاع الصناعات التحويلية وتوجيهاته على الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بينما سيتم تطوير الصناعات الكبيرة بشكل انتقائي، بهدف تنشيط تنمية المناطق المتخلفة؛
- الإبقاء على المؤسسات الصناعية التي تشمل الصناعات الرئيسية لملكية الدولة.

[1] Richard Robison, « **Indonesia: The Rise of Capital** », Asian Studies Association of Australia, 1986, p23.
[2] Thee Kian Wie, « **Indonesia's economy since independence** », institute of southeast Asian Studies, Singapore, 2012, p144.

إذ أنّ بعد الاستقلال حتى السنوات الأولى من الستينيات لم يتحقق التطور الصناعي السريع المتوقع في إندونيسيا، نتيجة لعدّة عوامل، من بينها قلّة الخبراء الفنيين، إدارة وتنظيم غير أكفاء، القوانين المالية، وخاصة الصراعات السياسية التي حوّلت صانعي القرار عن تركيزهم على القضايا الاقتصادية. لهذا كان تقدّم خطط تنمية الصناعات الكبيرة أفضل نسبياً من تنمية الصناعات الصغيرة، وذلك في إطار إستراتيجية إحلال الواردات مثل معظم الدول النامية المركّزة على التصنيع. لكن سُرعان ما برزت إندونيسيا كقوّة صناعية هامة بين البلدان النامية في الثمانينيات؛ إذ بحلول سنة 1991 تجاوزت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة القطاع الزراعي، كما يُظهِر الجدول الآتي:

الجدول 5: مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي لإندونيسيا 1965-1997

الوحدة: %

القطاعات	متوسط معدل النمو السنوي			نسبة المساهمة في الناتج المحلي الخام		
	80-1965	90-1980	97-1990	1965	1980	1997
الناتج المحلي الإجمالي	7,0	6,1	7,7	-	-	-
الزراعة	4,3	3,4	2,8	51	24	16
التصنيع	12,0	12,6	10,8	8	13	26
الخدمات	7,3	7,0	7,2	36	34	41

المصدر: Thee Kian Wie, Op.cit, p159

يتضح من خلال الجدول أعلاه الانخفاض النسبي للزراعة في الاقتصاد، وبالمقابل الارتفاع السريع في الأهمية النسبية للتصنيع؛ إذ ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام تدريجيا من 8% سنة 1965 لتصل 26% سنة 1997. حيث تجدر الإشارة إلى أنّ المنتجات المصنعة محلياً لم تتجاوز نسبة 3% من صادرات البلد خلال السبعينيات لأن المؤسسات المصنّعة الإندونيسية كانت تبيع كل إنتاجها تقريبا في الأسواق المحلية، إلا أنها نمت بين 1980 و1992 بـمعدل سنوي متوسط تراوح بين 20 و30% بالقيمة الحقيقية.[1]

ثانيا: عوامل نجاح إندونيسيا في تنويع نشاطها الصناعي

تم تحديد خمسة عوامل ساهمت في تطوير التكنولوجيا الصناعية في إندونيسيا، لتركيزها على الصناعات النامية التي تعتمد على التكنولوجيا والمهارات بدرجة أكبر، نذكرها:[2]

[1] Hal Hill, « **Indonesian economy since 1966** », Cambridge University Press, Australia, 1996, p 161.
[2] Thee Kian Wie, « **Determinants of Indonesian's Industrial Technology Development** », Edited by Hal Hill & Thee Kian Wie, « Indonesia's Technological Challenge », Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 1998, p117-119.

1. نظام الحوافز

يتشكل نظام الحوافز إلى حد كبير بواسطة السياسات الحكومية، خاصة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والنظام التجاري وسياسات المنافسة المحلية؛ حيث ترى الحكومة أنّ رفع مستوى قدراتها التكنولوجية يعتمد على نظام الحوافز الذي تواجهه من خلال إجراء الاستثمارات اللازمة.

2. سياسات الاقتصاد الكلي

أولت الحكومة النظامية الجديدة منذ البداية أهمية كبرى لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة. فقد تم إدراك أن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ضروري لتشجيع الشركات على القيام باستثمارات رأس المال طويلة الأجل اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام. على الرغم من حقيقة أنّ الاقتصاد الإندونيسي تعرّض خلال العقود الثلاثة الماضية للعديد من الصدمات الكبرى – مثل الأزمة المالية في شركة النفط المملوكة للدولة، بيرتامينا Pertamina، في أوائل عام 1975، يليها الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الثمانينيات. ومؤخراً، أزمة العملة في منتصف عام 1997– لم تماطل الحكومة الإندونيسية في اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء هذه الصدمات واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي.

3. نظام التجارة

منذ نهاية الطفرة النفطية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، طبقت الحكومة الإندونيسية العديد من تدابير إلغاء القيود التنظيمية، بما في ذلك الإصلاحات التجارية المتعاقبة، للحد من "التحيز ضد التجارة" لنظامها التجاري. وشملت هذه التدابير تخفيضًا تدريجيًا ولكنه مطرد في الحواجز التعريفية والحواجز غير التعريفية (NTBs)، ولا سيما القيود المفروضة على الاستيراد، وإدخال نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية للشركات الموجهة للتصدير في ماي 1986؛ مما مكّن هذه الشركات من شراء مدخلاتها بالأسعار الدولية.

4. سياسات المنافسة المحلية

أدت الإصلاحات التجارية إلى زيادة المنافسة في الواردات، ورغم ذلك ما تزال المنافسة المحلية خاضعة لقواعد وقيود واسعة النطاق. من الواضح أن هذه القوانين تؤثر سلبًا على بيئة الأعمال التنافسية في إندونيسيا، لأنها تزيد بشكل غير ضروري التكاليف. كما أنها تقلل الكفاءة وتحد من الفرص الاقتصادية، غالبًا للمؤسسات الصغيرة الأقل حظًا، والتي تنقصها الصلات السياسية والإدارية.

تشمل القيود المفروضة على المنافسة المحلية ضوابط التسويق، والتسعير، والترخيص الصناعي، وهيمنة القطاع العام في بعض الصناعات، والضوابط و"الضرائب" (بما في ذلك الضرائب غير القانونية) على التجارة داخل البلد.

5. المهارات البشرية

من بين العوامل الرئيسية التي تحول دون تطوير التكنولوجيا الصناعية في أي بلد نام عمل ومهارات موارده البشرية، وخاصة موارده البشرية التقنية (العلماء والمهندسون والمبرمجون والفنيون) والمديرون الذين ينشرون ويديرون هذه الموارد البشرية التقنية. في حين أن معرفة القراءة والكتابة الأساسية ومستويات التعليم المنخفضة كافية خلال المراحل المبكرة من التصنيع، إلا أنّ التدريب المتقدم في العلوم والهندسة والتعليم المهني الأوسع انتشارًا على مستوى الصناعة أصبح ضروريًا بشكل متزايد من أجل مواجهة التقنيات الصناعية المتطورة بسرعة. تتطلب التقنيات الصناعية الأكثر تعقيدًا أيضًا التدريب أثناء العمل من قبل المؤسسات، بما في ذلك تطوير مجموعة من المهارات المحددة.

الفرع الثالث: عوامل نجاح مشتركة في تنويع اقتصاديات الدول المصدّرة للنفط

انتهج كل بلد في تنويع اقتصاده مساراً خاصاً (إضافة إلى ماليزيا وإندونيسيا، هناك تشيلي، المكسيك، النرويج...)، إلاّ أنّ هناك نقاطاً مشتركة بين تجارب هذه البلدان في تنويع صادراتها انتقالاً من تصدير سلعاً أولية إلى تصدير سلعاً مصنعة ذات قدرة تنافسية عالية. فقد وضعت هذه البلدان حوافز لتشجيع المؤسسات على تطوير أسواق التصدير ومساندة العاملين في اكتساب المهارات والحصول على التعليم الذي يمكنهم من الحصول على الوظائف في المجالات الجديدة المتنامية. ورغم تباين درجة النجاح من بلد إلى آخر واستغراق هذه العملية فترة طويلة، إلاّ أنّ ثمة توافقاً كبيراً بين المختصّين والباحثين على وجود العديد من المرتكزات والجوانب المشتركة في مسار تلك الدول، منها ما يأتي:[1]

- تقديم حوافز قوية لممارسة الأعمال، وتيسير نفاذ المؤسسات الإنتاجية إلى الأسواق من خلال تنفيذ الدولة لاستثمارات ضخمة في البنية التحتية وتشجيع المؤسسات على إرسال العاملين إلى الخارج للحصول على التدريب؛
- استكشاف قطاعات غير تقليدية وتدعيمها، وتشجيع الصادرات، وتحسين التكامل التجاري؛

[1] صندوق النقد الدولي، "**المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**"، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص72.

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاعتماد على عمليات نقل التكنولوجيا، وهو ما أدى إلى تعزيز القاعدة الإنتاجية؛
- التعليم والتدريب وتنمية رأس المال البشري، عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم؛
- تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بتقديم مساعدات من قِبل الدولة لهذه المشاريع، ومتابعة أدائها مع مرور الوقت؛
- إنشاء صندوق مالي تُحوّل إليه كل عوائد النفط، وبذلك يتم فصل عوائد النفط عن الاستهلاك المحلي عن طريق الفصل التام بين عوائد النفط وميزانية الدولة، وبالتالي حماية الميزانية من الصدمات الناتجة عن التذبذبات في عوائد النفط.[1]

[1] فاروق القاسم، "**النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**"، عالم المعرفة، الكويت، 2010، ص363، 364.

خلاصة الفصل الثاني

يكتسي التنويع الاقتصادي أهمية كبرى وخاصة بالنسبة للدول المنتِجة للنفط؛ لقدرته على تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وتحقيق الاستقرار للموازنة العامة عن طريق تفعيل القطاعات الإنتاجية المختلفة وبناء اقتصاديات مستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط، وذلك بإسهام مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة قطاع الصناعات التحويلية الذي يُعدّ من القطاعات القائدة القادرة على تحفيز وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية. خير دليل على أهمية التصنيع، هو نجاح دول نامية مُنتِجة للنفط في تنويع اقتصادياتها بعيدا عن النفط اعتمادا على هذا القطاع، كماليزيا وإندونيسيا، في حين فشلت العديد من الدول في ذلك لصعوبة الأمر. وفي هذا الصدد تبرز التجربة الجزائرية، باعتبار الجزائر دولة ريعية بامتياز، ومدى قدرتها على تنويع مصادر دخلها؛ إذ يتم طرح السؤال: ما مدى مساهمة التصنيع في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؟

الفصل الثالث: مساهمة الإستراتيجيات الصناعية في تنويع الاقتصاد الجزائري

تمهيد

يتطلب توجُّه البلاد في الوصول إلى هدف التنويع الاقتصادي تحقيقاً لنقلات نوعية في إسهامات القطاعات غير النفطية (الإنتاجية والخدمية) في الناتج الداخلي الخام، وفي الصادرات، وفي توفير وظائف لقُوّة العمل الوطنية، بدل الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في تمويل البرامج التنموية. من بين أهم القطاعات المحركة للنمو والمحققة للتنمية الاقتصادية، نجد القطاع الصناعي الذي يُعتبر مفتاح نجاح وتقدم مختلف الاقتصاديات؛ باعتباره قطاعا فاعلا وقادرا على إعادة بعث النمو وإنعاش الاقتصاديات النامية، من خلال اختيار إستراتيجيات تصنيعية موافقة للوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة. سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة حقائق الاختيار الصناعي الذي انتهجته الجزائر مُعتبِرة إياه محركا أساسياً لعملية التنمية، والوقوف على الإستراتيجيات الصناعية المُعتمَدة ونتائجها على ضوء الوقائع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وذلك من خلال المبحثين:

المبحث الأول: إستراتيجية الصناعات المصنعة؛

المبحث الثاني: الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

المبحث الأول: إستراتيجية الصناعات المصنعة

سعت الجزائر عقِب الاستقلال مباشرة إلى إرساء أسُس اقتصاد وطني قوي بإحداث دفعة تنموية قويّة، تُمكّن من تجاوز الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنهار الموروث عن المستعمر الفرنسي، وتلبّي تطلعات أفراد المجتمع إلى تنمية حقيقية وشاملة. وبذلك حاولت تنويع قاعدتها الصناعية من خلال تطوير قطاع الصناعات الاستخراجية والعمل على تنشيط قطاع الصناعات التحويلية، وذلك بتطبيق إستراتيجية صناعات مصنعة.

المطلب الأول: التعريف بإستراتيجية الصناعات المصنعة

عاشت الجزائر ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة عشية الاستقلال، دفع بِها إلى البحث عن مخرج من الواقع الصعب الذي تعيشه، وهو ما جعلها تتبنى إستراتيجية تنموية ترتكز أساسا على التصنيع بوصفه محركاً أساسياً لعملية التنمية، وباعتبار الدول المتقدمة هي دول صناعية؛ هذا ما حدّد لها إستراتيجية الصناعات المصنعة كأفضل إستراتيجية صناعية لتحقيق أهدافها التنموية.

الفرع الأول: مميزات الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال

تُعتبر الفترة الأولى من الاستقلال من أصعب المراحل التي عاشتها الجزائر، فقد كانت على قدر كبير من التدهور والتردّي؛ أين ورثت عن الاستعمار كثيرا من معالم التخلف، والأسوء تمثّل في عدم وجود قاعدة اقتصادية ولا هياكل إنتاجية تستحق الاهتمام والاعتماد عليها من أجل إحداث انطلاقة تنموية ممكنة.

كان يتميز الاقتصاد الجزائري قبيل الاستقلال بعدة خصائص، وهي:[1]

- سيطرة النشاط الفلاحي وخلق قطاع زراعي يملكه المعمرون مساحته تقارب 2,7 مليون هكتار موزعة على 25000 معمراً و21000 مزرعة، مقابل 5,6 مليون هكتار يملكها 622000 من الجزائريين؛
- المبادلات التجارية كانت تتميز بخاصيتين، من ناحية أولى كان هناك عجز في نسبة تغطية الصادرات للواردات في حدود 38%، ومن ناحية ثانية عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للمبادلات، فنجد 66% من الصادرات كانت توجه للسوق الفرنسية، وحوالي 75% من الواردات مصدرها السوق الفرنسية؛

[1] جليد نور الدين وبوعافية رشيد، "**الاقتصاد الجزائري: 50 سنة من الاستقلال**"، الطبعة الأولى، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الجزائر، 2012، ص 95، 96.

– القوى الاجتماعية المتحكمة في الاقتصاد: هناك أربع مجموعات أجنبية كانت تسيطر على الاقتصاد الجزائري، وهي:

- الرأسماليون الصناعيون: كانوا يسيطرون على القطاع الصناعي بتشكيل اتحادات صناعية مثل اتحاد المناجم الذي كان يملك 80% من رأس مال شركة فوسفات قسنطينة، و"بنك الاتحاد الباريسي–ميرابو" المتحكم في مناجم حديد الونزة بـ 78%.
- الرأسماليون العقاريون: كانوا يسيطرون على المساحات الزراعية الخصبة والمباني.
- الرأسماليون الماليون: كانوا يحتكرون الجهاز المالي والمصرفي.
- الرأسماليون الزراعيون: وهو عبارة عن المعمرين المالكين وكان عددهم 25000 معمراً يشكلون قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في ميادين الفلاحة والصناعة والنقل.

نتجت عن هذه الوضعية ازدواجية في الاقتصاد؛ قطاع أجنبي حديث وعصري موجه نحو التصدير يستفيد من يد عاملة ماهرة ومؤهلة وآلات حديثة وتمويل مصرفي ميسر ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، وبالمقابل هناك اقتصاد جزائري تقليدي متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول، وعليه أصبح الاقتصاد الجزائري تطبعه المظاهر الآتية:[1]

– اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية بسبب قلة الوسائل المادية، وضعف الاستثمار، وارتفاع نسبة الزيادة السكانية؛

– اختلال الهيكل الإنتاجي بسبب ضعف الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام؛

– اختلال هيكل التشغيل بسبب تراكم نسبة تركز استخدام اليد العاملة في القطاع الزراعي؛

– أحادية هيكل التجارة الخارجية بتصدير عدد محدود من المواد بفعل واقع السيطرة والاندماج.

الفرع الثاني: تنمية الصناعات القاعدية في الاقتصاد الجزائري في ظل نظام التخطيط

بعد أن أصبحت الجزائر بلدا مستقلاً سنة 1962 وبعد 132 سنة من الاستعمار الفرنسي، وبهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة واستكمال الاستقلال الوطني وتدعيمه أكثر، قامت بتجربة طموحة في التنمية متجهة نحو نمط يُحقق تعبئة أكثر لمجهود مواطنيها وتقليص الاعتماد على الموارد الخارجية التي تستمدها من بترول محكوم عليه بالزوال؛ حيث اعتمدت الحكومة في ذلك على أسلوب التخطيط الذي يُمثل أداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها، وذلك بتطبيق أول مخطط سنة 1967 يمتد لفترة ثلاث سنوات، ثم تلته سلسلة من المخططات إلى غاية 1989. اهتمت الجزائر من خلال خطط التنمية بالصناعات

[1] جليد نور الدين وبوعافية رشيد، مرجع سابق، ص 95، 96.

الثقيلة، كون التصنيع يُعدّ شرطا للتنمية ومدعماً للاستقلال الوطني، اختارت لذلك نموذجا تنموياً طموحاً، بهدف بناء قاعدة صناعية ثقيلة؛ فاتبعت بذلك نموذج الصناعات المصنعة، معتمدة على المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ النموذج مثل كثير من الدول النامية، فأنشأت في كل قطاع مؤسسة عمومية صناعية تحتكر نشاط الفرع ومؤسسة عمومية للتسويق تحتكر نشاط التوزيع والاستيراد والتصدير.

شهدت سنة 1967 تقديم مخطط قصير المدى تقديما لمخططات قادمة، وذلك بعد أن وضعت الحكومة الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية، وإنشاء مفهوم سيادة الدولة على ضوء إجراءات نذكرها:[1]

- في سنة 1966 قامت الدولة بتأميم قطاعات المناجم والبنوك؛
- في سنة 1967 أقبلت على تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات، إلى جانب التحضير لتأميم كل مصادر الثروات الباطنية، وهو ما تمّ بالفعل سنة 1971.

كان الرهان قائما على زيادة الفعالية في الإنتاج والتشبث خاصة بقطاع الفلاحة الذي يحتل الصدارة في استيعاب القوة العاملة من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان القطاع الأول في بُنية الإنتاج الداخلي عشيّة الاستقلال؛ فكان من أبرز نتائج مخطط التنمية للثلاثي الأول، انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام، وبداية الاعتماد على قطاع المحروقات، وهو ما جعل الحكومة (بحثا منها عن المادّة التي بإمكانها، إذا ما أُنتِجت، أن تجلب لها العملات التي تؤمّن استقرارها إلى غاية عام 2000)[2] تهتم بالقطاع الصناعي، وتعمل على بناء قاعدة صناعية من خلال المخططين التنمويين المواليين.

الفرع الثالث: تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة

برز التوجه نحو هذه الإستراتيجية في برنامج طرابلس الذي وُضِعت خطوطه العريضة قبل الاستقلال ببضعة شهور، والذي كان يُعلن مسبقا عن حدوث التأميمات للمصالح الأجنبية وعن التخطيط المركزي للاقتصاد، وعن الاتجاه الاشتراكي. حيث جاء في ميثاق طرابلس سنة 1962، الذي وضع بدوره المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال، أنّ "التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من أجل فلاحة متطورة. على هذا الأساس منحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب. وفي هذا الإطار تتحمل الدولة

[1] عبد الرحمن تومي، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق**"، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص8.

[2] ناصر يوسف، "**الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، 1999، ص438.

مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة. ولا يجب على الدولة بأي ثمن أن تساهم في إيجاد قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية، كما هو الحال في بعض الدول، بل يجب أن تحدّ من تطورها بتطبيق إجراءات صارمة".[1]

رأت الجزائر في مضمون نظرية الصناعات المصنعة للاقتصادي الفرنسي ديستان دوبرنيس (Gérard Destanne de Bernis)، والذي يُعتبر الإبن الروحي لفرونسوا بيرو (François Perroux)، النموذج الأمثل لقيام تنمية صناعية متكاملة في الجزائر بعد الاستقلال؛ حيث ركزت هذه النظرية على الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة، والتي من شأنها تحقيق معدل نمو اقتصادي في القطاعين الصناعي والزراعي معا.[2]

ويذكر دوبرنيس[3] أنّ الصناعة لا تكون مصنعة إلا إذا سمحت بتغيير في البنية الاقتصادية وتحولات في وظائف النظام الإنتاجي، وهذا لا يتأتى إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة تحقق الزيادة في الإنتاجية، والتي هي بمثابة العامل الأساسي في العملية الإنتاجية الكلية. ومنه فإن الصناعة المصنعة:

- تتطلب استثمارات هائلة وضخمة؛
- حجمها الإنتاجي يتعدى الأسواق الداخلية؛
- تنتمي للقطاع الإنتاجي؛
- تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة؛
- تتطلب فترة زمنية طويلة من أجل مباشرة الإنتاج.

ولقد حدد دوبرنيس جملة من الشروط من الواجب توفرها قصد تطبيق هذا النموذج بالبلدان النامية، ومنها:

- إلزامية توفر المجتمعات النامية على سوق كبيرة الحجم؛
- يجب إحداث تنظيم فعال لانتشار الآثار التصنيعية؛
- التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، وهذا قصد التوجيه والمراقبة الدائمة للأنشطة الصناعية الأساسية؛
- يتطلب تحقيق ادخار محلي كبير يسمح بتوفير رؤوس أموال كبيرة توجه للاستثمار في هذه الصناعة؛

[1] Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire, adoptée à l'unanimité par le C.N.R.A à Tripoli en Juin 1962, p22. http://www.premier-ministre.gov.dz/fr/documents/textes-de-references/
[2] G.D de Bernis, « **industries industrialisantes et les options Algériennes** », revue tiers monde, N47, Paris, 1971, p554.
[3] G.D de Bernis, « **industrie industrialisations et intégration économique** », Paris, Eco, 1968, p416.

- يجب توفر نظام تخطيطي قادر على توجيه ومراقبة وتنفيذ العملية الاستثمارية؛
- خلق علاقة تكاملية بين التصنيع والزراعة، وهذا لا يتم إلا من خلال إحداث إصلاح زراعي يهتم بتطوير البنية الاقتصادية لهذا القطاع.

رغم وجود شروط من الواجب توفرها لتطبيق نموذج الصناعات المصنعة في الدول النامية، إلا أن الجزائر اختارت اتّباع هذا النهج، وسطّرت مخططات تنموية متتالية تهدف إلى إقامة صناعات قاعدية ضرورية للقطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية؛ فكانت ثلاث مخططات: مخطط ثلاثي (1967-1969)، ومخطط رباعي أول (1970-1973)، ومخطط رباعي ثاني (1974-1977).

بالنسبة للمخطط الثلاثي 1967-1969 والذي كان عبارة عن خطة مُسبّقة، الهدف منها فقط توجيه الاستثمار نحو إنشاء قطاع صناعي،[1] وتزويد البلد بجميع المنتجات الصناعية الضرورية؛ فقد تم توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات مع التركيز على قطاع التصنيع بهدف تحقيق قاعدة صناعية. والجدول الآتي يُوضّح لنا توزيع الاستثمارات خلال الفترة (1967-1973)، والاستثمارات المحققة خلال المخطط الثلاثي (1967-1969).

الجدول 6: الهيكلة العامة للاستثمارات

الوحدة: مليون دج

الفترة / القطاع	الاستثمارات المتوقعة 1967-1973		الاستثمارات المحققة 1967-1969	
	حجم الاستثمار	النسبة%	حجم الاستثمار	النسبة%
الزراعة	4000	15,81	1606	17,60
الصناعة	13500	53,36	4750	52,06
البنى التحتية	2750	10,87	855	9,37
السكن	-	-	249	2,73
التعليم	2400	9,49	704	7,72
التكوين	700	2,77	103	1,13
السياحة	700	2,77	177	1,94
قطاع اجتماعي وإداري	750	2,96	533	5,84
أخرى	500	1,98	147	1,61
المجموع	25300	100	9124	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على rapport du plan quadriennal de l'Algérie (1970-1973), p197

[1] Hamid A.Temmar, « **l'économie de l'Algérie: les stratégies de développement** », Tome1, office des publications universitaires, 2015, p41.

نلاحظ من خلال جدول الاستثمارات العامة أنه تم تقسيم حجم الاستثمارات المقدرة للفترة 1967-1973 والذي قُدِّر بـ 25300 مليون دج على مختلف القطاعات؛ حيث مثّل حجم الاستثمار المقدَّر في القطاع الصناعي أكبر نسبة بـ 53,36% من إجمالي النسب والموافقة لـ 13500 مليون دج. بالمقابل نجد أن القطاع الزراعي مثّل 15,81% من إجمالي النسب الاستثمارية، وهو ما يُمثل حوالي ثُلث ما تم تخصيصه للقطاع الصناعي؛ هذا ما يُؤكد إرادة الدولة الحقيقية للتوجه نحو القطاع الصناعي كقطاع أساسي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من خلال تحقيق عدة أهداف أبرزها تغيير هيكل الإنتاج في الاقتصاد الوطني، والتخفيف من حدة البطالة من خلال خلق فرص عمل، ومضاعفة الإنتاجية والدخل الوطني.

من بين حجم استثماري قُدِّر بـ 25300 مليون دج خلال الفترة 1967-1973، تم استثمار 9124 مليون دج؛ أي 36,06% فقط خلال المخطط الثلاثي (1967-1969) والذي نجد أنه أولى أهمية كبرى للاستثمارات المنتِجة؛ إذ حقق القطاع الصناعي 52,06% مُقابل 17,60% تم استثمارها في القطاع الزراعي، في حين نلاحظ ضُعف الاستثمارات المحققة من باقي القطاعات منها 7,72% لقطاع التعليم و1,13% فقط لقطاع التكوين.

استمر التوجه نحو القطاع الصناعي كإستراتيجية تنموية عملت الدولة على تحقيقها، في إطار إستراتيجية الصناعات المصنعة وذلك من خلال تبني مخططين تنمويين رباعيين؛ إذ حدّد واضعو المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ثلاث خصائص تُشكّل إطار هذا المخطط، وهي:[1]

1. تركيز جهود الاستثمار الصناعي على القطاعات التي من المرجّح أن تخلق بيئتها آثار تصنيع: هدف المخطط الرباعي الأول إلى إنشاء هيكل صناعي متماسك؛ أي مجموعة من الصناعات المترابطة، تعمل على تحديث ما هو موجود وعلى البناء التدريجي للقطاع الصناعي بأكمله، هذا الذي لن يكون له فرصة للنجاح دون اللجوء للأقطاب المركزية، أو أقطاب النمو التي تطرّق إليها فرونسوا بيرو F.Perroux والتي تُعتبر المفتاح الوحيد المفيد لتفسير تطور البلدان الصناعية. لهذا ركّز التقرير العام للمخطط الرباعي الأول على هذه النظرية التي تنطبق بشكل أساسي على النموذج الاشتراكي، وعلى القطبين الرئيسيين في الجزائر، وهما مجمع عنابة لصناعة الصلب ومجموعتا سكيكدة وأرزيو للبتروكيماويات؛ حيث يُعتبر التوزع بين الشرق والغرب حلاً لتخفيف التركيز على الجزائر العاصمة، وإعادة التوازن للتكوين المستقبلي للجغرافيا الصناعية والحضرية في الجزائر.

[1] G.D de Bernis ,« **Le Plan quadriennal de l'Algérie (1970-1973)** », juillet 1971, p200.

بالنسبة للصناعات المشتقة من البتروكيماويات والصلب والميكانيك، تم حل إشكالهما بطريقتين لتكون مندمجة حقا مع ظروف الاقتصاد الجزائري وضرورياته ووسائله. من ناحية وفي مرحلة أولى، استبق المخطط الرباعي تطويرا كبيرا لمواد البناء (ضرورية للمباني الصناعية والإدارية والتعليمية والسكنية). ومن ناحية أخرى، في الوقت نفسه وبطريقة ما يتوقع المخطط الرباعي تطوير المنتجات الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد من أحذية ومنسوجات وورق وصابون ومنتجات صيدلانية. وفي المقابل يتم العمل على إحلال بعض المستوردات؛ بما أن هناك العديد من المنتجات الوسيطة ما تزال بحاجة للاستيراد.

كما نلاحظ من خلال الجدول (7) الذي يُبيّن تقسيم الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية للمخطط الرباعي الأول 1970–1973 أنّ أكبر حجم استثمارات كان للقطاع الصناعي الذي قُدّر بـ 12400 مليون دج؛ أي حوالي 50% من الاستثمارات؛ ما يؤكد ويُوضح التوجه الإنمائي الذي اختارته الجزائر وهو التصنيع.

الجدول 7: الهيكلة العامة للاستثمارات في المخطط الرباعي الأول

الوحدة: مليون دج

الفترة / القطاع	الاستثمارات المتوقعة 1970–1973	
	حجم الاستثمار	النسبة%
الزراعة	4140	14,92
الصناعة	12400	44,70
البنى التحتية	2307	8,32
السكن	1520	5,48
التعليم	2720	9,81
التكوين	587	2,12
السياحة	700	2,52
النقل	800	2,88
قطاع اجتماعي وإداري	2566	9,25
المجموع	27740	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على rapport du plan quadriennal de l'Algérie(1970-1973), p197

يُتيح لنا توزيع استثمارات القطاع الصناعي على الفروع الصناعية، معرفة الفروع التي تم اختيارها لبدء عملية البناء التدريجي للقطاع الصناعي الجزائري. نلاحظ من خلال الجدول (8) الذي يُوضّح

استثمارات الفروع الصناعية للمخطط الرباعي الأول، أنه تمّ تخصيص أكبر نسبة من الاستثمارات الصناعية للصناعات الهيدروكربونية والمناجم بنسبة 43% باعتبارها موارد متوفرة بالبلد عن طريقها يُمكن تحصيل العملة الأجنبية اللازمة لتمويل عملية التنمية، ثم الصناعات القاعدية (الحديد، وصناعات ميكانيكية وإلكترونية، وصناعات كيميائية) بنسبة مقاربة لـ 38,5%. وأخيرا الصناعات الاستهلاكية (صناعات غذائية، ومواد البناء، والمنسوجات...) لتوفير متطلبات الأفراد اليومية.

الجدول 8: هيكلة الاستثمارات الصناعية للمخطط الرباعي الأول

الوحدة: مليون دج

الفترة / الفرع	الاستثمارات الصناعية المتوقعة 1970-1973	
	حجم الاستثمار	النسبة%
المحروقات	4573	36,88
المناجم	700	5,65
الطاقة	735	5,93
الحديد	1900	15,32
صناعات كيميائية	512	4,13
صناعات ميكانيكية وإلكترونية	1275	10,28
المنسوجات	515	4,15
الجلود	60	0,48
صناعات غذائية وزراعية	470	3,79
مواد البناء	940	7,58
صناعات مختلفة	580	4,68
صناعات حرفية	140	1,13
المجموع	12400	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على rapport du plan quadriennal de l'Algérie(1970-1973), p198

2. وجود قيود ومخاطر ناتجة عن التوجه للاستثمار الصناعي: توجد العديد من الصعوبات التي من المتوقع أن تواجهها الجزائر عند تطبيق مخطط التصنيع، نذكر منها أن المشاريع المحددة تتطلب وقتا كبيرا للبدء في عملية الإنتاج، بالإضافة لكونها مشاريع كثيفة رأس المال (صناعات كيماوية، وصناعة الصلب) وبالتالي ستضطر الجزائر لاستخدام أحدث التقنيات المتاحة في العالم والتي تستلزم ضرورة تصدير بعض المنتجات على الأقل في السنوات الأولى؛ لتتمكن من جلب أحدث التقنيات التي تتميز بكِبر حجمها. إضافة إلى ذلك، فإنّ الاستخدام المنتظم لهذه التقنيات الحديثة

يستلزم أيضا زيادة الاعتماد التكنولوجي، وأبرز مظاهرها هو الاستخدام الذي لا غنى عنه لشركات الهندسة الأجنبية.

3. استخدام ديناميكيات العلاقة بين الزراعة والصناعة: دفع مستوى تطور القوى المنتِجة إلى إعطاء الأولوية للتدابير التي من المحتمل أن تزيد أولاً من إنتاجية العمل، شرط حدوث تحسن لاحق في مستويات المعيشة وبالتالي زيادة جديدة في استهلاك المنتجات ذات المنشأ الصناعي. تستند هذه الزيادة الأولية في إنتاجية العمالة، وخاصة في الزراعة، إلى مدى توفّر المنتجات الصناعية في مختلف القطاعات والتي تُعدّ مصدراً للتقدم التكنولوجي؛ لذا اختارت الجزائر منذ البداية سياسة التصنيع الخاصة بها، وتزويد القطاعات التي من المحتمل أن تزود الزراعة بالسلع التي تحتاجها لتحديثها، ويمكن أن يكون لها أقصى تأثير على إنتاجية العمل، والمساهمة في زيادة الفائض المتاح للاقتصاد ككل وتمويله. علماً أنه لضمان نجاح سياسة التصنيع لتنمية الاقتصاد الجزائري، يجب أن يحلّ الإصلاح الزراعي ثلاثة مشاغل دفعة واحدة:

- ضمان ظروف نشاط إنتاجي قادر على التحديث؛
- عكس جاذبية السكان من قِبل المدينة؛
- تهيئة الظروف للتطور السريع للأنشطة الإنتاجية الريفية غير الزراعية أو شبه الزراعية.

ثالث مخطط تنموي أعدّته الدولة منذ الاستقلال هو المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، خُصِّص له حجم استثماري مقداره 110220 مليون دج. توزّعت استثمارات هذا المخطط بين الاستثمارات الإنتاجية المتمثلة في إنتاج وسائل الإنتاج والاستهلاك، والاستثمارات غير الإنتاجية الهادفة لتحسين الإطار المعيشي للسكان؛ حيث ركّز المخطط الرباعي الثاني اهتمامه الواسع على تنمية الصناعة، فخَصّص لها 48000 مليون دج، تدعيما للانطلاقة التي شرع فيها من خلال المخططات التنموية السابقة، بهدف تحقيق قاعدة صناعية وطنية مُحرّكة للتنمية، وذلك من خلال خلق هياكل إنتاج منتجات صناعية متمثلة في صناعات أساسية بالدرجة الأولى؛ إذ خُصّص لها 21860 مليون دج، ما يُشكّل 46% من مجموع الاستثمارات الصناعية، كونها عنصراً كبيراً في تطوير القوى الإنتاجية للمجتمع، تليها 19500 مليون دج للمحروقات وحدها. ويوضّح الجدول الآتي تقسيم استثمارات المخطط الرباعي الثاني بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول 9: استثمارات المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

الوحدة: مليون دج

القطاعات	الاعتماد المالي	النسبة %
الزراعة والري	16720	15,17
الصناعة	48000	43,55
_ **المحروقات**	19500	
_ **الصناعات الأساسية**	21860	
_ **الصناعات التحويلية الأخرى**	4010	
_ **المناجم والطاقة**	2630	
البناء والأشغال العمومية	2730	2,48
القطاع شبه المنتج (سياحة، نقل...)	10500	9,53
الهياكل الأساسية	32270	29,28
مجموع الاستثمارات	110220	100

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص341.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر (1970-1977)

إن زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وبالتالي تأسيس قاعدة صناعية ترتكز عليها إستراتيجية التنمية هو الوجه البارز للمهمة التي رصدت لها إستراتيجية الصناعات المصنعة كل الإمكانيات، وذلك في ظل انطلاق المخططات الاقتصادية مع مطلع سنة 1967، التي تمثلت في ثلاث مخططات تنموية؛ مخطط ثلاثي (1967-1969) اعتُبِر خُطة مسبقة الهدف منها فقط توجيه الاستثمار نحو إنشاء قطاع صناعي، ومخطط رباعي أول (1970-1973) ومخطط رباعي ثانٍ (1974-1977). فهل ساهمت الصناعة في ترقية التنويع الاقتصادي في ظل تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة من خلال مخططات التنمية الرباعية للفترة (1970-1977)؟

الفرع الأول: مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام

بهدف تحقيق تنمية صناعية وإنشاء قاعدة صناعية للاقتصاد الجزائري، اهتمت الدولة بهذا القطاع وخصصت له أكبر نسب استثمارات، فنجد أنه نتجت إمكانات مرتفعة نسبيا لنمو الناتج الداخلي الخام وزيادة ملحوظة في حصة الصناعة في القيمة المضافة الوطنية، كما يُوضحها الجدول (10) الذي يُبين هيكلة القيمة المضافة الوطنية خلال الفترة (1970-1978). نلاحظ من خلال الجدول (10) انخفاض

القيمة المضافة الزراعية باعتبار الجزائر ركّزت اهتمامها على جوانب اقتصادية أخرى أهمها قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع البناء والأشغال العمومية، هذا الأخير الذي اهتمت به الدولة من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية لمشاريع البناء وخاصة منها التي تمس الصناعة. إنّ هذا التراجع في أداء القطاع الزراعي ناجم عن إستراتيجية النمو غير المتوازن التي تبنتها السلطات الجزائرية من خلال حجم الاستثمارات المخصصة لتنمية الصناعات التحويلية؛ التي نمت بمعدل 10,6 سنويا خلال الفترة 1974-1982، في حين أنّ معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام كان 5,1%؛ فهذه الديناميكية في الصناعة التحويلية جعلت من الممكن زيادة حصتها في الناتج الداخلي الخام من 12% سنة 1973 إلى 16% سنة 1979 و16,4% سنة 1985.[1] تم التركيز على تنمية الصناعات التحويلية لِما لها من قدرة على دعم مبدأ التكامل الصناعي من جهة، وطاقة على توسيع الموارد الاقتصادية من جهة أخرى، ثم لأهمية مساهمتها في رفع مستوى الاستهلاك الوطني.

الجدول10 : هيكلة القيمة المضافة الوطنية

الوحدة: %

البيان	1970	1974	1977	1978
الزراعة	8	6,5	5,5	5,5
صناعة تحويلية	9	11	11,5	12
مناجم ومحروقات	39,5	35,5	32,5	33
بناء وأشغال عمومية	10,5	10,5	12,5	13
تجارة	11	9,5	10,5	10
إدارة	17,5	20	19,5	18,5
رسوم وحقوق على الواردات	4,5	7	8	8
الناتج الداخلي الخام	100	100	100	100

المصدر: Hamid A.Temmar, Op.cit, p49

تتيح لنا مساهمة الفروع الصناعية في تكوين الناتج الداخلي الخام من تقييم مدى أهمية الاختيار الصناعي، والذي اختلف من فرع صناعي لآخر تبعاً للأهمية التي يمثلها الفرع الصناعي في الاقتصاد الوطني في الفترة الراهنة؛ حيث نلاحظ من خلال جدول هيكلة القيمة المضافة الصناعية، انخفاض نسب مساهمة المناجم في تكوين الناتج الداخلي الخام لاعتماد الدولة على المحروقات بعد ارتفاع أسعارها بشكل كبير سنة 1973 في السوق العالمية. أما فيما يخص صناعات السلع الاستهلاكية، فنلاحظ أنها أدّت دورا

[1] Hamid A.Temmar, Op.cit, p49.

مُهماً في تكوين الناتج الداخلي الخام إلى غاية سنة 1974، ثم بدأت في الانخفاض بدءا من سنة 1977، مقابل ارتفاع مساهمة الصناعات القاعدية في ذلك؛ إذ بين سنتي 1974 و1978 تم تسجيل معدل نمو القيمة المضافة للصناعات القاعدية أعلى بأربع مرّات من معدل نمو الصناعات الاستهلاكية، وأعلى بثلاث مرّات تقريبا من متوسط معدل نمو القطاع الصناعي ككل، ما يعود إلى أنّ أهداف الدولة في التخطيط تركّز على الصناعات الثقيلة دون الصناعات الخفيفة.

الجدول11 : هيكلة القيمة المضافة الصناعية

الوحدة: %

البيان	1967	1970	1974	1977	1978
صناعة المحروقات	82	79	75	72	72
المناجم	1	1	1,5	1	1
صناعات قاعدية	5	7,5	8,5	11,5	12
صناعات استهلاكية	12	12,5	15	15,5	15
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: Hamid A.Temmar, Op.cit, p50

الفرع الثاني: مساهمة الصناعة في التشغيل

يُعتبر هدف التشغيل وتحسين مستوى المعيشة لدى مجموع السكان أهمّ أهداف إستراتيجية التنمية في الجزائر عبر مخططاتها التنموية، وخاصة الرباعية الأولى (1970-1973) والثانية (1974-1977). لكن بالمقابل نجد أنّ الدولة اتّبعت إستراتيجية تصنيعية تقوم على التصنيع الثقيل الذي يُعتبر أساساً للبنيان الصناعي الوطني لإمكانية تعويضه للاستيراد وكذلك إمكانية إنتاجه مواد أساسية لتوسيع الصادرات؛ إلاّ أنه في الوقت نفسه نجد أنّ التصنيع الثقيل لا يتطلب كثافة عمالية كبيرة.

الجدول 12: تطور العمالة حسب قطاع النشاط (ما عدا الزراعة) 1967-1978

الوحدة: %

قطاع النشاط	1967	1969	1973	1978
الصناعة	14,07	16,79	18,72	19,85
البناء والأشغال العمومية	8,12	8,55	14,51	21,12
النقل	6,06	6,67	6,49	6,35
التجارة والخدمات	36,73	34,83	27,12	22,76
الإدارة	35,01	33,16	33,16	29,91
المجموع	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة 1962-2011، فصل التشغيل، ص51.

نلاحظ من خلال الجدول (12) أنّ نسب تطور العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية متقاربة من سنة إلى أخرى؛ حيث نلاحظ ارتفاعاً في التشغيل في كل من قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية كما يُوضحه الشكل (1)، عكس الانخفاض الطفيف المسجّل في قطاعي الإدارة والنقل، والانخفاض الكبير في قطاع التجارة والخدمات. فقد نصّ التقرير العام للمخطط الرباعي الأول على أنّ "الهدف الرئيسي لإستراتيجية التنمية على المدى الطويل والذي يُعتبر الشغل الشاغل، هو القضاء التام على البطالة المقنّعة من خلال التصنيع الحقيقي للبلد".[1] وعلى الرغم من حجم الاستثمار الكبير الذي وُجّه للصناعة، إلا أنها لم تساهم في التشغيل بنسبة كبيرة؛ وهذا راجع لاختيار نهج الصناعات المصنعة التي تقوم على إستراتيجية تصنيع كثيفة رأس المال عِوض كثافة اليد العاملة.

[1] G.Destanne de Bernis ,« **Le Plan quadriennal de l'Algérie (1970-1973)** », Op.cit, p 206.

الشكل 1: تطور العمالة حسب قطاع النشاط (ما عدا الزراعة) 1967-1978

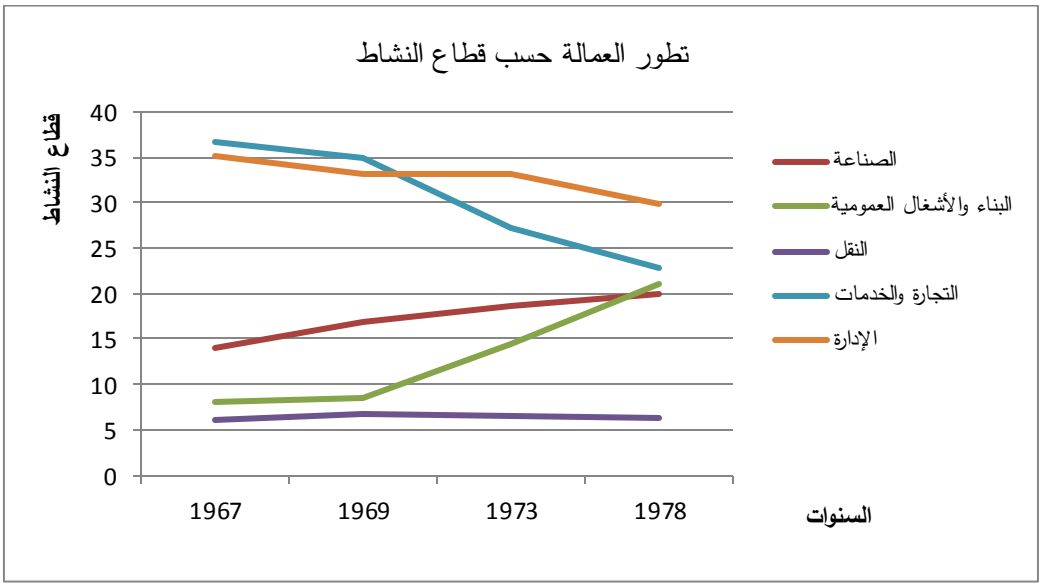

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (12).

نقف على تطور متوسط النمو السنوي للتشغيل الصناعي خلال المرحلة (1970-1979) من خلال الجدول الآتي.

الجدول 13: تطور متوسط النمو السنوي للتشغيل داخل الفروع الصناعية للفترة (1970-1979)

الوحدة: %

الفترة / الفروع	1974-1970	1979-1975
المناجم	7,7	5,6
الطاقة	3,8	5,6
المحروقات	6,3	21,4
الكيمياء والبتروكيمياء	4,7	6,3
مواد البناء	5,5	7
الصناعات الغذائية	17	14
النسيج والجلود	15	18
صناعات المختلفة	24	2,5
الحديد	16	23
المجموع	100	100

المصدر: فوزي عبد الرزاق، "**الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي -دراسة حالة الجزائر**"، 2007/2006، ص 197.

نلاحظ من خلال الجدول (13) تغيُّر متوسّط النمو السنوي للتشغيل داخل الفروع الصناعية بين الفترتين (1970-1974) و(1975-1979)؛ إذ نلاحظ ارتفاع معدّل التشغيل في فرع المحروقات انتقل من 6,3% إلى 21,4%، الحديد انتقل من 16% إلى 23%، وكذا فرع الطاقة الذي انتقل من 3,8% إلى 5,6%. بالمقابل بالنسبة للصناعات الخفيفة كالصناعات الغذائية التي تتميّز بكثافة عمالية، نلاحظ انخفاض معدّل التشغيل فيها (انتقل من 17% إلى 14%) وهو ما يدعّم تفسيرنا السابق المتمثل في اهتمام الدولة بقطاع الصناعات الثقيلة وخاصة قطاع المحروقات.

الفرع الثالث: مساهمة الصناعة في الصادرات

أعلن رئيس الدولة سنة 1968 عن إستراتيجية الدولة في ثلاث خطابات رسمية، أشارت واحدة منها إلى أنه[1] "على الدولة الأقل تطورا إجراء تغيير جذري في هياكل تصديرها، مما يسمح لعائدات التصدير ليس فقط بالتنوع بل أيضا بالزيادة من خلال دمج قيمة مضافة أكبر. بمعنى آخر، بدلا من تصدير المواد بأسعار متدنيةٍ ستُصدِّر البلاد عمل أفرادها. هذا ما تعنيه الصناعة، فالمرحلة الأولى من التصنيع تؤدي إلى فوائد أخرى منها إنشاء سوق محلية وبالتالي تقليل التبعية". من هنا يظهر الدور الكبير للصادرات خارج المحروقات في التنمية الاقتصادية، حيث تُعتبر عنصرا أساسياً داعماً للنمو الاقتصادي، لِما لها من آثار إيجابية على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي. كما تُشكّل الصادرات المكوّن الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة.

الشكل 2: صادرات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1967 إلى 1978

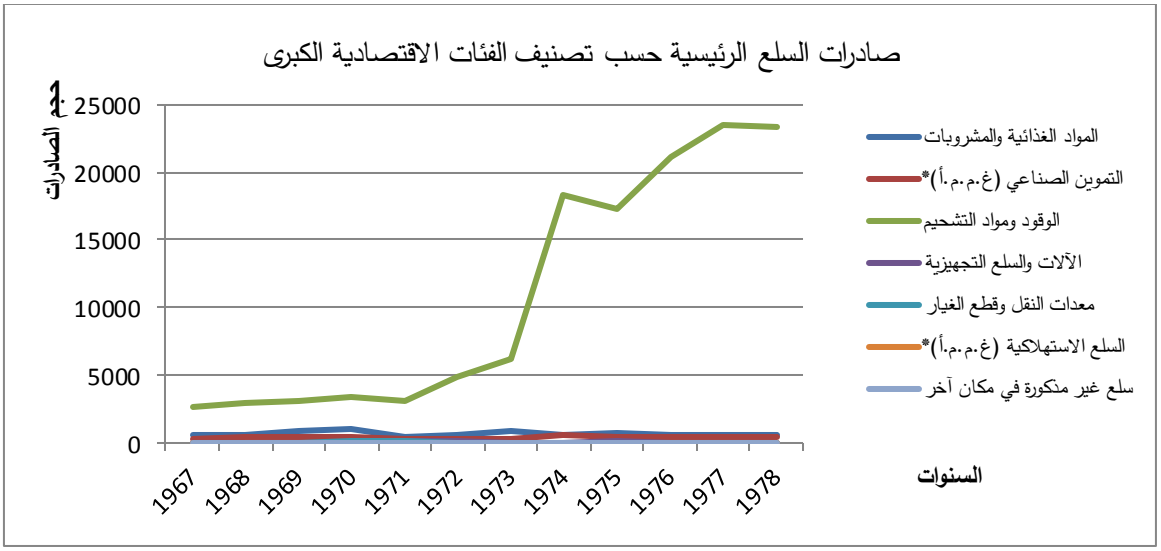

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (1).

[1] Hamid A.Temmar, Op.cit, p 38, 39.

تنوّعت المنتجات المصدّرة حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى بين مواد غذائية وتموين صناعي وآلات وسلع تجهيزية وسلع استهلاكية... طوال الفترة 1967-1978، ولكن نلاحظ من خلال الشكل (2) أنّ صادرات الوقود ومواد التشحيم عرفت حجماً أكبر وتزايداً مستمراً، عكس صادرات المنتجات الأخرى التي تكاد تنعدم لضآلتها. وبالنظر لأهم المنتجات المصدّرة كما يُظهرها الملحق (2) نجد بأنها تركزت في مواد أولية (معدن الحديد، والنفط الخام والمكثف، والغاز الطبيعي المميع، وغاز البترول المميع، والفوسفات)، وبعض المنتجات الحديدية ومواد غذائية (تمور، وحمضيات وخمور). ما يدل على تركيز الصادرات وعدم تنوعها، كما أنّ هذه الصادرات تقريبا في اتجاه جغرافي واحد (خاصة في السنوات الأولى)، وهي فرنسا المستعمِرة، التي هدفت إلى عدم السماح بإقامة صناعة وطنية متطورة، وعارضت كل المعارضة أي اتجاه في سياسة الجزائر نحو التصنيع، عاملة على إبقائها مصدراً للمواد الخام لتلبية حاجات البلدان المتقدمة، ما جعلها في حالة تبعيةٍ دائمة (الملحق 3).

هذا ما يؤكد أنّ عملية تنمية الصادرات لم يكُن الهدف منها تحقيق تنمية اقتصادية بتنويع الصادرات ومنافسة المنتجات في الأسواق الدولية، وإنما تمّ تحرير التجارة الخارجية واتخاذ إجراءات تحفيزية لرفع حجم الصادرات فقط لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات، والخروج من دوّامة المديونية التي تسبّبت في اختلال التوازن الاقتصادي بشكل عام لقلة الموارد من العملة الصعبة. فمع تزايد احتياجات التصنيع في ظل تبني إستراتيجية التصنيع الثقيل، وتزايد حاجيات السكان من السلع الاستهلاكية، وعدم قدرة القطاع الإنتاجي المحلي على تأمينها تم اللجوء إلى الاستيراد.

الشكل 3: واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1967 إلى 1978

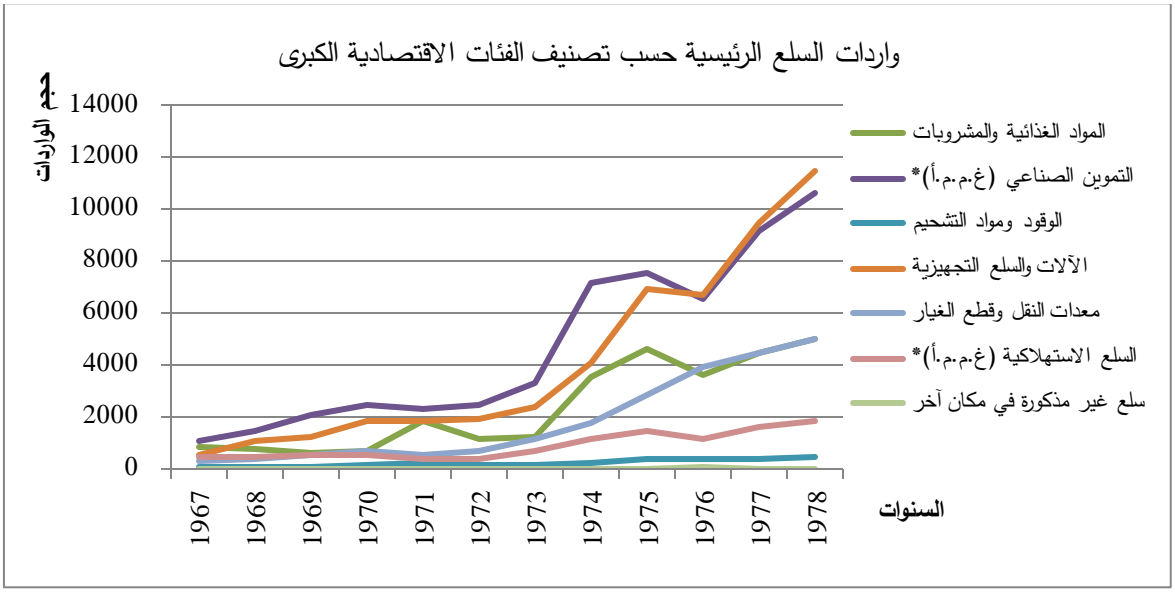

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (4).

نلاحظ من خلال الشكل (3) أنّ هيكل الواردات، ارتبط بمتطلبات التصنيع الذي انطلق مع بداية المخطط الرباعي (1970-1973)، حيث ازدادت الواردات من الآلات والسلع التجهيزية كالمعدات الإلكترونية والعتاد الكهربائي، والسلع الوسيطية (سلع نصف مصنعة ومواد أولية) كالمطاط، والخشب، والورق، والنسيج، طوال فترة تنفيذ إستراتيجية التصنيع الثقيل. بالإضافة إلى تزايد الواردات من السلع الغذائية بانتظام منذ سنة 1967 (كالحليب، والحبوب، والزيوت، والسكر، والقهوة)، وذلك لسدّ الحاجيات من هذه المواد التي لم يستطع الإنتاج الزراعي تلبيتها وتحسين مستوى الاستهلاك العائلي (أهم المنتجات المستوردة بالملحق 5).

ما يمكن استخلاصه أنّ النمو المستمر الذي عرفته الواردات لمختلف السلع والمنتجات خلال هذه المرحلة، والذي يُفسّر عدم قدرة الجزائر على تحقيق الإنتاج اللازم من هذه المواد، زاد من تفتّح الاقتصاد الجزائري على الخارج، وبالرغم من أنّ الهدف المنشود تمثّل في الحد من التبعية الاقتصادية، إلا أنّ تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة في هذه الفترة زاد من حِدّتها. أما فيما يخص عدم تنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1970-1978) وتركّزها في المحروقات بشكل كبير وبعض المنتجات المحدودة، يعود إلى عدم السيطرة على الجهاز الإنتاجي من جهة، ومن جهة أخرى إلى تطبيق إستراتيجية تصنيع ثقيل في المراحل الأولى من عملية التنمية دون الأخذ بعين الاعتبار القدرات التقنية والمواد الأولية والنصف مصنعة المتوفرة في الجزائر؛ مما أجبرها على الاستيراد لتلبية احتياجات كل القطاعات، وهذا ما يتعارض مع فكرة التكامل بين القطاعات الاقتصادية التي يقوم عليها النموذج الجزائري للتصنيع.

المطلب الثالث: نتائج إستراتيجية الصناعات المصنعة

اتصف الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة بكل مظاهر التخلف على مستوى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث رأت الجزائر كسائر الدول النامية أنّ الاهتمام بالقطاع الصناعي هو النهج الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة والنهوض بالاقتصاد الوطني؛ فكان الاهتمام مكثفاً بالقطاع الصناعي في إطار إستراتيجية الصناعات المصنعة، ومن خلال المخصصات الاستثمارية لهذا القطاع ضمن المخططات التنموية؛ حيث كان من المفترض، أنه في نهاية السبعينيات، بمقدور الصناعة الوفاء بحاجياتها وحاجة الزراعة من وسائل الإنتاج، والقضاء على البطالة، والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للسكان.

الفرع الأول: نتائج استثمارات الفترة التنموية الأولى

حاز القطاع الصناعي على مكانة بارزة ضمن حصص الاستثمارات للقطاعات المنتِجة، من منطلق أنّ قوة اقتصاد البلد هو بغزارة إنتاجه، وكذلك بُغية تحقيق هدف إستراتيجية الصناعات الثقيلة من خلال إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، وبذلك تنويع الاقتصاد الوطني. رغم ضعف المردودية الاستثمارية بسبب ضعف التحكم في التسيير، وانعدام إمكانيات النمو الذاتي في جميع المجالات على الأخص المالي والتقني، تمكّنت الدولة من إرساء قاعدة صناعية معتبرة؛ حيث يُشير الجدول (14) إلى أنّ القطاع الصناعي سجّل نسبة إنجاز تقدّر بـ 87,6% من إجمالي الاستثمارات المُنتِجة خلال المخطط الرباعي الثاني مقارنة بنسبة 82,7% محقّقة خلال المخطط الرباعي الأول. يعود ذلك إلى تطور قدرات التصنيع في مجال اهتمام الإستراتيجية المتمثل في الصناعات الثقيلة؛ إذ مثّلت الاستثمارات الفعلية في قطاع الصناعات الأساسية ما نسبته 38,38% من مجموع إنجازات القطاعات الصناعية، بعد قطاع المحروقات بنسبة 48,55% ثم تليها الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 6,68% التي ترجع أسباب تأخرها إلى التخلف الكبير في إنجاز الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية التي تُعتبر قطاعاً يسند القطاع المُنتِج بقوّة.

الجدول 14: الاستثمارات المنتِجة 1970-1979

الوحدة: مليون دج

المخططات / استثمارات القطاعات	المخطط الرباعي الأول 1970-1973		المخطط الرباعي الثاني 1973-1977		1978-1979
	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	الإنجازات
الفلاحة	4140	4350	12005	8913	3259
الصناعة	12400	20803	48000	63100	66864
مجموع الاستثمارات المنتجة	16540	25153	60005	72013	70123
المجموع الكلي للاستثمارات	27740	36297	110210	93200	106759

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Hocine Benissad, «**la réforme économique en Algérie (ou l'indicible ajustement structurel)**», 2ème édition, office des publications universitaire, 1991, p17

أمّا فيما يخص استثمارات سنتي 1979/1978 التي تمثل مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترة تنفيذه مع نهاية سنة 1977، والمخطط الخماسي الأول، الذي بدأ تنفيذه سنة 1980، وكذلك فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني؛ فنلاحظ استحواذ القطاع الصناعي على أكبر حجم استثماري بين الاستثمارات المُنتِجة خلال المرحلة التكميلية؛ ما يدلّ على تطور قدرات الإنجاز بقوة كبيرة،

لأن الرقم الاستثماري السنوي قفز من 20803 مليون دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 66864 مليون دج خلال المرحلة التكميلية 1979/1978.

الفرع الثاني: هيكل الإنتاج للفترة التنموية الأولى

تمكنت الصناعة من خلق سوق للعمالة وللاستهلاك جديدين، وأيضا خلقت ديناميكية جديدة في النظام الاقتصادي. فقد ضم القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة التنموية الأولى، جملة من الفروع أو القطاعات كانت تنشط في الساحة الاقتصادية، وقد حددت القطاعات كالآتي:[1]

1. قطاع الطاقة والصناعات البتروكيماوية:

تضمن هذا القطاع مؤسستين هما سونطراك وسونلغاز، وكذلك معهدين للتكوين، وعدة مدارس ومراكز تقنية، وقد اشتغل القطاع في المجالات الآتية:

- التنقيب والحفر عن مصادر المحروقات؛
- إنتاج ونقل المحروقات الخام؛
- تحويل أولي للمحروقات (التمييع والتكرير)؛
- تحويلات لاحقة (مواد أولية للمنظفات والأسمدة بما فيها الأسمدة الفوسفاتية)؛
- إنتاج الكهرباء، وتوزيع المحروقات ومشتقاتها في الأسواق الخارجية؛
- توزيع الكهرباء والغاز ومشتقات البترول في الأسواق الداخلية.

2. قطاع الصناعات الثقيلة:

تضمن خمسة مؤسسات تنشط في المجالات الآتية:

- البحث والتنقيب عن المواد المنجمية واستغلالها (باستثناء المحروقات)؛
- تعدين الحديد والمعادن الأخرى مع نشاطات التحويل الأولي؛
- الإنشاءات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية؛
- تصميم وصناعة سلع التجهيز؛
- الخدمات والدراسات والأعمال المرتبطة عادة بالنشاطات السابقة.

3. قطاع الصناعات الخفيفة:

لقد ضم حوالي 11 مؤسسة تعمل في النشاطات الآتية:

- الصناعات الغذائية (السكر والمواد الدسمة والمصبّرات والمشروبات وتحويل الحبوب)؛

[1] جليد نور الدين وبوعافية رشيد، مرجع سابق، ص 160، 161.

- التبغ والكبريت؛
- المنسوجات والألبسة الجاهزة والجلود والأحذية؛
- الكيمياء والخشب والفلين والورق؛
- الصناعات التقليدية ومعدات البناء؛
- الخدمات والدراسات والأشغال التي ترتبط عادة بالنشاطات السابقة.

في إطار تنشيط مختلف القطاعات والفروع الصناعية، عمل القطاع الصناعي على جذب القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة القطاع الزراعي. يُوضّح الجدول (10) القيمة المضافة الوطنية لمختلف القطاعات الإنتاجية؛ أين نلاحظ ارتفاعا مستمراً في القيمة المضافة للصناعات التحويلية؛ إذ ارتفعت من 9% سنة 1970 إلى 12% سنة 1978، وبالمقابل نلاحظ انخفاضا مستمرا في القيمة المضافة الزراعية من 8% سنة 1970 إلى 6,5% سنة 1974، ثم استقرّت عند 5,5% إلى غاية سنة 1978. فرغم أنّ وضع سياسة فعالة للتنمية الزراعية شرطا أساسياً ومطلقاً لنجاح سياسة التصنيع، إلا أننا نجد أنّ السياسة الزراعية الجزائرية تخلّفت عن سياستها الصناعية، وهو ما أدى إلى تراجع حقيقي للقطاع مع سلسلة كاملة من الظواهر التراكمية، في ظل التطور السريع، أبرزها الحدّ من بعض الصادرات الزراعية، وتسارع الهجرة الريفية، والبطالة... وبالتالي لم تتمكن الصناعة من أن تكون منفذا للزراعة، ولا الزراعة تمكّنت من أن تكون منفذا للصناعة الجزائرية.

أولا. الزراعة باعتبارها منفذاً للقطاع الصناعي

تحتاج الزراعة في تنمية قدراتها الإنتاجية إلى الصناعة عن طريق التموين منها بوسائل العمل الصناعية كالجرارات والأسمدة والمبيدات الحشرية وتجهيزات الري، إلاّ أنّنا نجد أنّ الفترة 1969-1978 تميّزت بضُعف تلبية الصناعة لمتطلبات الزراعة، على سبيل المثال كان معدل تغطية احتياجات الأسمدة الوطنية 58%.[1]

ثانيا. الصناعة باعتبارها منفذاً للقطاع الزراعي

تُعتبر نسبة الغلاف المالي الموجه للاستثمار في قطاع الفلاحة ضعيفة جداً إذا ما قورنت بالقطاع الصناعي، وبالتالي هذا ما تسبب في تدهور الصناعات الغذائية لأن إنتاج القطاع الزراعي محدود، باعتبار الدولة مهتمة بتنمية القطاع الصناعي، ومن ثمّ لا يمكنه توفير منتجات وسيطة للقطاع الصناعي. على سبيل المثال نجد أن الإنتاج الوطني من الزراعات الصناعية (الطماطم المصنعة واللفت

[1] Mekideche Mustapha, « **le secteur des hydrocarbures: quelle contribution au développement économique et social de l'Algérie** », Tiers-Monde, tome 21, n°83, 1980, Algérie 1980, p521.

السكري والتبغ) قد ارتفع بين المخططين الرباعيين الأول والثاني، ورغم الجهد الذي بذلته الدولة من أجل تنمية زراعة الشمندر السكري كمادة أولية أساسية لصناعة السكر، إلا أنّ الكمية المنتجة غير كافية لإشباع حاجات صناعة السكر الوطنية مما اضطر الدولة إلى استيراد كميات متزايدة من السكر؛[1] وذلك لأنّ صناعة السكر سجّلت عجزاً في تغطية الطلب الكلّي بنسبة 94%، إضافة إلى صناعات غذائية عديدة سجّلت بدورها عجزاً بنسب متفاوتة كما يوضّحها الجدول (15)، وهو ما دفع بالدولة إلى تغطية هذا العجز عن طريق اللجوء إلى الاستيراد من الخارج في شكل سلع جاهزة.[2]

الجدول 15: الإنتاج الصناعي الغذائي للفترة 1974- 1979

الوحدة: مليون دج

البيان	1974	1976	1977	1978	1979	% تغطية الطلب الكلي
الدقيق	1490	1520	1540	1571	1572	%60
العجائن الكسكسي	69	70	71	80	81	%77,6
الزيت الصناعي	199	200	202	224	217	%7
السكر	111	130	132	131	140	%6
مصبرات الفواكه	60	60	60,9	62,1	63	%51
مصبرات الطماطم	43,5	45	45,5	50	50,9	%75
الحليب الجاف والطازج	513,9	514	514,9	516	514	%65

المصدر: فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص93.

الفرع الثالث: ضُعف نتائج إستراتيجية الصناعات المصنعة

بالرغم من المكانة التي مُنحت للتصنيع خلال مخططات التنمية، إلا أنه لم يحقق الأهداف التي تمّ تسطيرها قبل البدء في تنفيذ إستراتيجية الصناعات المصنعة، وبقي الاقتصاد الجزائري في نهاية السبعينيات يعاني من فجوات ونواقص واختلالات داخلية. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أنّ الجزائر بلدٌ نامي نال استقلاله السياسي حديثا، وبالتالي في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها؛ يصعُب عليه تغييرها باستقطاب تنمية صناعية تقوم على الصناعات الثقيلة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للأسباب الآتية:

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص297.

[2] فوزي عبد الرزاق، "**الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص93.

- ارتفاع تكاليف الصناعة المصنعة باعتبار مشاريعها الصناعية ضخمة جدا؛
- نقص المهارات والكفاءات البشرية، فقد تم العمل على تحويل الجزائريين من فلاّحين إلى صناعيين وبالتالي تحويل جذري للبنية الاجتماعية؛
- ضيق السوق المحلية وعدم قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة؛
- غياب التكامل بين القطاعات؛ ففي طريق البحث عن استقلالية صناعية تم خلق تبعية غذائية.

رغم الاستثمارات الضخمة الموجهة للصناعة في الجزائر خلال المخططين الرباعيين (1970-1977)، إلا أنّ نتيجة الإستراتيجية الصناعية لهذه الفترة تميزت بتناقضات عِدّة نذكر أهمها في الجدول الآتي.

الجدول 16: نتائج تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة

النتيجة الإيجابية	النتيجة المناقضة
إنشاء مجمعات صناعية كبيرة جدًا يمكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قويّ	تم تبديد القدرات الإنتاجية الزراعية في واقع اقتصادي يغلب عليه النشاط الزراعي
زيادة حجم وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي	نقص الإنتاجية والتوجه إلى الاستيراد لتلبية حاجيات الأفراد المتزايدة
ارتفاع حصة الصناعة من القيمة المضافة الوطنية	ارتباط القيمة المضافة الصناعية بتراكم رأس المال الناتج عن قطاع المحروقات وليس بتحسّن الإنتاجية
هدفت إلى الحد من التبعية الاقتصادية للخارج	لجوء القطاع الصناعي إلى الأسواق الخارجية لاستيراد احتياجات التصنيع وحاجيات السكان من السلع الاستهلاكية
اعتماد تكنولوجيا وتقنيات عالية المستوى في ظل تبني إستراتيجية تصنيع ثقيل تقوم على الصناعات كثيفة رأس المال	البقاء على مستوى عال من البطالة خاصةً البطالة المقنعة
ميزان مدفوعات إيجابي	مديونية داخلية وخارجية عالية
الاعتماد على القطاع العام وإعطائه الأولوية باحتكار الإنتاج وبالتالي غياب التنافسية	إهمال وتهميش القطاع الخاص وهو ما يعني شل جزء من القدرات الوطنية التي بإمكانها المساهمة في التنمية الاقتصادية والصناعية.

المصدر: من إعداد الباحثة.

كل هذه التناقضات ترجع إلى تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة رغم عدم توفر بعض شروطها بالبلد، نذكرها:

- عدم توفر سوق كبيرة الحجم في الجزائر، نظرا لحداثة استقلالها، ولأنّ الاستعمار لم يسمح بقيام صناعة وطنية متطورة، بل عمل على إبقاء الصناعة في الجزائر مصدرا للمواد الخام لتلبية احتياجاته واحتياجات الدول المتقدمة؛
- تحديد إستراتيجية تصنيع تقوم على التصنيع الثقيل؛ أي إنتاج الصناعات المصنِّعة دون تحديد أنواع الصناعات بدقّة، والصناعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية الكبيرة، والقادرة على النهوض بالقطاع الصناعي، ومن ثمَّ النهوض بالاقتصاد الجزائري، وبالتالي اختلال شرط إحداث تنظيم فعال لانتشار الآثار التصنيعية؛
- عدم توفر نظام تخطيطي قادر على توجيه ومراقبة العملية الاستثمارية، نظرا لحداثة عهد البلاد بنظام التخطيط، فقد حدثت تطورات مهمّة من جانب سياسة التخطيط خلال هذه الفترة؛
- لم تعمل الجزائر على خلق علاقة تكاملية بين القطاعين الصناعي والزراعي، لتخلّف السياسة الزراعية عن سياساتها الصناعية، ويؤكد ذلك حجم الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعي الذي كان أضعف بثلاث مرات من حجم الاستثمار الموجه للقطاع الصناعي ضِمن مخططات التنمية الثلاثة الأولى.

نجد أنّ واقع الصناعة الجزائرية نهاية السبعينيات من القرن الماضي يُشير إلى الضُعف وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية، مما جعلها صناعة قاصرة عن قيادة الحركة التنموية، وبالتالي غير قادرة على الاستمرار والمنافسة؛ الأمر الذي يفرض إعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، حتى تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الصناعية الجديدة

يُعتبر تطور القطاع الصناعي عاملا مهماً في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد الوطني على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات معيّنة تساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام، كما هو الحال في ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الجزائر، وبالتالي فالتطور الصناعي يُقلّل من هذا الاختلال عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يُسهم بشكل مهم في تكوين الناتج الداخلي الخام، وفي التشغيل وفي الصادرات، خاصة وأنّ نشاطات هذا القطاع تتسم بالتنوُّع الكبير في حالة تطوره، وما يترتب على ذلك من تنويع الهيكل الإنتاجي والصادرات وتقليل المخاطر التي يُمكن أن ترافق ضُعف التنوع في حالة عدم تطوُّر القطاع الصناعي.[1]

المطلب الأول: التعريف بالإستراتيجية الصناعية الجديدة

أولت الدولة الجزائرية بداية الألفية الثالثة اهتماما خاصا بالقطاع الصناعي، الذي يُعتبر تفعيله مكسبا مهما للدولة من خلال إمكانية مساهمته في هيكلة بُنية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق الدولية؛ إذ يُعتبر تحقّق هذه الأهداف صعب المنال دون وضع إستراتيجية صناعية تأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري. فما هو واقع القطاع الصناعي غداة صياغة الإستراتيجية الصناعية الجديدة؟ وما هو محتوى الإستراتيجية الصناعية الجديدة؟

الفرع الأول: تطور القطاع الصناعي ابتداء من 1980

تميزت الفترة 1980–1989 بتطبيق مخططين خماسيين مهمّين من حيث الاستثمارات البالغة أكثر من 715 مليار دج،[2] ومن حيث المدة الزمنية لكل مخطط التي هي خمس سنوات مقارنة بثلاث سنوات أو أربع سنوات لكل مخطط من المخططات السابقة. تم تقسيم قيمة الاستثمارات لهذه الفترة على المخططين بنسبة 42% و58% على التوالي؛ حيث شهدت هيمنة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بنسبة 21,6% خلال المخطط الخماسي الأول (1980–1984) لترتفع إلى 24,3% في المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)، وذلك بهدف تنمية وتطوير الصناعات لتغطية حاجيات وسائل الإنتاج للمواد الوسيطة، وتشجيع الصناعات الاستهلاكية على التطور، وبالتالي تقليص فاتورة الواردات.

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص233، 234.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص5.

سيطر قطاع المحروقات على مساهمة القيمة المضافة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-1984؛ أين تراوحت بين 30% و38%، لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة خلال الفترة 1986-1988 إلى أدنى المستويات؛ أين تراوحت بين 17% و20%.[1] ويعود السبب إلى الأزمة النفطية التي تسببت في ركود وجمود في كل القطاعات الاقتصادية وتعمق في العجز في مختلف الموازين، هذا ما دفع الجزائر إلى الدخول في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي هدفت إلى تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل الانتقال من نظام اشتراكي إلى نظام رأسمالي. فقد شهدت هذه المرحلة عدة إصلاحات اقتصادية، أهمها إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية، من خلال تجزئة المجمعات الصناعية الكبرى إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير، وتخلّت الدولة بذلك عن دعم مؤسساتها الصناعية. إلا أنّ تراجع مداخيل الدولة نتيجة انهيار أسعار البترول تسبب في حدوث خلل في تقدير الإمكانيات التمويلية للمشاريع التنموية المبرمجة؛ الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل.

قررت الحكومة اعتماد آليات اقتصاد السوق للنهوض بالقطاع الصناعي، بعدما تمّ التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي سنوات التسعينيات، من بينها الخوصصة ومشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترحة والمدعومة مِن قِبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك بهدف الاندماج في نظام اقتصاد السوق الذي يُعتبر فيه القطاع الصناعي محرك النمو وممولّ التنمية. في إطار تطبيق آليات اقتصاد السوق، تم غلق العديد من المؤسسات، نتيجة قيام الدولة بسحب حمايتها لهذه المؤسسات، فكان القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً، ذلك أنّ نسبة 54% من عمليات حلّ المؤسسات كانت في القطاع الصناعي كما يظهرها الجدول الآتي.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل المحاسبة الوطنية، ص 234.

الجدول 17: عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها (إلى 30 جوان 1998)

القطاع القانوني / القطاعات الاقتصادية	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال العمومية	54	195	-	249
الخدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.

تسببت برامج الإصلاح الاقتصادي في غلق العديد من المؤسسات وهي العملية التي كانت سلبية على التشغيل؛ حيث أدت إلى تخفيض عدد كبير من العمال. في حين تراجع إنتاج المؤسسات العمومية الباقية بشكل مستمر، والتي ظلت تمارس أنشطتها بعيدا عن الكفاءة الإنتاجية وبعيداً عن حماية الدولة لها، كما يوضحها الجدول (18).

الجدول 18: تطور إنتاج القطاع الصناعي العام في الجزائر في الفترة (1994-2000)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة	-8,5	-0,5	-8,6	-7,2	+5,2	-1,5	-2,3

المصدر: بن مسعود عطاالله، "**النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1970- 2015**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد10، جوان 2016، ص96.

استمر تسجيل القطاع الصناعي العمومي لنسب نمو سالبة مقارنة بالقطاع الصناعي الخاص الذي نما بمعدل 1,84% طيلة الفترة 2000-2006، هذا الأخير الذي بالرغم من تسجيله لنسب نمو إيجابية، إلا أنه يُعدّ غير كاف بالنظر للقدرات الحقيقية التي يملكها هذا القطاع.

الجدول 19: نمو القطاع الصناعي حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2006

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
% نمو الإنتاج الصناعي العام	67,95	66,30	65,22	63,59	61,70	59,20	57,29
نسبة التغير	-	-1,7	-1,1	-1,6	-1,9	-2,5	-1,9
% نمو الإنتاج الصناعي الخاص	32,05	33,70	34,78	36,41	38,30	40,80	42,71
نسبة التغير	-	1,7	1,1	1,6	1,9	2,5	1,9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة 1962-2011، فصل المحاسبة الوطنية، ص236، 237.

الفرع الثاني: الحاجة إلى إستراتيجية صناعية

اختارت الجزائر نهج الإستراتيجية الصناعية الجديدة (NSI) بغرض دعم وتحسين أداء المؤسسات لتحذو حذو المؤسسات الأجنبية. وبما أنّ تصدير المحروقات لم يعُد يُشكل عاملاً حاسماً في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، فإنّ تحديد إستراتيجية صناعية جديدة تهدف إلى تنمية صناعية وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل الصادرات ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، أصبح أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد حتى يستطيع القطاع الصناعي المشاركة مع القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الجزائري. فالبحث عن إنتاجية اقتصادية عالية يعني إطارا إستراتيجياً للتنمية الصناعية مرنا ومتوافقا،[1] تنطوي صياغته وتنفيذه على تدخل وتعاون كل من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية ومديري الأعمال، منظماً حول أهداف متوسطة وطويلة الأجل، تستند إلى معرفة كاملة بالقطاعات وقدرتها الصناعية الفعالة، في ظل توفر شروط تحقيق صناعات ذات قيمة مضافة عالية.

وبالتالي يمكن تبرير هذه الإستراتيجية بثلاثة أسباب رئيسية:[2]

- سيطرة صادرات المحروقات على النمو الاقتصادي الوطني؛
- تراجع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام؛
- فشل الشراكة وعملية الخوصصة.

[1] http://www.mdipi.gov.dz/?Necessite-d-une-strategie, consulté le 19/05/2018.
[2] Boukhdouni Ouahiba, «**la nouvelle stratégie industrielle (NSI) en Algérie: réalités et perspectives**», revue Recherche économique et managériales, N°16, décembre 2014, p3.

الفرع الثالث: المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة

اختتم المشروع الخاص بإستراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة الوطنية نِتاج عِدّة جلسات وطنية للصناعة (ANI) أيام 26، 27 و28 فيفري 2007، بتحديد التوجهات الأربع المهمّة الآتية:[1]

- تبنّي إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- ضرورة سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات.

تندرج الإستراتيجية الصناعية الجديدة ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة، وتهدف إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة للتوسع الدولي. فالإستراتيجية الصناعية الجديدة ترسم آفاقا واضحة لإعادة الانتشار الصناعي، تعهّدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار على تنفيذها؛ حيث تقوم الإستراتيجية على أربعة محاور:[2]

- الانتشار الصناعي القطاعي والمكاني؛
- سياسات التنمية الصناعية؛
- السياسات الاقتصادية الكلية وتدابير التحول الهيكلي؛
- سياسات مرافقة المؤسسات.

أولا: الانتشار الصناعي القطاعي والمكاني

يتمثل الانتشار الصناعي في كل من الانتشار القطاعي والفضائي للصناعة، الذي يهدف إلى إجراء تحويلات صناعية، وتثمين المواد الأولية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة لتكثيف النسيج الصناعي، من خلال الاهتمام بالقطاعات ذات القيمة المضافة العالية واستغلال الحيّز المكاني بتطوير وتنمية المناطق الصناعية القريبة من هياكل البحوث والتدريب والخبرة. فتشخيص الهيكل الصناعي يُبيّن أنّ الأنشطة الإنتاجية تتركز في عمليات استخراج الموارد الطبيعية وعمليات تحويلية تقتصر في التجميع والتعبئة، وفي هذا السياق يهدف الانتشار الصناعي إلى:

[1] قوريش نصيرة، "**أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، جامعة الشلف، الجزائر،ص 94.

[2] Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, « **Stratégie et politiques de relance et de développement industriels** », synthèse, p 14-47.

- تنشيط العمليات الصناعية لنقل البلد من مُصدِّر للمواد الأولية إلى بلد منتج ومصدِّر لمنتجات مُصنّعة عالية التكنولوجيا؛
- ترقية الصناعات الجديدة التي يُعتبر البلد متخلفاً فيها، كصناعة السيارات والصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا الجديدة؛
- ترقية المناطق الصناعية التي تحقق الشروط لربط شبكي للمؤسسات والاستغلال المشترك للاقتصاديات الخارجية، والارتباط العملي بين المؤسسات والجامعات ومراكز البحث.

I. الانتشار القطاعي:

يقوم الانتشار القطاعي على تحديد الفروع والقطاعات الصناعية بالإضافة للأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، حيث لا يتم استبعاد باقي الأنشطة الصناعية في إطار مبدأ حرية إقامة المشاريع وتحمّل المخاطر من طرف صاحب المشروع. فقد تم تحديد ثلاث مجموعات من الفروع التي تهدف إلى تحقيق التنمية، نذكرها:

- صناعات تتم تنميتها من خلال تحويل المواد الأولية، منها البتروكيماويات، صناعات الحديد والصلب، الصناعات المعدنية غير الحديدية (الألومنيوم) ومواد البناء؛
- صناعات تتم تنميتها من خلال إعادة تركيب الصناعات القائمة، مثل الصناعات الكهربائية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، الصناعات الزراعية–الغذائية وصناعات السلع الرأسمالية، بالإضافة للصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية (ISMME)؛
- صناعات سجل فيها البلد تأخرا مقارنة بالدول المجاورة. حيث تم اختيار فرعين من الصناعات هما صناعات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة السيارات.

II. الانتشار المكاني:

تم تحديد مناطق صناعية وأقطاب نمو على أساس توفر البنى التحتية والقُرب من الجامعات ومراكز البحث والتطوير، وبالتالي قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستعادة وتطوير القطاعات التي تحتاجها البلاد، وهي كالآتي:

- مناطق تنمية صناعية مُدمجة: (ZDII) Zones de Développement Industriel Intégrées
  بكل من الولايات: الجزائر، البليدة، وهران–مستغانم، سطيف–برج بوعريريج، غرداية–حاسي الرمل، عنابة، بومرداس–تيزي وزو.
- أقطاب نمو تكنولوجية: Technopôles
  الجزائر (سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس.

– مناطق متخصصة: Zones spécialisées

أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.

تم توزيع الصناعات على مختلف المناطق بالقطر الجزائري، وبالتالي من الممكن تحقيق نمو صناعي بتخصص كل منطقة في قطاع معين ونجاحها فيه.

ثانيا: سياسات التنمية الصناعية

تغطّي سياسات التنمية الصناعية أربع مجالات كبرى نذكرها:[1]

1. تأهيل المؤسسات:

يُعتبر قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مُكثّفا للنسيج الصناعي عن طريق أنشطة المناولة، كما يُعتبر عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر. في ظل الانفتاح المتزايد على العالم الخارجي يتوجب تدخل الدولة والمؤسسات الكبيرة من خلال سياسة عمومية لمتابعة تأهيل المؤسسات بهدف تمكين الصناعات التي تحقق إحلالا للواردات، والصناعات التي تساعد على تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات وأيضا الصناعات التي تجلب ابتكارات تكنولوجية أو منتجات جديدة تؤثر على النمو الاقتصادي مستقبلا من المنافسة، وفي هذا الصدد يتعين ضرورة إنشاء هيئة تقوم بـ:

– تنسيق سياسات إعادة تأهيل المؤسسات؛

– ضمان متابعة وتقييم التنفيذ وضمان اليقظة الإستراتيجية؛

– إنقاذ المؤسسات التي تُعاني من الصعوبات والتي لها إمكانيات مهمّة تستحق إعادة النظر فيها.

2. تنمية الموارد البشرية:

تستند السياسة الصناعية الجديدة في الأساس على رأس المال البشري؛ حيث يُعتبر غيابه بمثابة مكابح للامتصاص التكنولوجي وحاجز أمام الاندماج في الاقتصاد الدولي. وتتضمن سياسة تنمية الموارد البشرية المقترحة أربع إستراتيجيات نذكرها:

– تنويع قنوات التكوين والتدريب بإشراك كافة الأطراف الفاعلة الاقتصادية؛

– استحداث نظام جديد للحوافز والإعانات والمساعدات العمومية لعروض التكوين والتدريب (إعانات ضريبية وإعانات مالية لمؤسسات التدريب...)؛

[1] Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, « **Stratégie et politiques de relance et de développement industriels** », Op.cit, p25- 39.

- مطابقة المؤهلات مع احتياجات السوق؛
- التقييم المهني والتقني.

يُمكن توقع تأثيرٍ إيجابي لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي على أفراد المجتمع، وبالتالي الحدّ من هجرة الأدمغة بشكل كبير.

3. سياسات دعم الابتكار:

بعد أن كان التفكير في أنّ استيراد الأجهزة والأنظمة جاهزة وكاملة يُمكِّن من إتقان التقدم التقني، اقترحت الإستراتيجية الصناعية تطوير نظام وطني للابتكار (SNI) هدفه الأساسي هو توفير الوسائل التي من خلالها تُنتج البلاد تدريجيا تقنيات جديدة لزيادة النمو الاقتصادي، حيث يكون تنفيذ وتطوير هذا النظام من مسؤولية السلطات العليا للدولة.

4. سياسات التكامل وملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تُعتبر ديناميكية ملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصال جزءا من الإستراتيجية الصناعية؛ حيث تستند على عنصرين؛ الأول متعلق بتطوير سياسة تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل الإدارات الاقتصادية من خلال دمجها في نمط التشغيل مع تكييف هيكلها التنظيمي لتحقيق مزيد من الكفاءة. أما العنصر الثاني فيتمثل في اعتماد النسيج الصناعي على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثالثا: السياسات الاقتصادية الكلية وتدابير التحول الهيكلي

تعود كفاءة الأعمال إلى البيئة الاقتصادية والمؤسسية التي تعمل فيها، أكثر من تدابير الدعم، فهي تُشكل شرطاً لن تنجح دونه سياسات الترقية والتطوير الصناعي. هذه السياسات التي تؤثر على الاقتصاد بأكمله ولها تأثير مباشر على تنمية القطاع الصناعي؛ إذ قامت الحكومة بتحليل للاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000، وتوصلت إلى أنّ عدم كفاءة النظام الاقتصادي الجزائري، يرجع إلى ضعف السوق المالية وسوق العقارات الصناعية وسوق السلع والخدمات، وبالتالي يجدر الاهتمام بهذه النقاط الثلاث في ظل الإستراتيجية الصناعية الجديدة.[1]

رابعا: سياسات مرافقة المؤسسات

يستدعي تنفيذ إستراتيجية صناعية وجود إطار مؤسسي شامل، بحيث تتميز مبادئ العمل والتنظيم فيه بالتماسك والتناسق. لذلك يهدف التقسيم الحالي لمسؤوليات الإدارة الاقتصادية إلى زيادة التماسك من

[1] Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, « **Stratégie et politiques de relance et de développement industriels** », Op.cit, p40- 44.

خلال زيادة التشاور في صياغة السياسات، وتطبيق اللامركزية في التنفيذ، لأن إجراءات التصنيع متعددة الأبعاد (ترقية المؤسسة الصناعية، والابتكار، وترقية التجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمار، والخوصصة، وتنمية الموارد البشرية)، والتي تتطلب التنسيق الوثيق للحفاظ على تماسك السياسة العامة.[1]

تبلورت الإستراتيجية الصناعية الجديدة كما أسلفنا عن عِدّة جلسات أيام 26-28 فيفري 2007، بدعوة وزير الصناعة عبد الحميد تمار والتي شارك فيها حوالي 600 شخص من مختلف المجالات (مشاركون ممثلون عن جمعيات مهنية، بنوك وبورصة الجزائر، غرف التجارة والصناعة، مكاتب دراسات ومراكز بحوث، مؤسسات خاصة وعامة، جميع وزارات ومؤسسات الدولة، مختلف فروع المنظمة النقابية UGTA، منظمات دولية PNUD و BM، استشاريون وخبراء من بينهم أكاديميون، ووسائل الإعلام)، اجتمعوا بقصر الأمم بالجزائر العاصمة حول موضوع "إستراتيجية وسياسات الإنعاش الصناعي"؛ إذ تمثّل الهدف من هذه الجلسات في رسم أسس إستراتيجية صناعية للجزائر للسنوات الخمس عشرة القادمة، أين اعتُبِرت الاستشارة والتواصل الهدفان الرئيسيان لهذا المشروع الثاني من نوعه منذ الاستقلال بعد مشروع الصناعة المصنعة سنوات السبعينيات، حيث تم تنظيم الجلسات في ستة لجان شاملة لعدّة قطاعات وخمس ورشات عمل قطاعية. تناولت اللجان موضوعات عامّة: اختيار الصناعات الإستراتيجية، الانتشار المكاني، المسرح الاقتصادي الدولي والاستثمار المباشر، الابتكار والتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال والموارد البشرية، البيئة الاقتصادية للمؤسسة، ترقية المؤسسات. ومن جهة أخرى تقوم ورشات العمل القطاعية بدراسة وتقييم المزايا والاحتياجات التنافسية لكل قطاع من القطاعات الخمسة المستهدفة من قِبل الحكومة: الصناعات الكهربائية والإلكترونية، الصناعات الدوائية، الصناعات الغذائية-الزراعية، الصناعات الميكانيكية وصناعات السيارات، والبتروكيماويات والأسمدة.[2] اختارت الجزائر إستراتيجية إحلال الواردات إستراتيجيةً تصنيعيةً لتنشيط القطاعات الصناعية المستهدفة، تقوم على ستّة مبادئ أساسية هي:[3]

- إحلال بدائل الواردات كلما سمح السوق بذلك؛
- سياسة تحفيز التوجّه نحو الأسواق الخارجية؛
- الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال الصناعات التحويلية؛

[1] Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, « **Stratégie et politiques de relance et de développement industriels** », Op.cit, p45- 48.

[2] Chignier Antoine, « **les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement** », mémoire soutenu le 7 septembre 2009, Institut d'Etudes Politiques de Lyon, université Lyon 2, p54.

[3] حميدة رابح، مرجع سابق، ص 294.

- ترقية دور القطاع الخاص في المجال الصناعي؛
- الفضاء الإقليمي ثلاثي الأبعاد: الدولي، الأورومتوسطي والمغاربي؛
- تعميم الابتكار والإبداع التقني.

انتُقِدت الإستراتيجية الصناعية الجديدة فور الإعلان عنها من طرف العديد من الجهات، من بينهم الخبير الاقتصادي عبد الحق لاميري Abdelhak Lamiri قائلا بأنه "لا يمكن للإستراتيجية الصناعية أن تنجح إذا لم تكن هناك إستراتيجية شاملة".[1] كما انتقدت جبهة القوى الاشتراكية توجيه أعمال الجلسات الوطنية للصناعة الذي ركّز على الصناعة دون دمج القطاعات الاقتصادية الأخرى (البناء والأشغال العمومية BTP، والزراعة، والخدمات...إلخ). من هنا نستنتج مبدئيا أنّ الإستراتيجية الصناعية الجديدة لا تحمل في بنودها تنويعا اقتصاديا؛ إذ كان التركيز فقط على القطاع الصناعي، وهو ما يتّضح من عنوان المشروع "إستراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة" الذي يشير إلى أنه بعد أنْ تم التخلّي عن الصناعة لبعض الوقت، حدّدت الإستراتيجية الصناعية الجديدة لنفسها هدف إعادة الصناعة لقلب الاقتصاد الجزائري، باعتبارها عنصر قوي في هيكلة الاقتصاد الوطني وأقوى وسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر (2007-2015)

تم تسجيل العديد من الاختلالات الاقتصادية بعد تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة سنوات السبعينيات، أهمها عدم التكامل بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية، وعدم قدرة القطاع الصناعي على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع ولاسيما الاستهلاكية منها، التي أدّت إلى تفاقم التبعية الاقتصادية للخارج. من هنا عملت الدولة على تنويع الإنتاج الصناعي الوطني بعد أن قامت بعِدّة إصلاحات اقتصادية، في إطار اعتماد آليات اقتصاد السوق، بهدف دعم النمو الاقتصادي وتحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. كنتيجة للمجهودات التي قامت بها الدولة، هل ساهمت الصناعة في ترقية التنويع الاقتصادي من خلال تكوين الناتج الداخلي الخام ودعم التشغيل وتطوير الصادرات الجزائرية خلال الفترة التي حُدّدت لتطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة؟

الفرع الأول: مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام

يُعتبر القطاع الصناعي الركيزة الأساسية لتنمية الناتج الداخلي الخام من خلال استخدام الموارد المحلية بشكل كبير في تصنيع الخامات والمواد الأولية بدلاً من تصديرها. فقد اهتمت المشاريع

[1] Rayane, « **la stratégie industrielle de l'Algérie reste à définir** », l'Expression, 16 juin 2007, sur le lien http://www.algerie-dz.com/article10071.html, consulté le 28/08/2020, à 15:35.

الاستثمارية بالقطاع الصناعي في إطار البرامج التنموية التي شهدتها هذه المرحلة وهي برنامج دعم النمو (2005-2009) الذي بلغت مخصصاته المالية حوالي 150 مليار دولار، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) والذي بلغت قيمة اعتماداته المالية حوالي 286 مليار دولار[1]؛ هدفت هذه البرامج إلى تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية والبنى التحتية المتمثلة في توسيع شبكات الطرقات والسكك الحديدية وبناء المساكن والمنشآت الاجتماعية كالمدارس التربوية والمستشفيات والجامعات، وفي المجال الصناعي تم اعتماد حوالي 150 مليار دينار جزائري من أجل إنشاء مناطق صناعية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعة البتروكيماوية.

أولا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام

قُدّر إجمالي الناتج الداخلي الخام بمبلغ 9362,7 مليار دج سنة 2007، بتزايد في الحجم قدره 10%، ثم تسارع النمو إلى غاية سنة 2010؛ حيث تغيّر إجمالي الناتج الداخلي الخام بنسبة 20,3%، واستمر الارتفاع إلى غاية سنة 2014 محققا 17242,5 مليار دج بتغير سنوي قُدِّر بـ 3,6%.[2] بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والحقوق والرسوم على الواردات فهو يشمل كل من قطاع الفلاحة، الصناعة التحويلية، البناء والأشغال العمومية، خدمات خارج الإدارات العمومية وخدمات الإدارات العمومية؛ إذ نلاحظ مساهمة هذه القطاعات في الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول الآتي:

[1] Site de premier ministre, http://www.premier-ministre.gov.dz, consulté le 23/03/2019.

[2] النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الأعداد (13، 30، 37)، المنشورة سنة (ماي 2011، جوان 2015، مارس 2017)، ص26.

الجدول 20: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (2007-2014)

الوحدة: مليار دج

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة في ن د خ	704,2	711,8	931,3	1015,2	1183,2	1421,7	1640	1771,5
%	14,9	13,1	15,2	14,4	14,0	15,0	15,7	15,6
الصناعة في ن د خ	479,8	519,5	570,7	617,4	663,8	728,6	771,8	838,5
%	10,1	9,6	9,3	8,7	7,9	7,7	7,4	7,4
بناء وأشغال عمومية	825,1	956,7	1094,8	1257,4	1333,3	1491,2	1627,4	1794
%	17,4	17,7	17,8	17,8	15,8	15,7	15,6	15,8
خ خارج الإدارات العمومية	1933,2	2147	2349,1	2586,3	2862,6	3205,6	3849,6	4195,2
%	40,8	39,6	38,2	36,6	34,0	33,7	36,9	37,0
خدمات الإدارات العمومية	798,6	1082,6	1197,2	1587,1	2386,6	2654,5	2551,2	2743,4
%	16,8	20,0	19,5	22,5	28,3	27,9	24,4	24,2
الناتج الداخلي الخام*	4740,9	5417,6	6143,1	7063,5	8429,5	9501,6	10440	11342,6
%	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الأعداد (13، 30، 37)، المنشورة سنة (ماي 2011، جوان 2015، مارس 2017)، ص26.

*هو عبارة عن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والحقوق والرسوم على الواردات.

على أساس الحجم، نما إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات على مرّ السنوات، متنقّلاً من 4740,9 مليار دج سنة 2007 إلى 11342,6 مليار دج سنة 2014؛ إذْ اختلفت مساهمة القطاعات الاقتصادية في نموه فنلاحظ من خلال الجدول (20) تزايد حجمها بشكل طفيف ومتواصل مع كل من القطاع الفلاحي، الصناعي التحويلي والبناء والأشغال العمومية، وتزايداً سريعاً سجّله قطاع الخدمات. يُوضّح الشكل (4) نِسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام*.

الشكل 4: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام* (2007-2014)

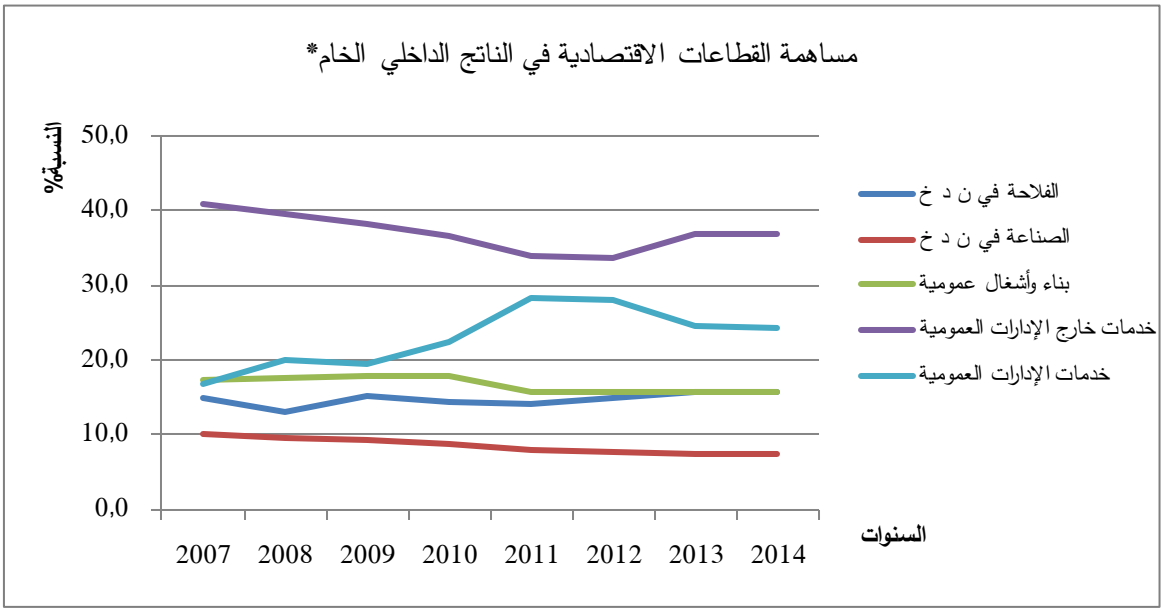

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (20).

نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام*، أنّ هيكل إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات يتميز بمساهمة قطاع الخدمات (خدمات خارج الإدارات العمومية وخدمات الإدارات العمومية) والبناء والأشغال العمومية التي تبقى نشاطاتها مرتفعة، عكس الفلاحة والصناعة التحويلية التي تحتلّ المراكز الأخيرة بين القطاعات الاقتصادية. فالانطلاقة سنة 2007، احتلت فيها الخدمات خارج الإدارات العمومية المركز الأول في خلق الثروة بالبلد بنسبة تُقارِب 41%، بعدها كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وخدمات الإدارات العمومية بِنسب متقاربة تُقدّر بـ 17,4% و16,8% واحتلاّ بذلك المركز الثاني والثالث على التوالي، ثم قطاع الفلاحة الذي احتل المركز الرابع في تدفق الثروة بنسبة 14,9% سنة 2007؛ ورغم تسجيله لأداء سلبي سنة 2008، الذي اعتُبِر الأول من نوعه منذ ثماني سنوات، والذي زاد من تفاقم تبعية الجزائر الغذائية، إلا أنه حافظ على مركزه محققاً نسبةً أكبر نوعا ما سنة 2014 مقارنة مع الانطلاقة، قُدّرت بـ 15,6%.

يرجع التوسع في قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية (الخدمات المسوقة) التي تُعتبر مُحرّكا للاقتصاد الوطني، إلى الارتفاع المعتبر في واردات السلع وكذا استمرار نمو الإنتاج الزراعي اللذان حفّزا نشاط قطاعي النقل والتوزيع. كما تُفسَّر ديناميكية قطاع البناء والأشغال العمومية بنفقات التجهيز المعتبرة للدولة التي تُغذّيه، والموجهة أساساً لتطوير البنية التحتية وبناء السكن. أما بالنسبة للقطاع الصناعي التحويلي، فهو يُمثل المركز الأخير طول الفترة الممتدة بين 2007 و2014 بنسبة تتراوح بين 7% و11%. حيث نلاحظ أنه إضافة إلى كونها أضعف القطاعات مساهمة في الناتج الداخلي خارج قطاع

المحروقات، فهي قد سجلت تراجعاً جد واضح منتقلة من 10,1% سنة 2007 إلى 7,4% سنة 2014 في الوقت الذي كانت فيه باقي القطاعات تنمو بالتناوب إيجاباً وسلباً خلال هذه السنوات.

ثانيا: مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام

يُساهم القطاع الصناعي في القيمة المضافة من خلال نوعين رئيسيين من الصناعات هما: الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية وتختلف نسبة مساهمة كل منهما في تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي؛ حيث تصل مساهمة الصناعات الاستخراجية إلى 46% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 6% للصناعات التحويلية. بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وُظِّفت في القطاع الصناعي بشِقيه الاستخراجي والتحويلي، فإنّ مساهمته في خلق القيمة المضافة متذبذبة خلال هذه المرحلة، كما تُوضحه البيانات الإحصائية في الجدول (21) والذي يُبيِّن نسب مساهمة كل من الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2007-2014.

الجدول 21: مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام (2007-2014)

الوحدة: مليار دج

التعيين	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ص استخراجية	4089,3	4997,6	3109,1	4180,4	5242,1	5536,4	4968,0	4657,8
%	89,50	90,58	84,49	87,13	88,76	88,50	86,55	84,74
ص تحويلية	479,8	519,5	570,7	617,4	663,8	728,6	771,8	838,5
%	10,50	9,42	15,51	12,87	11,24	11,65	13,45	15,26
القطاع الصناعي	4569,1	5517,1	3679,8	4797,8	5905,9	6256	5739,8	5496,3
%	48,80	49,84	36,92	40,01	40,66	38,82	34,49	31,88
الناتج الداخلي الخام الإجمالي	9362,7	11069,1	9968,0	11991,6	14526,2	16115,5	16643,8	17242,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الأعداد (13، 30، 37)، سنة (ماي2011، جوان 2015، مارس 2017)، ص26.

انطلاقاً من بيانات الجدول (21) نلاحظ تزايد قيمة الناتج الداخلي الخام بشكل كبير سنة بعد أخرى، فقد انتقل من 9362,7 مليار دج سنة 2007 إلى 17242,5 مليار دج سنة 2014. بالمقابل نجد مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام متذبذبة في السنوات الأولى؛ حيث سجّل نسبة 48,80 سنة 2007 لينخفض إلى 36,92% سنة 2009 وبعد أن ارتفع لسنتين متتاليتين عاود الانخفاض

بشكل مستمر لسنوات متتالية إلى غاية سنة 2014 مسجلا نسبة 31,88%. يبين الشكل الموالي نسب مساهمة كلا من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في تكوين الناتج الداخلي الخام.

الشكل 5: مساهمة القيمة المضافة الصناعية في تكوين الناتج الداخلي الخام (2007-2014)

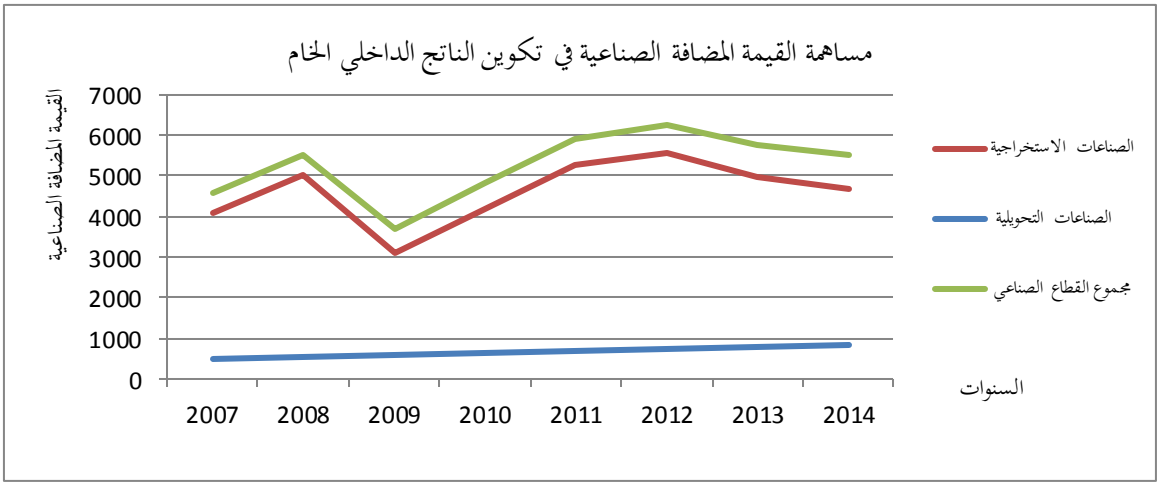

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (21).

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أنّ منحنى مساهمة القطاع الصناعي وكذا منحنى الصناعات الاستخراجية تقريباً متطابقان، مقابل ضعف مساهمة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج الداخلي الخام. ما يؤكد هيمنة الصناعات الاستخراجية (المحروقات) على الصناعة الجزائرية. ويعود سبب ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية إلى تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره، فقد ارتفع سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى حوالي 109,5 دولار سنة 2012. وبالتالي فإنّ القطاع الصناعي الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي ويعتبره مصدراً أساسياً للتنمية الصناعية. في المقابل نلاحظ ضعف مساهمة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج الداخلي الخام؛ إذ يرجع ذلك إلى قِدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، التي نتج عنها منتجات غير قادرة على منافسة المنتجات المستوردة، وهو ما فتح المجال لمنتجات الدول الأجنبية لاكتساح السوق المحلي.

ثالثا: هيكل الإنتاج الصناعي

تمثّلت الصناعات النشطة خلال الفترة 2007-2011 في الصناعات الفلاحية والغذائية، والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، وصناعات مواد البناء والزجاج والصناعات الكيماوية، التي تزايد إنتاجها بشكل طفيف طول الفترة كما يظهرها الشكل الموالي (الإحصائيات بالملحق 6).

الشكل 6: تطور القيمة المضافة لمختلف الصناعات خلال الفترة 2007-2011

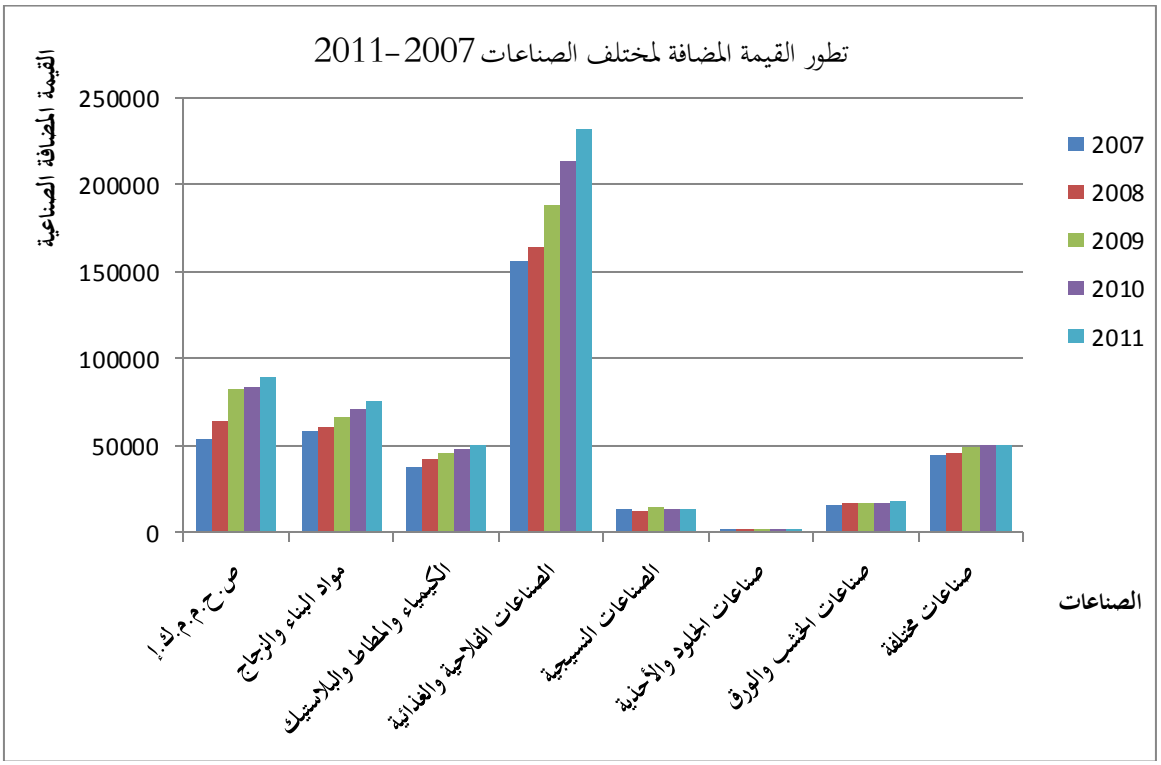

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة 1962-2012، فصل المحاسبة الوطنية، ص229.

سجلت مُختلف فروع الصناعة خارج المحروقات معدلات نمو إيجابية؛ حيث تُعتبر مساهمتها في رفع مستوى النشاط الصناعي إلى 5,1% غير متساوية؛[1] إذ سجّلت أربعة فروع من بين تِسعة فروع معدلات نمو أعلى من المتوسط المقدّر بـ 5,1% للقطاع، متمثلة في: فرع الماء والطاقة بـ 10,2%، وفرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية ISMMEE بـ 7,4%، وبأقل نسبة فرع الكيمياء والمطاط وفرع الصناعة الغذائية بـ 5,6%. وبالمقابل سنة 2013، حققت الفروع الصناعية معدلات نمو موجبة لكن أغلبيتها أقل من تلك المسجّلة سنة 2012. إذ تبقى نفس الفروع البارزة في تحقيق نمو أعلى من المتوسط المقدّر بـ 4%: الصناعات الغذائية 7%، الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية 5,5%، الكيمياء 5% وفرع الماء والطاقة 4,3%، ممثلة في مُجملها 4,5% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي. أما سنة 2015، فقد حقق كل من فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية والصناعات الغذائية أداءً جيدا؛ إذ فاق نموهما 10,5% و 5,8% على التوالي، مع استثناف النمو في الصناعات غير النفطية لخمسة فروع: صناعة النسيج،

[1] بنك الجزائر، "**التقرير السنوي 2012: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، نوفمبر 2013، ص38.

الطاقة، الصناعات المختلفة، مواد البناء، المناجم والمحاجر، والتي ارتفع إنتاجها بمعدلات تتراوح بين 3,7% و 11,1%.

بالنسبة للقطاع العمومي، فقد ساهم تطوّر الإنتاج الصناعي فيه، في تحسين نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام؛ حيث نلاحظ من خلال الشكل (7) هيمنة المياه والطاقة والمحروقات والمناجم التي عرفت تحسّناً متواليا طيلة الفترة 2012-2015 ومواد البناء بدرجة أقل، في حين ساهمت باقي الصناعات بدرجة ضعيفة نظراً لنشاط القطاع الخاص فيها بدرجة أكبر.

الشكل 7: تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي 2012-2015

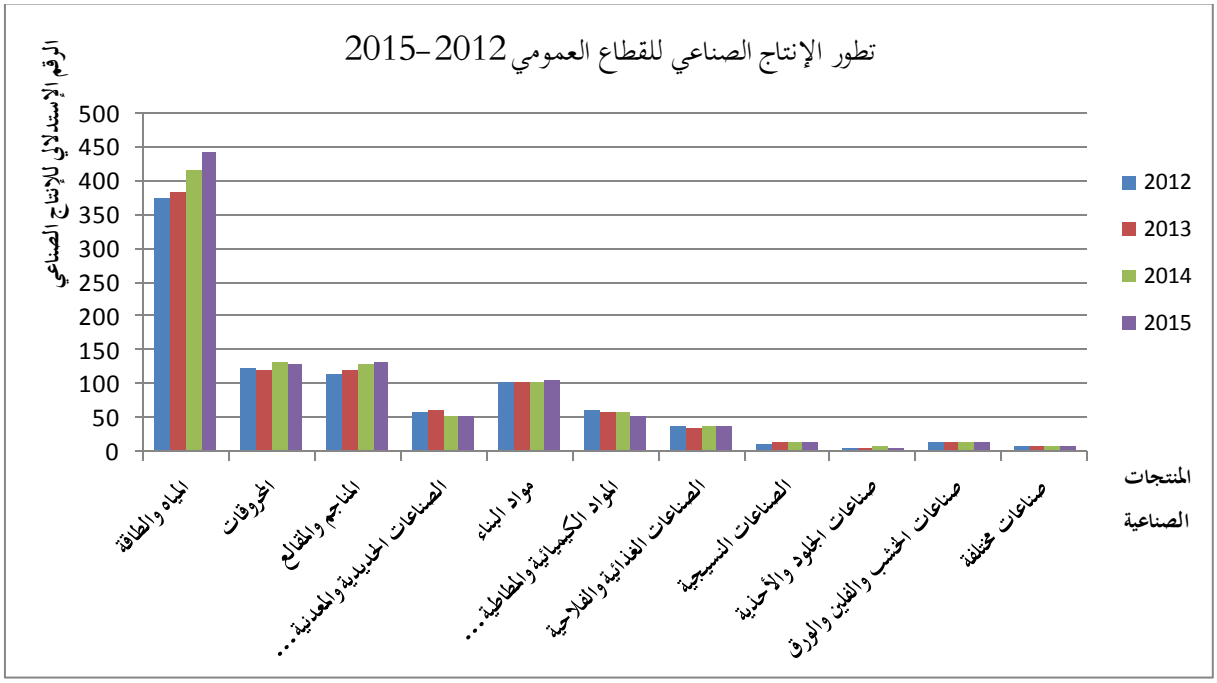

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة 2013-2015، ص43.

أمّا عن مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، نجد أنه يتمركز بقوّة في قطاع الصناعات التحويلية؛ حيث بلغت نسبة مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية حوالي 55%، بينما كانت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية جدّ ضعيفة ولم تتجاوز عتبة 2% خلال الفترة 2000-2015. وإذا أخذنا بعين الاعتبار جميع القطاعات المشكّلة للصناعة التحويلية، نجد أنّ مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الغذائية بلغت حوالي 83% خلال هذه الفترة، وبلغت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة لصناعة الأحذية والجلود 84%، وفي صناعة النسيج بحوالي 81%، وكانت مساهمته في الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك 60%، كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة لصناعة مواد البناء حوالي 47%، أما بالنسبة للصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية فلم تشهد وجوداً للقطاع الخاص بنفس

الكثافة في الصناعات السابقة نظراً لكون هذا النوع من الصناعات يتميّز بكثافة رأس المال والتكنولوجيا العالية؛ حيث عرفت مساهمته في القيمة المضافة لهذه الصناعات مستويات متدنّية لم تتجاوز 9% خلال نفس الفترة.[1]

تبقى مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام في تراجع مُستمر؛ لضعف نموه بالنظر إلى متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارات وكذا مناصب العمل، لاسيما المؤهلة منها، وكذا متطلبات السوق العالمية من السلع ذات القدرة التنافسية العالية القادرة على مواجهة المؤسسات الأجنبية.

الفرع الثاني: مساهمة الصناعة في التشغيل

لطالما كانت أهم الأهداف المرجوة من القطاع الصناعي هو تحسين مستويات التشغيل، حيث كان الهدف من هذا القطاع في الجزائر في فترة السبعينيات هو إيجاد حل لمشكلة التشغيل من الناحية الهيكلية. فقد ارتفع مستوى التشغيل الصناعي من 375 ألف عامل سنة 1978 إلى 536 ألف عامل سنة 1985.[2] فالصناعة تُعتبر من بين القطاعات المهمّة استقطابا لليد العاملة وتوظيفا لها، حيث تختلف نِسب التشغيل من قطاع إلى آخر كما يظهرها الجدول الموالي.

الجدول 22: نسبة التشغيل حسب النشاط الاقتصادي للفترة (2007-2015)

السنة	الصناعة	الفلاحة	الخدمات والتجارة	البناء والأشغال العمومية
2007	11,96	13,62	56,69	17,73
2008	12,48	13,69	56,61	17,22
2009	12,61	13,11	56,14	18,14
2010	13,73	11,67	55,23	19,37
2011	14,20	10,70	58,40	16,60
2012	31,10	9,00	61,60	16,60
2013	13,00	10,60	59,80	16,60
2014	12,60	8,80	60,80	17,80
2015	13,00	8,70	61,60	16,80

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية 1962-2011 "فصل التشغيل" وأعداد مختلفة من تقرير "النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة".

[1] مخضار سليم، مرجع سابق، ص 144، 145.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التشغيل، ص51.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ قطاع الخدمات والتجارة هو القطاع الرائد في خلق مناصب الشغل خلال السنوات المبيّنة في الجدول، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، ونجد أنّ المساهمة محدودة لقطاع الصناعة في التشغيل وهو ما نلاحظه بوضوح من خلال الشكل (8). فمنذ انخفاض أسعار البترول سنة 1986، قُدّر إجمالي اليد العاملة في قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 158 ألف عامل سنة 2005 بعدما كان يُشغّل 625 ألف عامل سنة 1992[1]، بمعنى أنّ نسب مساهمته في التشغيل سجّلت انخفاضا كبيراً لأسباب عديدة مرتبطة بتسريح العمال والإحالات إلى التقاعد المسبق نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات الوطنية.

الشكل 8: نسب التشغيل حسب النشاط الاقتصادي (2007-2015)

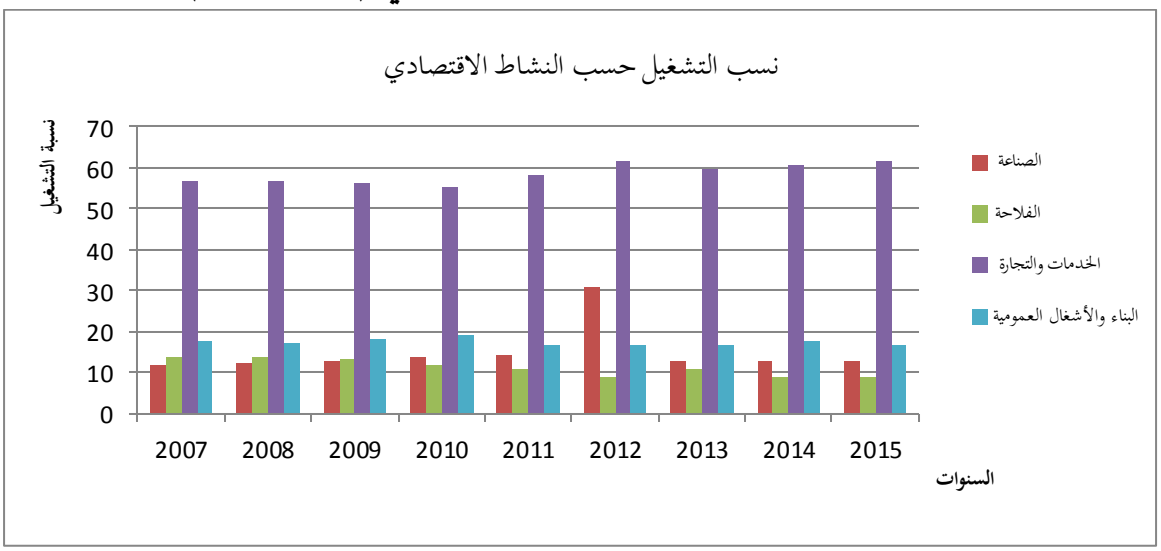

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (22).

يبقى دور القطاع الصناعي في امتصاص اليد العاملة متذبذبا بين سنة وأخرى، كما يظهره الشكل (9)، حيث تراوحت نسبته في التشغيل بين النسبتين 11 و15%، إلا أنه سجلت سنة 2012 ارتفاعا سريعا ومفاجئا بنسبة 31,1% وذلك راجع للتسهيلات وإجراءات الدعم الممنوحة للقطاع والمشاريع المبرمجة من أجل بعث القطاع الصناعي، وعاود بعدها الانخفاض سنة 2013 ليستقر عند نسبة 13% سنة 2015 وذلك لحل بعض المؤسسات الصناعية وخوصصة البعض الآخر منها.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التشغيل، ص55.

الشكل 9: تطور نسب التشغيل في القطاع الصناعي (2007-2015)

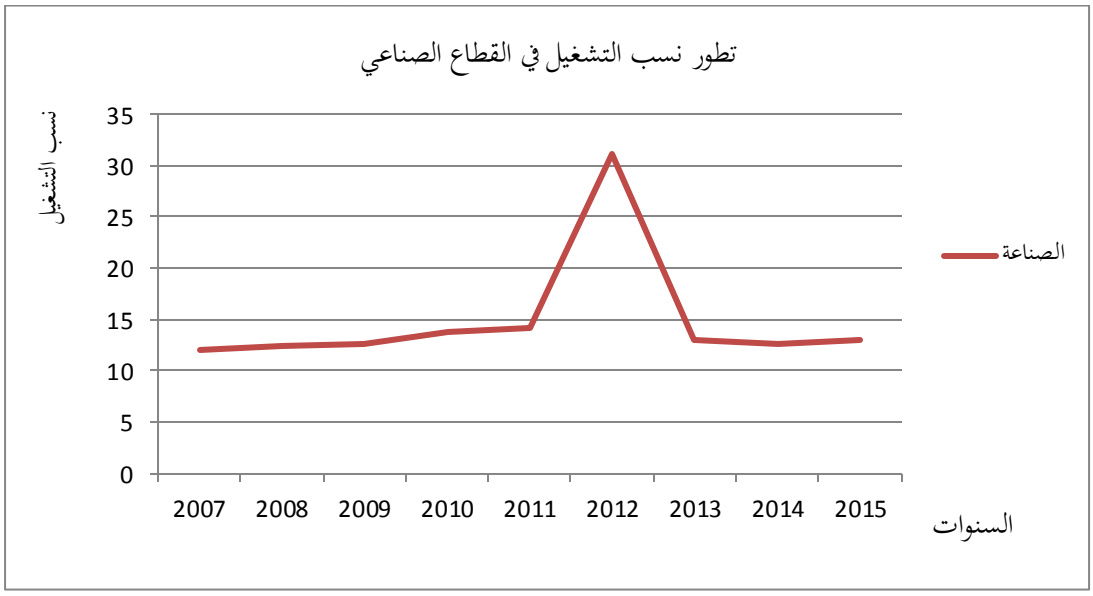

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (22).

انطلاقا مما سبق يظهر جلياً أنّ مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل ضئيلة في تحريك المؤشرات الاقتصادية على اعتبارها أهم الصناعات التي تخدم التنمية الاقتصادية. الأمر الذي يُبين أنّ القطاع الصناعي لا يخضع لإستراتيجية واضحة تعمل وفق أهداف مسطرة لتحسين مساهمته في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة.

الفرع الثالث: مساهمة الصناعة في الصادرات

يُعتبر تنوع وارتفاع تركيبة وقيمة الصادرات لأي بلد مؤشرا على إنتاجية الاقتصاد الوطني أي قدرته على الاستجابة لمختلف احتياجاته عبر الإنتاج المحلي والمنافسة بمنتجاته عالميا. وفي حالة الصادرات الصناعية فإنّ ذلك يُعبّر عن تطور البلد تكنولوجياً إضافة إلى توفر موارد طبيعية ومالية وبشرية مهمّة بالبلد. فيما يلي جدول يمثل صادرات الجزائر التي تنقسم إلى صادرات طاقة وصادرات خارج المحروقات للفترة 2007-2015.

الجدول 23: تطور صادرات الجزائر للفترة 2007-2015

الوحدة: مليون دولار

	إجمالي الإيرادات من المحروقات	الصادرات	الطاقة		صادرات خارج المحروقات	
			القيمة	%	القيمة	%
2007	59604,8	60916	59605	97,85	1311	2,15
2008	77192,2	79146	77192	97,53	1954	2,47
2009	44410,6	45477	44411	97,66	1066	2,34
2010	56142,7	57762	56143	97,20	1619	2,80
2011	71661,8	73802	71662	97,10	2140	2,90
2012	70571,4	72620	70571	97,18	2048	2,82
2013	63662,6	65823	63662	96,72	2161	3,28
2014	58361,6	61172	58362	95,41	2810	4,59
2015	33080,6	35138	33081	94,15	2057	5,85

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أعداد مختلفة من النشرة الإحصائية لبنك الجزائر (17-30-39)

نلاحظ من خلال الجدول (23) الذي يُبين تطور صادرات الجزائر من الطاقة والصادرات خارج المحروقات للفترة 2007-2015، ارتفاع نسب صادرات الطاقة بأكثر من 95% طيلة الفترة المذكورة، مقابل انخفاض الصادرات خارج المحروقات. ويتضح ذلك من خلال الشكل (10) حيث نجد أن منحنى الصادرات الإجمالي يكاد ينطبق على منحنى صادرات الطاقة، مقابل انخفاض مستوى الصادرات خارج المحروقات التي تتسم بعدم التنوع إلى حد كبير؛ إذ تعتمد على سلع محدودة العدد تتمثل في مواد غذائية، مواد أولية، مواد نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية وسلع استهلاكية. ويعود ذلك إلى عدم تنوع النشاطات الإنتاجية وضعف درجة تطورها لاختلال الهياكل الإنتاجية فيها. الأمر الذي مكّن الدول المتقدمة، التي تميّزت بتطور تكنولوجي وزيادة معارف وقدرات العاملين وبالتالي ارتفاع الكفاءة الإنتاجية، من توفير بدائل صناعية تعوضها عن الاستيراد من الدول المتخلفة منها الجزائر بشكل مواد أولية طبيعية مثل إنتاج المطاط الصناعي بدلا من المطاط والحرير الطبيعي، هذا ما أدى إلى تقليل حاجتها للاستيراد من الخارج. وإضافة إلى انخفاض أسعار البترول، انخفضت صادرات الجزائر من المحروقات، التي تسببت في انخفاض إيرادات الدولة من صادرات الطاقة كما يوضحها الجدول (23)، حيث انخفضت من 77192,2 مليون دولار سنة 2008 إلى 33080,6 مليون دولار سنة 2015، وبالتالي انخفاض مستوى الإنفاق الخاص والحكومي وما يرافقه من انخفاض في الطلب وانخفاض حجم التشغيل

والاستثمار. كما أن انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات أدى إلى انخفاض حصيلة الدولة من العملة الأجنبية التي توفر لها القدرة على استيراد معظم مستلزمات الاستثمار لعدم تطور البلد محليا، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي واستجابته السريعة للتغيرات المفاجئة.

الشكل 10: تطور صادرات الجزائر للفترة 2007-2015

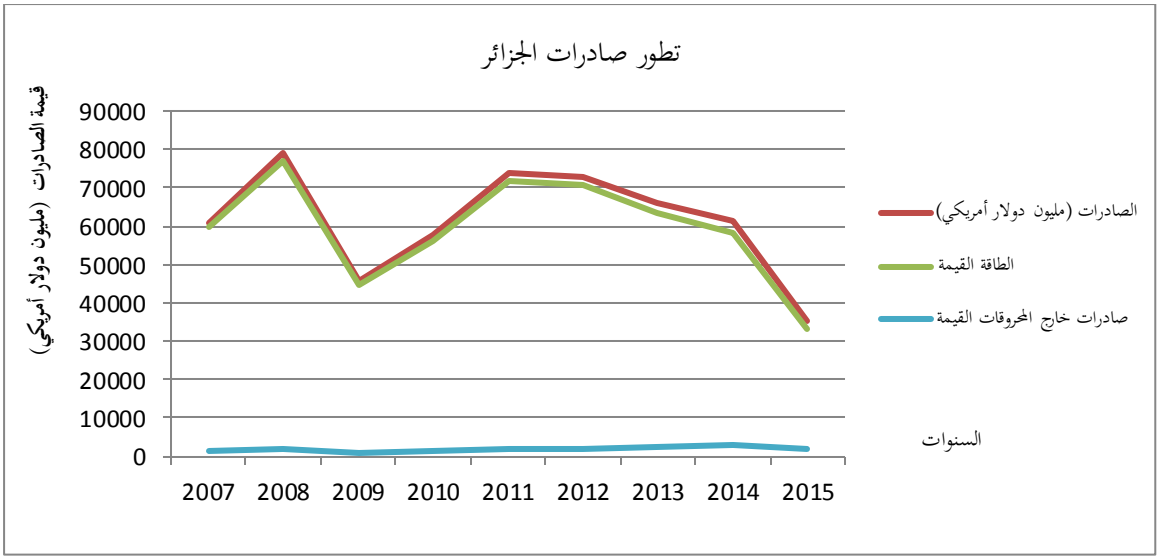

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (23).

يؤكد مؤشر قياس التنويع الاقتصادي هيرفندال-هيرشمان النتائج السابقة؛ إذ نلاحظ من خلال الجدول (24) تغيّر قيم هذا الأخير، ونجد بأن قيمه أقرب من الواحد، دليل على تركّز صادرات الجزائر بشدّة في عدد محدود من المنتجات، ورغم أن قيمه انخفضت (أي تحسنت) قليلا، فقد انتقلت من 0,598 سنة 2007 إلى 0,485 سنة 2015 إلا أنّ الاقتصاد الجزائري يبقى غير قادر على الاستجابة لمختلف احتياجاته عبر الإنتاج المحلّي والمنافسة بمنتجاته عالميا.

الجدول 24: تغيّر قيم مؤشر التركّز السلعي لصادرات الجزائر 2007-2015

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.598	0.580	0.554	0.523	0.538	0.540	0.541	0.485	0.485

المصدر: موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)،
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

المطلب الثالث: نتائج الإستراتيجية الصناعية الجديدة

ارتكزت معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات، إضافة إلى استكمال عملية خوصصة المؤسسات العمومية غير الناجعة اقتصاديا وماليا، بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة. إلا أنه بالرغم من الجهود المبذولة لإعادة النهوض بالقطاع الصناعي، ظلّت معدلات نموه ضعيفة جدا، اقتصرت على بعض النشاطات الصناعية المحدودة.

الفرع الأول: العلاقة زراعة – صناعة

فيما يلي نحدّد العلاقة بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي على مستوى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2007-2014:

أولا. القطاع الزراعي باعتباره منفذاً للقطاع الصناعي

تميّزت مدخلات الزراعة من المنتجات الوسيطة الصناعية بارتفاع حجمها نوعا ما، حيث ارتفعت بشكل كبير فيما يخص الصناعة الغذائية-الزراعية وصناعة الكيمياء والبلاستيك وبدرجة أقل الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية؛ باعتبار أنّ الزراعة تساهم بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية من مكائن، وآلات، وأسمدة كيمياوية، ومبيدات...إلخ، كما نلاحظ انخفاض مدخلات قطاع الزراعة مع باقي الصناعات، والشكل الموالي يوضّح تطوّر هذه المدخلات من مختلف الصناعات.

الشكل 11: مدخلات قطاع الزراعة من مختلف الصناعات

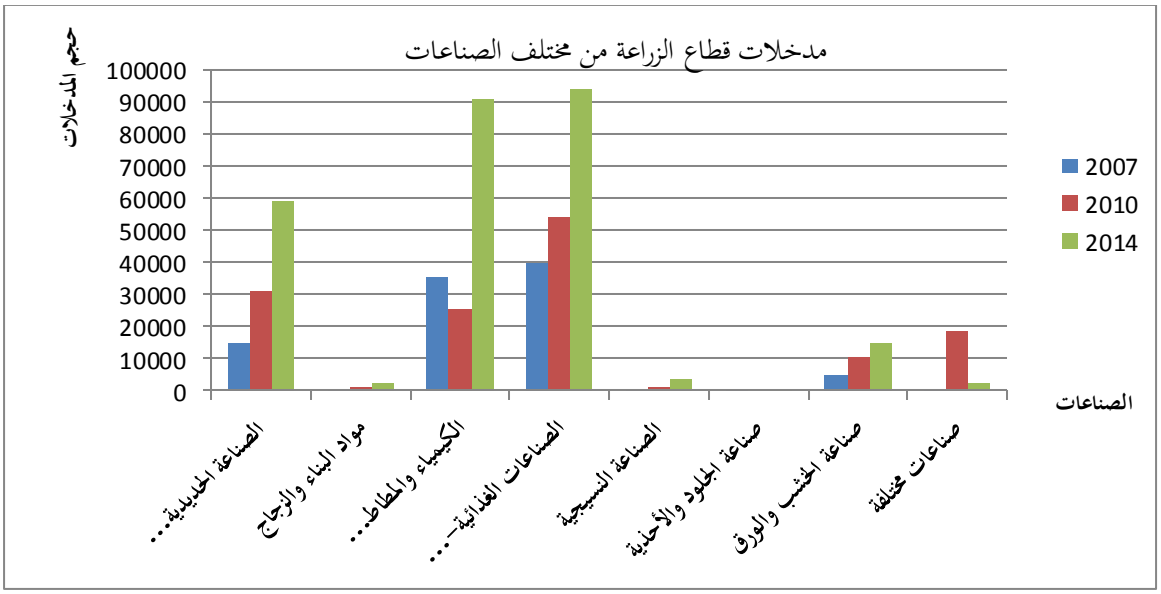

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جداول مدخلات-مخرجات المتوفر على موقع الديوان الوطني للإحصائيات.

ثانيا. القطاع الصناعي باعتباره منفذاً للقطاع الزراعي

يُعدّ القطاع الزراعي من القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني، نظراً للدور الذي يؤدّيه في سدّ حاجيات المواطنين من السلع والمواد الغذائية، وكذا تزويد فرع الصناعات الغذائية الزراعية بالمواد الأولية، نظرا للعلاقة التشابكية بين هذا الفرع والقطاع الزراعي، هذا ما نلاحظه من خلال الشكل (12) الذي يوضّح مدخلات مختلف الصناعات من القطاع الزراعي؛ إذ نجد أنّ حجم المدخلات يكاد ينعدم مع مختلف الصناعات، ماعدا الصناعة الغذائية–الزراعية التي مثّلت منفذا لمنتجات القطاع الزراعي الوسيطة؛ حيث ارتفعت بشكل ملحوظ من سنة 2007 أين قُدّرت بـ 275760 مليون دج، إلى سنة 2014 لتصل 641352 مليون دج. يرجع ذلك للاهتمام الذي أولته الدولة للسياسة الغذائية التي تهدف إلى توفير وإشباع الحاجات الغذائية للسكان وتخفيض الواردات من المنتجات التامة الصنع والنهائية من خلال اعتماد سياسة إحلال الواردات، فظهر بذلك وانتشر نسيج ديناميكي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجالات وفروع متنوعة منها: الإنتاج الحيواني، منتجات الصيد البحري، الإنتاج النباتي، الأنشطة المتعلقة بتحويل المواد النباتية والحيوانية (المطاحن، الحليب ومشتقاته، الحلويات والبسكويت، تصفية وتكرير الزيوت، السكر، المياه المعدنية، المشروبات المختلفة).[1]

الشكل 12: مدخلات مختلف الصناعات من القطاع الزراعي

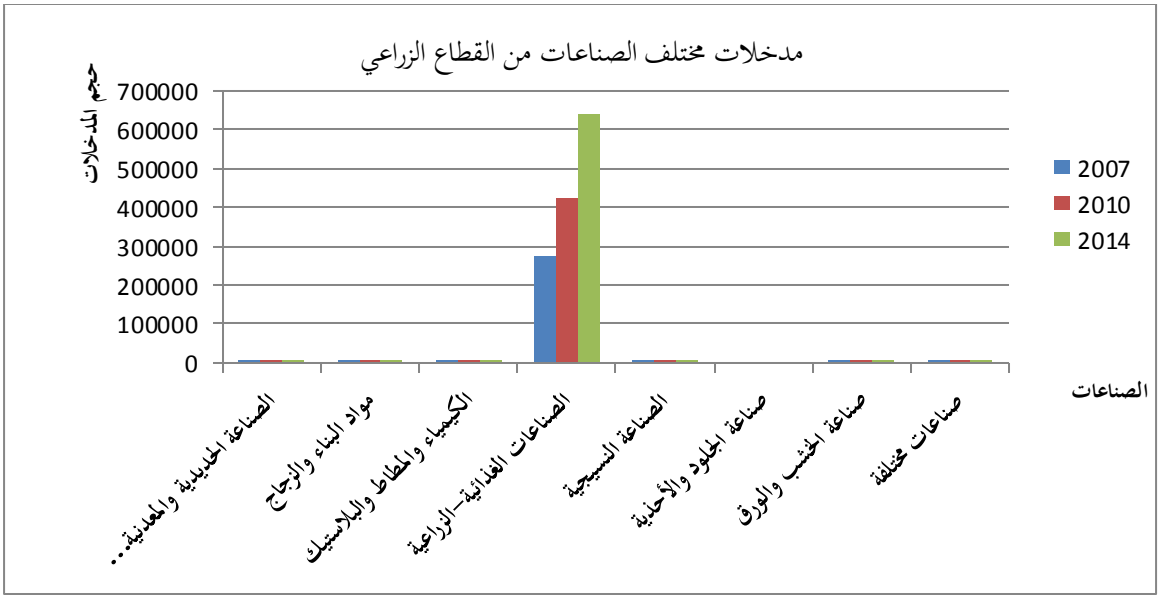

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جداول مدخلات–مخرجات المتوفر على موقع الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] ذهبية لطرش، "**واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، ص 196.

نستنتج من خلال الشكلين السابقين أن القطاعين الصناعي والزراعي غير متكاملين، فرغم قدرة الصناعة على توفير ما تحتاجه الزراعة من مدخلات صناعية كالجرارات والأسمدة والمبيدات الحشرية وتجهيزات الري، إلا أنّ الزراعة كانت عاجزة عن توفير المواد الأولية للنشاطات الإنتاجية الصناعية، والتي استفادت منها فقط الصناعات الغذائية–الزراعية بأقلّ من الحجم المطلوب (نظرا للتزايد المستمر في فاتورة استيراد المواد الزراعية الغذائية الموجّه جزء منها للتحويل وإعادة إدماجها في حلقة الإنتاج؛ حيث ارتفعت قيمتها من 2,3 مليار دولار سنة 2001 إلى أكثر من 9,5 مليار دولار سنة 2013)[1]؛ فرغم أنّ الزراعة تساهم بشكل كبير في تطوير الصناعات الزراعية الغذائية وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، إلا أنّ هذه العلاقة ضعيفة جدّا في الجزائر نظرا إلى أنّ نمو هذه الصناعات منذ الثمانينيات صاحبه زيادة في حجم الواردات من المواد الأولية الزراعية نظرا لعدم قدرة العرض المحلي على تغطية الطلب وتوفير التموين الملائم للصناعات الغذائية من حيث الحجم والنوعية والسعر.

الفرع الثاني: فشل تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة

كان من المفروض تحديد منظور إستراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار الإستراتيجية الصناعية في ظل الموارد المتاحة للتقريب في تناغم مع مختلف السياسات والإستراتيجيات المنتهجة في القطاعات الأخرى، ومن ثم العمل على وضع الإجراءات اللازم تبنيها خلال المراحل الزمنية المختلفة لتنفيذ الإستراتيجية الصناعية، مع السهر على التنفيذ المحكم للإستراتيجية المنتهجة ومعالجة كل العوائق التي تقف أمام التنفيذ المحكم لهذه الإستراتيجية، مما يضمن الوصول إلى نتائج من شأنها الرقي بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة. فبعد أن تم تصميم إستراتيجية صناعية مضبوطة ومُحكمة، بشّر مُهندسوها يومها بعهد جديد للجزائر عنوانه النهوض الاقتصادي الشامل لأنّ ما جاءت به الإستراتيجية كفيل ببناء قدرة إنتاجية ذاتية تلغي تماما اعتماد الجزائر على الخارج في تلبية حاجيات المجتمع، إلا أنه لم يتم الإفراج عنها من طرف الحكومة لحد الآن (2012).[2]

من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة، ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2005–2010، الذي ساهم في ارتفاع فوائض كل من احتياطي الصرف، وصندوق ضبط العائدات، وهو ما مكّن الدولة من تغطية التزاماتها المالية الخارجية كتسديد الديون ومواجهة ارتفاع فواتير

[1] ذهبية لطرش، مرجع سابق، ص222.

[2] بشير مصيطفى، "**الإصلاحات الاقتصادية التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري**"، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص10.

السلع المستوردة، وكذا التزاماتها الداخلية، كرفع الأجور وتسريع انجاز الهياكل القاعدية، وبالتالي برزت عدم الحاجة إلى فوائض القطاعات الإنتاجية الأخرى لإنجاح مشاريع النهوض بالقطاع الصناعي؛ إذ يُبرِز الجدول الآتي، تطور الجباية البترولية مقارنة بالجباية العامة، والتي ساهمت في المتوسط بنسبة تتجاوز 53% في تكوين الناتج خلال الفترة 2005-2015، وظلّت تمثّل نسبة تفوق 97% من إجمالي الصادرات. وبالتالي فإن ارتفاع الفوائض المالية الجزائرية الناتجة عن صادرات البترول، شجّع على عدم البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية.

الجدول 25: تطور نسب الجباية البترولية 2005-2015

الوحدة: مليون دج

السنة	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية %
2005	3082828	2267836	73,56
2006	3639925	2714000	74,56
2007	3687900	2711850	73,53
2008	2902448	1715400	59,10
2009	3275362	1927000	58,83
2010	3074644	1501700	48,84
2011	3403108	1529400	44,94
2012	3804000	1519000	39,93
2013	3895300	1615900	41,48
2014	3927800	1577700	40,17
2015	4552500	1722900	37,85

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات، حصيلة 1962-2011، فصل المالية العامة، ص211، حصيلة 2013-2015، فصل المالية العامة، ص67.

من بين العوامل المتسببة في فشل تطبيق الإستراتيجية، نجد أيضا أنه لم يتم تحديد صناعات ذات ميزة تنافسية يتم التركيز عليها، تحقّق قيمة مضافة عالية وتُسهم في رفع معدل نمو الصناعات التحويلية، سواء يتم إنتاجها من طرف القطاع العمومي أو القطاع الخاص، بل تمّ فقط تحديد خمس صناعات على أساس تنمية صناعات تعتمد على المواد الأولية المتوفرة محلياً، وصناعات تقوم على إعادة تركيب صناعات قائمة، بالإضافة إلى الصناعات التي لم تنشط فيها الدولة بعد كصناعة السيارات،

وبالتالي لا وجود لهدف تحقيق تكامل صناعي (تكامل بين الصناعات في نفس المجال) ولا تكامل قطاعي (تكامل بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية).

من بين الإصلاحات التي قامت بها الدولة في ظل تحوّلها لاقتصاد السوق، خوصصة المؤسسات الصناعية العمومية، ومحاولة تنشيطها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي وصل عددها سنة 2014 إلى 482130 مؤسسة، بالمقابل نجد تراجع نسب إنشاء المؤسسات الصغيرة المتوسطة الصناعية من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي وصل 15,76% فقط[1]. ويعود هذا الأمر إلى عدم كفاءة البرامج التنموية في رؤيتها لدور القطاع الصناعي في النهوض بالاقتصاد الوطني؛ إذ يتضح ذلك من خلال الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي من خلال برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي خُصّصت له 8% من مجموع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009، و7,6% لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014. أين تم الاهتمام بتطوير المنشآت الأساسية والتنمية البشرية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

كما أشار الباحث أنتوان شينيي Antoine Chignier في دراسته للإستراتيجية الصناعية الجديدة[2] إلى أنه سنة 2009 ومع بداية العهدة الجديدة لرئيس الجمهورية وحكومته الجديدة، عادت الإستراتيجية الصناعية للنقاش لتختفي تماماً؛ بعدما وُجِّهت العديد من الانتقادات لوزير الصناعة المصمِّم للإستراتيجية من قِبل السلطة التنفيذية ومن رئيس الحكومة الجديد نفسه؛ أين قام مجلس مشاركة الدولة (CPE) الذي يترأسه رئيس الوزراء بعرقلة قرارات الاستثمار، والخوصصة، والشراكة أو أي قرار آخر يُعرض للموافقة عليه.

أيضا نعتقد أن من أسباب فشل تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة أنّ قائمة الواردات كانت متنوعة؛ إذ يتم استيراد كل ما يلزم أفراد المجتمع من مختلف السلع (سلع استهلاكية ومواد غذائية وتجهيزات صناعية وفلاحية...)[3] نتيجة التبعية للخارج، وبالتالي لم تُفكّر الحكومة في التصنيع المحلّي لتوفير وتلبية حاجيات السكان وتنشيط الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية.

[1] http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_d_information_statistique_no25.pdf, consulté le 07/12/2019 à 00:13.

[2] Chignier Antoine, Op.cit, p 58, 59.

[3] لمزيد من المعلومات حول المواد المستوردة وأحجامها، اطلعوا على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، لمختلف السنوات على الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

الفرع الثالث: سياسات صناعية و برنامج اقتصادي جديد 2015

تضمنت برامج النمو للحكومة متابعة الجهود المبذولة لدمج الاقتصاد الوطني في البيئة الخارجية، وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تمرّ بها الجزائر أبرزها انخفاض أسعار النفط الذي يُعتبر المموّل الرئيس لبرامج التنمية، تمّ تغيير توجّه الدولة بإعطاء الأولوية للمجال الإنتاجي الوطني لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الخروج التدريجي من التبعية للمحروقات من خلال تسريع عملية التنويع الاقتصادي، لا سيما قطاع الصناعة، والزراعة، والسياحة... في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الذي أولى اهتماماً أكبر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية؛ بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.[1]

أولا: سياسة الحكومة في مجال الصناعة والمناجم لسنة 2015

كان للتنمية الصناعية طموحاً وطنياً وأهمية كبيرة؛ إذ تم تحديد ثلاثة محاور إستراتيجية لقطاع الصناعة والمناجم تمثّلت في:[2]

1. المحور الأول: تطوير المنظومة الوطنية للصناعة والمناجم

يتم ذلك من خلال تكثيف النسيج الصناعي وتنظيمه في قطاعات تفضي إلى تكامل الإنتاج الوطني وتعبئة جميع الإمكانات لاستغلال الفرص التي يُوفّرها السوق الحالي والمستقبلي، من خلال دعم إحلال الواردات لاستبدال واردات السلع الرأسمالية ومدخلات جهاز الإنتاج المستوردة بالإنتاج الوطني. وقد تمّ تحديد تدابير تنفيذية تمثّلت في: استغلال الإمكانات الصناعية الوطنية وإعادة تشكيل القطاع العام الصناعي بإنشاء 12 مجمعاً صناعياً من المتوقّع أن تؤدي دورا حاسماً من حيث الأداء والقدرة التنافسية عن طريق الاستجابة لمتطلبات إعادة الانتشار في القطاعات الواعدة، البحث عن شراكات إستراتيجية، تطوير المناولة الصناعية وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة إحلال الواردات، تيسير إجراءات إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز التكامل الوطني داخل القطاعات وفيما بين القطاعات، إجراء عمليات استكشاف ودراسة الرواسب المعدنية لتوسيع القاعدة المعدنية للبلاد؛

2. المحور الثاني: تعزيز وتحسين القدرة التنافسية الوطنية

بالنظر إلى أنّ أهداف برنامج توطيد النمو تمثلت في تحقيق نمواً اقتصادياً ودعم التشغيل في القطاعات الإنتاجية، فمن الضروري تعزيز العوامل ذات الأولوية المشاركة بشكل مباشر أوغير مباشر في

[1] هدى بن محمد، "**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020، ص51.

[2] Ministère de l'industrie et des mines, « **Politique Gouvernementale dans le domaine de l'industrie et des mines** », septembre 2015.

أهداف التنويع الاقتصادي؛ عن طريق إعادة التركيز على المؤسسة وبيئتها الوطنية والدولية، من خلال تحسين الإنتاجية لمواجهة التنافسية الدولية، ضمان اتّساق إجراءات مرافقة المؤسسات وتعزيز هياكل الدعم المحلية.

3. المحور الثالث: تعزيز بيئة الاستثمار

الهدف من ذلك تهيئة بيئة ملائمة ومناخ مناسب للتنمية وتشجيع الاستثمار من خلال تحسين عرض العقار لإتاحة الهياكل الأساسية للمستثمرين المكيّفة مع الاحتياجات من حيث النوعية والأبعاد، وإصلاح الإطار التنظيمي للاستثمار المشتت حاليا في نصوص على مستويات مختلفة.

نلاحظ أنّ من بين العناصر التي تطرقت لها السياسة الحكومية الجديدة العمل على تعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية والتكامل داخل القطاعات الاقتصادية نفسها، الأمر الذي غاب في الإستراتيجية الصناعية الجديدة بالنسبة للقطاع الصناعي الذي من المفترض أن يعمل على تحقيق التكامل بين مختلف الصناعات ومن جهة أخرى تحقيق التكامل بينه وبين باقي القطاعات الاقتصادية أهمها القطاع الزراعي؛ وبذلك يساهم في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر. هذا ما يوضِّح بشدّة توجّه الدولة نحو التنويع الاقتصادي كبديل لاعتمادها على صادرات النفط في تمويل المشاريع الاستثمارية ضمن البرامج التنموية، إلاّ أنّ أسعار النفط استمرت في الانخفاض بعد أزمة 2014 وهو ما تسبّب في توقيف برنامج توطيد النمو[1] المزمع تنفيذه في الفترة 2015-2019 لتطبيق نموذج جديد للنمو يأخذ بعين الاعتبار المستجدات الراهنة.

ثانيا: التحول إلى برنامج النمو الاقتصادي الجديد

تبنّت الحكومة منذ الاستقلال سياسات عديدة من أجل بناء اقتصاد صناعي قويّ، إلا أنّ تأثير الصدمات النفطية المتتالية على الاقتصاد الجزائري (الصدمة النفطية الأخيرة سنة 2014) لم يسمح بأن ترقى السياسات بالقطاع الصناعي إلى المستوى المستهدف، وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد، أعلنت وزارة المالية إتباع سياسة جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار ما أسمته "نموذج النمو الجديد" الذي تمت مراجعته والإعلان عنه من قِبل مجلس الوزراء في جويلية 2016، والذي اعتُبِر خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، حيث تناول نموذج النمو الجديد لسنة 2016 بُعدين؛ أحدهما يتعلق بموازنة الدولة، والآخر يتعلق بالتنويع الاقتصادي.

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 62.

تمثلت أهداف نموذج النمو الجديد من جانب التنويع الاقتصادي في:[1]

- التحسين من مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6,5% سنويا خلال الفترة 2020-2030؛
- الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ينبغي مضاعفته بمعدل 2 إلى 3 مرات؛
- مضاعفة حصة الصناعات التحويلية ضمن القيمة المضافة (من 5,3% سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030)؛
- عصرنة القطاع الزراعي بما يمكّن من تحقيق الأمن الغذائي؛
- التحكم في الطاقة بما يقلص من استهلاكها السنوي من 6% خلال 2015 إلى 3% بحلول سنة 2030؛
- تنويع الصادرات.

ولتحقيق ما تم إعلانه من أهداف، فإنه سيتم إتباع مراحل ثلاث مختلفة:[2]

أ. **مرحلة الإقلاع** (2016-2019): والتي ستتميز بتغيير حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة نحو المستوى المستهدف؛

ب. **المرحلة الانتقالية** (2020-2025): والتي ستمكن من تحقيق المستوى المطلوب من الاقتصاد على الأقل؛

ج. **مرحلة الاستقرار أو التقارب** (2026-2030): فيها يتم اللحاق بالركب ومن ثم العمل على تحقيق الاستقرار.

نلاحظ أن من بين الأهداف المسطرة في برنامج النمو الاقتصادي الجديد مضاعفة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة خلال فترة زمنية محددة؛ باعتبارها متخصصة في عدد محدود من الصناعات والتي بتنويعها يتم تغيير الهيكلة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي تنويع الاقتصاد الجزائري.

بدأ العمل على تحقيق أهداف النموذج الجديد للنمو من خلال أول مرحلة التي تم تحديدها بالفترة (2016-2019) والتي من المفروض تتميز بتغيير حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة. إلا أننا نلاحظ من خلال التمثيل البياني (13) الذي يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام، تقارُب نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام لسنتي 2015 و2018؛ حيث مثّل القطاع الصناعي أضعف القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة في البلد في الوقت الذي عمدت فيه

[1] Ministère des finances, « **le nouveau modèle de croissance: synthèse** », juillet 2016, p02.
[2] Ibid, p11.

الجزائر لتبنّي نموذج اقتصادي جديد يهدف إلى الانتقال من نظام الريع إلى نظام اقتصادي منتِج وقوي بمؤسساته الصناعية واكتفائه الذاتي؛ إلا أنّنا نلاحظ في الوقت نفسه ارتفاع نسب مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام بنسبة كبيرة وملحوظة مُقارنة بنسب التغيّر لباقي القطاعات الاقتصادية، ما يدلّ على أنّ الدولة تسير عكس ما تمّ تحديده من أهداف والذي تمثّل أبرزها في الحدّ من تبعية الاقتصاد الجزائري لمداخيل المحروقات.

الشكل 13: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام سنتي 2015 و2018

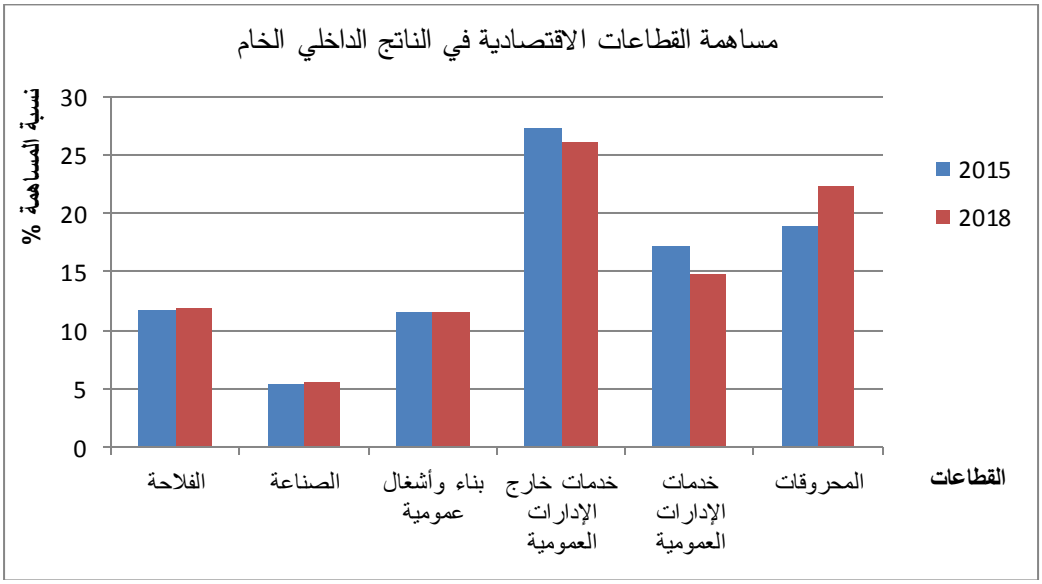

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات النشرة الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 48، المنشورة في ديسمبر 2019، ص26.

الانتقادات الموجهة لنموذج النمو الاقتصادي الجديد:

من أهم الانتقادات الموجهة لنموذج النمو الاقتصادي الجديد إضافة إلى عدم وضوح محاوره:[1]

- ربط النموذج الاقتصادي الجديد بزيادة الجباية ورفع الضرائب بدل تحديد عمليات استثمارية في قطاعات مُنتِجة، مؤشر على أنّ النموذج لا يرقى إلى أن يكون خطة إستراتيجية؛
- تحديد أهداف سامية لتنويع الاقتصاد الجزائري، ولكن لم يتم تحديد خطوات تحقيقها من خلال مخططات عملية متتالية ومتكاملة والجهات المسؤولة عن تنفيذها؛
- عدم مراجعة أو تقييم نموذج النمو الاقتصادي الجديد منذ الإعلان عنه في جويلية 2016، ما يدلّ على عدم وجود أجهزة خاصة بمتابعة تنفيذ البرامج التنموية.

[1] سابق نسيمة وعبد العزيز ضيافي، "**البدائل المتاحة للتنويع الاقتصادي في الجزائر – النموذج الاقتصادي الجديد للنمو**"، مداخلة بالملتقى العلمي الوطني حول نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر، المنعقد يوم 12 فيفري 2019، جامعة الجزائر 3، ص11.

يتضح بشدّة دور الدولة في الاقتصاد من خلال البرامج الاقتصادية التي تعلن عنها؛ إذ نلاحظ بالنسبة للاقتصاد الجزائري تتالي البرامج التنموية ذات الأهداف السامية التي لا تنطبق مع الواقع الاقتصادي للبلد. فبالنسبة لبرنامج النمو الاقتصادي الجديد تم الإعلان عنه في ظروف صعبة للبلد، أين تطلب الأمر التحول مباشرة للعمل على تنويع الاقتصاد الجزائري، نظرا للأزمات المتكررة الناتجة عن انخفاض أسعار البترول التي تعرّض لها الاقتصاد الجزائري والتي زادت من هشاشته؛ إذ تم تحديد أهداف تنويع اقتصادي قائم على تنشيط القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية وكذا تنشيط القطاع التشابكي بينهما المتمثل في الصناعات الغذائية–الزراعية، الذي يتميّز بقدرته الكبيرة على تنويع المنتجات، توفير حاجيات السكان المتزايدة وتحقيق الأمن الغذائي بالبلد وكذا تشغيل عدد هام من اليد العاملة باعتبار هذا القطاع متميّز بالكثافة العمالية.

خلاصة الفصل الثالث

إن تواصل حِدّة الصدمة الخارجية الناجمة عن تدهور الأسعار العالمية للمحروقات يحث على مواصلة وتوسيع الاستثمار الصناعي والزراعي في آن واحد، من أجل تشجيع تنويع الاقتصاد وتلبية أكبر حصّة من احتياجات السوق الداخلية بواسطة الإنتاج الوطني، وتوسيع الصادرات خارج المحروقات لإعادة توازن المبادلات الخارجية؛ حيث أنّ وتيرة نمو القطاع الصناعي الجزائري، الذي يُعتبر بالإضافة إلى ضعف تغطية الاحتياجات الغذائية بواسطة الإنتاج الفلاحي، عاملاً مؤثراً في وتيرة النمو الحقيقي؛ إذ لم تسمح بتعويض التأخّرات المعتبرة لهذا القطاع المتمثلة في ضعف العمالة الصناعية، وتراجع مساهمة القطاع في إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهيمنة الواردات على سوق السلع الاستهلاكية الصناعية؛ حيث يرجع هذا الضعف إلى عدم نجاح الإستراتيجيات الصناعية المُطبّقة في الاقتصاد الجزائري، والذي يعود إلى عدم صياغة إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، مع ضبط آليات إدارتها وأدوات تنفيذها. فكيف يمكن للجزائر تدارك نقصها وتطوير قطاع الصناعات التحويلية لترقية التنويع الاقتصادي؟

الفصل الرابع: مرتكزات إستراتيجية صناعية ناجحة وممكناتها في الجزائر

تمهيد:

تُعدّ عملية الارتقاء بدور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية عملية متشابكة ومترابطة مع العديد من القطاعات الأخرى. وفي إطار عمل الدولة على إحداث تنمية صناعية، تبرز ضرورة الاعتماد على التخطيط الصناعي كأداة في ذلك، نظرا لأنه الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق أفضل تعبئة ممكنة للموارد واستخدامها بأفضل صيغة ممكنة لتحقيق الأهداف التي يجري تحديدها مسبقاً وِفق أولويات يراعى في اختيارها احتياجات الاقتصاد والإمكانات التي يمكن أن تتوفر له، وِفقاً للظروف والأوضاع المحيطة بكل ذلك سواء كانت محلية أو دولية. يتجسد هذا التخطيط في إستراتيجية عبارة عن تصوّر منظم ودقيق لمجموعة من الأنشطة التي تشمل التخطيط والتنفيذ والتقييم والتعديل في القطاع الصناعي، وذلك لرفع نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام وترقية الصادرات الصناعية، من خلال الاستخدام الأمثل للعناصر جميعها المادية والمالية والبشرية. فهل يرجع فشل تحقيق تنمية صناعية إلى ضعف إمكانيات الاقتصاد الجزائري؟ وما هي مرتكزات إستراتيجية صناعية ناجحة تهدف إلى ترقية التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

سنحاول الإجابة على هاذين السؤالين من خلال المبحثين:

المبحث الأول: واقع وإمكانيات القطاع الصناعي الجزائري؛

المبحث الثاني: مرتكزات إستراتيجية صناعية ناجحة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع وإمكانيات القطاع الصناعي الجزائري

اختارت الجزائر منذ الاستقلال القطاع الصناعي من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع مرتكز على قاعدة من النشاطات الصناعية المتنوعة، كون الاقتصاد الجزائري قائم على الموارد المالية المتأتية من الإيرادات النفطية، وهو ما يجعل أيّ أزمة تصيب قطاع المحروقات لها تأثيرا سلبياً على نمو وتقدّم قطاع الصناعة. سعت إلى تطوير وتنمية القطاع الصناعي من خلال القيام بجملة من الإصلاحات استهدفت التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني، في ظلّ توفّر الموارد الاقتصادية المتنوعة.

المطلب الأول: برامج دعم الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

تمّ تقديم برامج دعم مالي متنوّعة للاقتصاد الجزائري (اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية) في إطار اتفاقيات شراكة تدعم التحول الاقتصادي والتجاري، تدعم البُنية التحتية، التنمية الريفية، تطوّر الموارد البشرية...الخ. فيما يلي أبرز البرامج التي استهدفت تطوير وتنمية القطاع الصناعي الجزائري بشكل كلّي أو في جزئية معيّنة من البرنامج:

- برنامج دعم تنويع الاقتصاد DIVECO1؛
- برنامج دعم إنشاء إستراتيجية صناعية وترقية الاستثمارات؛
- برنامج دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME Ⅱ).

الفرع الأول: برنامج دعم تنويع الاقتصاد DIVECO1

في إطار تطبيق الشراكة الأورو–جزائرية هدفَ برنامج دعم تنويع الاقتصاد إلى التخفيف التدريجي من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، من خلال استغلال المكامن الموجودة في القطاعات الأخرى، وبالتحديد قطاع الفلاحة وقطاع الصناعات الغذائية–الزراعية وقطاع السياحة، عن طريق إستراتيجية وطنية لكل قطاع. تم التوقيع على البرنامج سنة 2009 وقد استغرق ثلاثة سنوات لتحديد الأعمال الواجب القيام بها على أساس الاحتياجات المسجّلة على مستوى مؤسسات القطاعات الثلاثة المعنيّة.[1] خُصّص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 20 مليون أورو منها 17,5 مليون أورو من قِبل اللجنة الأوروبية، وحُدّدت فترة إنجازه من جانفي 2011 إلى غاية مارس 2015، وهو مُقدّم لصالح كل من: وزارة

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، تمت مراجعة الموقع يوم 2020/02/22
http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/813-le-programme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realise-en-2013

الفلاحة والتنمية الريفية MADR، وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار MIPMEPI (وزارة الصناعة والمناجم حاليا)، ووزارة السياحة والصناعة التقليدية MTA.[1]

أولا: أهداف البرنامج

هدف برنامج دعم التنويع الاقتصادي DIVECO1 إلى تحسين الأداء الاقتصادي في السوق المحلية والدولية (القدرة التنافسية، خلق فرص العمل والصادرات) في قطاعات الفلاحة، الصناعة–الغذائية، والسياحة، من خلال زيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي والصادرات خارج قطاع المحروقات. وذلك من خلال تقديم الدعم لكل من المؤسسات الوصيّة المتمثلة في: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ووزارة السياحة والصناعة التقليدية.[2]

ثانيا: النتائج المحقّقة من برنامج دعم تنويع الاقتصاد

خُصّصت سنة 2011 لإجراء التشخيص والتحليل القطاعي وتقييم احتياجات القطاعات الثلاثة، من أجل تحديد الإجراءات التي يتعيّن تنفيذها بدقّة. فكانت بعدها سنة 2012 مُكرّسة بالكامل تقريبا لمنح عقود الخدمات والتدريب والتزويد والتعاقد عليها؛ إذ خلال هذه السنة مكّنت العديد من بعثات المساعدة التقنية من المساهمة في أنشطة مختلف القطاعات المستهدفة. فيما يخص أنشطة الصناعات–الغذائية، تمّت متابعة تكليف المركز التقني للصناعات الغذائية CTIAA، دعم منتظم لجودة وسلامة الأغذية، إمكانية إنشاء مركز تقني خاص بالتعبئة والتغليف.[3]

وقد أشار رئيس الوفد الأوروبي مارك سكوليل Mark Skolil في خطاب اختتام برنامج دعم تنويع الاقتصاد DIVECO1 يوم 23 مارس 2015، بأنه بعد أن مضى أكثر من أربع سنوات على بدأ تنفيذ هذا البرنامج، وخلال هذه الفترة، فإن كل من: مدير البرنامج "فؤاد شحات" والمديرون التنفيذيون وخدمات الوزارات ومقدمي الخدمات الآخرين، ساهموا في تعزيز القطاعات الثلاثة: الفلاحة والأغذية الزراعية والسياحة، وهي القطاعات التي من المرجح أن تُسهِم في المدى المتوسط في تنويع الاقتصاد الجزائري. فقد كان برنامج دعم تنويع الاقتصاد برنامجا طموحاً متعدد القطاعات الإستراتيجية؛ إذ أن محصّلة النتائج والأنشطة التي تمّ تطويرها خلال تنفيذه تشهد على نجاحه. في إطار الصناعات الغذائية–الزراعية تمكّن البرنامج من:[4]

[1] Délégation de l'Union européenne en Algérie, rapport sur la coopération UE-Algérie, édition juillet 2013, p23.
[2] Ibid, p23.
[3] Ibid, p23.
[4] Discours cérémonie de cloture programme d'appui à la diversification de l'économie- DIVECO1, Alger, 23/03/2015
http://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/press_corner/2015/discours_seminaire_de_cloture_diveco_1.pdf

- بناء القدرات، لاسيما في مجال الأمن الغذائي، لحوالي 200 شخص من وزارة الصناعة والمناجم، ومؤسسات الأغذية الزراعية والجمعيات المهنية؛
- تقديم الدعم التقني وإصدار أدلة عن الممارسات الصحيّة والتصنيعية الجيدة لجمعيات مزارعي الزيتون المحترفين، ومصنعي الألبان ومعالجي اللحوم التي ينبغي أن تساعد على تعزيز عمل هؤلاء الناشطين في القطاع الخاص؛
- دعم إنشاء CTIAA (المركز التقني للصناعات الغذائية)، والذي سيكون قادرا على تقديم خدمات مثل التدريب عن بُعد، وتقديم المشورة المهنية والتحليلات الميكروبيولوجية.

بالنظر إلى الأهداف المنتظرة، يمكن القول أنه تم تحقيقها بنسبة كبيرة، فقد تم تعزيز الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تنويع اقتصادها، إلا أنّ تطوير القطاع الصناعي من خلال التركيز على قطاع الصناعات الغذائية–الزراعية كقطاع مستهدف من طرف برنامج دعم تنويع الاقتصاد لم يصل إلى مبتغاه، نظرا إلى أنه وكما أشار مدير البرنامج السيد فؤاد شحات إلى أنه تم تخصيص 60% من ميزانية هذا البرنامج للقطاع الفلاحي،[1] وباقي الميزانية لكلا القطاعين الصناعة والسياحة، وهو ما يشير إلى اهتمام البرنامج بالقطاع الفلاحي بدرجة أولى باعتباره قادرا على التقليص من الأخطار المرتبطة بالتبعية الكبيرة لصادرات المحروقات.

الفرع الثاني: برنامج دعم إنشاء إستراتيجية صناعية وترقية الاستثمارات

هدف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى وضع إستراتيجية صناعية وترقية الاستثمارات؛ من خلال تحسين تنافسية مؤسسات القطاع الصناعي وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القطاع في خلق مناصب الشغل؛ الموجّه لوزارة الصناعة والمناجم لتنفيذه من خلال الإدارة الوطنية للمشاريع DNP، والموجّه كذلك للإدارات المركزية واللامركزية والصناعيين من كلا القطاعين العام والخاص والشباب حاملي المشاريع للاستفادة منه.[2]

أولا: أهداف البرنامج

تركّزت أهداف البرنامج الإنمائي على:

- التنمية القطاعية الصناعية؛

[1] المجلة الصحفية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المنشورة بتاريخ 13 مارس 2013، على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/813-le-programme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realise-en-2013 تم الإطلاع عليها يوم 2020/01/13.

[2] لمزيد من المعلومات حول البرنامج راجعوا الموقع www.dz.undp.org الذي تمّت مراجعته من قِبل الباحثة يوم 2018/02/10.

- تأهيل المؤسسات؛
- دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين نشاطات الفضاءات الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة بفاعلية في انتشار مكاني للصناعة؛
- تطوير الابتكار الصناعي؛
- تنمية الموارد البشرية المؤهلة.

ثانيا: الموارد المالية المخصصة للبرنامج

تم تخصيص موارد مالية مهمّة للبرنامج الإنمائي كالآتي:

الجدول 26: المخصصات المالية لبرنامج دعم إنشاء إستراتيجية صناعية وترقية الاستثمارات

الجهة المموّلة	المبلغ (دولار أمريكي)
الحكومة الجزائرية	179498,00
البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	150000 + 174270,00

المصدر: موقع www.dz.undp.org

ثالثا: نتائج البرنامج

- تدعيم عمليات التنمية الصناعية في الجزائر؛
- تحقيق توسّع مكاني للصناعة؛
- تدعيم سياسات دعم الابتكار؛
- تنمية الموارد البشرية.

كبرنامج إنمائي تم تحديد فترة لتنفيذه تمثّلت في 18 شهرا (أوت 2012 إلى غاية فيفري 2014) إلاّ أنّ الفترة لم تكن كافية وتم تمديده إلى غاية جوان 2016. وبالتالي، كمدّة تنفيذ نرى أنها كانت طويلة نوعا ما مقارنة بالنتائج التي تمّ تحقيقها، والتي لم تُوضّح بشكل جيّد.

الفرع الثالث: برنامج دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME Ⅱ)

دعم الاتحاد الأوروبي اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويل مشروع تجريبي أوّل بقيمة 57 مليون أورو، يهدف إلى دعم النهوض بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء صندوق ضمان يهدف إلى تسهيل وصولها إلى التمويل. انتهى هذا المشروع سنة 2007، وبناءً على نتائجه الجيّدة، قررت الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي الاستمرار في هذا الإطار من خلال برنامج دعم جديد للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.[1]

أولا: تقديم البرنامج

يهدف البرنامج إلى تطوير وتحديث قطاع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من أجل المساهمة في تحسين تنافسيتها، في إطار تكامل أفضل للجزائر في سياق الميثاق الأورومتوسطي للمؤسسة؛ حيث حُدّدت فترة تطبيق البرنامج بـ 3 مارس 2008 إلى غاية 2 سبتمبر 2014، بميزانية 44 مليون أورو؛ ساهمت فيها المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون أورو، والجزائر بـ 4 مليون أورو. الجهة المستفيدة من البرنامج تمثّلت في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (MIPMEPI) ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال (MPTIC) إضافة إلى مختلف الهيئات التي تعمل تحت إشرافهم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

يُغطي البرنامج نشاطات عدّة تم تجميعها في ثلاث مكونات نذكرها:[3]

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال إجراءات تجريبية، دعم الجودة ودعم إتقان تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة NTIC في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم إنشاء نظام جودة في بعض الفروع: من خلال دعم الهياكل المسؤولة عن الجودة، التقييس، الاعتماد والشهادات في بعض الفروع، ودعم تعزيز أو إنشاء مراكز تقنيّة؛
- الدعم المؤسساتي: من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومختلف الهيئات التي تعمل تحت إشرافهم.

[1] Délégation de l'Union européenne en Algérie, « **rapport annuel de la coopération UE-Algérie** », Appui aux PME/PMI et à la maîtrise des technologies d'information et de communication (PME Ⅱ), édition 2011, p14.
[2] Délégation de l'Union européenne en Algérie, Op.cit, p14.
[3] Ibid, p14.

ثانيا: أهداف البرنامج

البرنامج له أربعة أهداف رئيسية:[1]

- تعزيز الإنجازات التي حققتها البرامج السابقة أو الجارية لصالح المؤسسات التي بدأت بالفعل في رفع المستوى، بهدف نشر الممارسات الجيدة على بقية القطاع؛
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض القطاعات الرائدة مع دعم المؤسسات المعنية؛
- التنسيق والمرافقة من طرف الهيئات المستفيدة من البرنامج المتمثلة في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- تنمية سوق خدمات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال المساعدة في إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية والرابطات المهنية.

ثالثا: النتائج المحققة

تمثّلت أغلب نتائج البرنامج حسب التقرير السنوي حول التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر الصادر سنة 2013 فيما يلي:[2]

- مكّن الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 204 مؤسسة من الاستفادة من إجراءات التشخيص أو التخطيط أو الإجراءات اللازمة للترقية، و69 مؤسسة أخرى من دورات التدريب الجماعي من خلال الرابطات المهنية. تتعلق هذه التدخلات بفروع الأغذية الزراعية، والمنتجات الصيدلانية، ومواد البناء، والميكانيكا، والإلكترونيات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ركّز تدريب مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة على تدريب المديرين، تنظيم وإدارة الإنتاج، الصيانة والجودة (معايير ISO 9001 و22000)، الرقابة الصحّية، تتويع المنتجات، وإدارة الأعمال التجارية والتسويق؛
- فيما يتعلق بعنصر دعم الجودة، فإنّ الأنشطة التي اضطلعت بها كل مؤسسة نلخصها فيما يلي:
  - وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار: من خلال تنظيم ملتقيات وطنية حول الجودة، عرض جائزة وطنية للجودة، دعم المجلس الوطني للمعايير، تحديث الإستراتيجية الوطنية للقياس وتدريب المسؤولين على السلامة الصناعية؛

[1] «**rapport sur la coopération UE-Algérie**», Appui aux PME/PMI et à la maîtrise des technologies d'information et de communication (PME Ⅱ), édition 2013, p21.
[2] Ibid, p21, 22.

- الهيئة الجزائرية للاعتماد ALGERAC: عن طريق رفع مستوى نظام الوثائق وفقا لمعيار ISO 17011، تدريب المديرين والمدربين على معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، صياغة أدلّة الاعتماد التقني ومواءمة التشريعات المتعلقة بالاعتماد، ومرافقة هذه المؤسسة للاعتراف الدولي؛
- المعهد الجزائري للتقييس IANOR: من خلال إنشاء نظام إدارة المهارات، تطوير نظام تسيير إلكتروني للبيانات والمعايير (GEDN)، تعزيز وظائف الرقابة الإدارية "للأنشطة المؤسسية" و"أنشطة السوق"، وتدريب المدربين والمنسقين وأعضاء اللجان الفنّية المعنية بتوحيد المعايير؛
- الديوان الوطني للقياسات القانونية (ONML): من خلال تطبيق نظام إدارة الجودة، تحصيل وتركيب أجهزة قياسات بمبلغ 3 ملايين أورو؛
- كما اهتمت هيئات تقييم المطابقة (OEC) بمراجعة 40 مَخبراً تحليلياً، وهيئات التفتيش للاعتماد ISO 17025 و17020.

– أمّا المحور الخاص بالدعم المؤسسي فقد سجّل نشر دليل المسيِّر، فضلاً عن نشر ثماني دراسات تناولت مواضيع مختلفة، بما في ذلك إدارة المناطق الصناعية، إنشاء مرصد للصناعة، أنظمة تقييم السياسات العامّة، إنشاء مراكز تقنية صناعية وإنشاء نظام للمعلومات الجغرافية لصالح وكالة العقار الصناعي (ANIREF)؛

– كذلك تلقّى المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) الدعم لإنشاء نظام إدارة إلكتروني لبيانات العلامات التجارية، براءات الاختراع والتصاميم الصناعية، فضلا عن نظام إدارة الجودة؛

– من بين المؤسسات المستفيدة الأخرى نجد الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وصندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI) التي تلقّت مساهمة مالية من الاتحاد الأوروبي قدرها 10 ملايين أورو لكل مؤسسة من المؤسسات؛

– بالإضافة إلى ذلك استفادت الجمعيات المهنية من إجراءات الدعم: الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة (UNOP) (المنتجات الصيدلانية)، جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات (APAB)، الاتحاد المهني لصناعة السيارات والميكانيك (UPIAM)، منتدى رؤساء المؤسسات (FOREM)، وغرف التجارة والصناعة (CCI).

تُشجّع برامج دعم الاقتصاد الجزائري التي تم ذِكر ثلاثة برامج من مجموعها على مواصلة الجهود المبذولة في سبيل تنشيط الاقتصاد الجزائري بشكل عام والقطاع الصناعي التحويلي بشكل خاص، وبذلك تنويع القاعدة الإنتاجية المحلّية. إلاّ أنه رغم البرامج المضبوطة والمبالغ المالية المخصصة لها، كانت نتائجها بسيطة جدّاً. فهل يرجع ذلك لقلّة الموارد الأولية محلّيا؟

المطلب الثاني: مقومات وإمكانيات القطاع الصناعي في الجزائر

تُعتبر الجزائر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية، بالإضافة إلى أنها قريبة من السوق الأوروبية التي تطلّ عليها من خلال شريط ساحلي طوله 1200 كلم، فضلا عن امتلاكها لعدّة موارد طبيعية وبشرية ومالية تمكّنها من الاعتماد على القطاع الصناعي كبديل لقطاع المحروقات. فهي تتوفر على مختلف المستلزمات التي تُعدّ العوامل الرئيسية التي تُحقّق تنمية صناعية وبالتالي تدفع بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية، من أبرزها ما يلي:

- الموارد الطبيعية والثروات الباطنية؛
- الموارد المالية؛
- الموارد البشرية.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية والثروات الباطنية

تُعتبر خطوات الجزائر كدولة نامية في سعيها لتحقيق تنمية صناعية دون المستوى المطلوب، وذلك لامتلاكها موارد طبيعية وفيرة لم تسمح لها بتحقيق التنمية حتى الوقت الحاضر، عكس بعض الدول التي استطاعت أن تحقق تقدماً صناعياً باهراً رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية.

أولا: الإطار الجيولوجي للجزائر

تُبرز الجزائر الخصائص الجيولوجية والهيكلية لقارّة إفريقيا من خلال موقعها في شمال القارّة، وجنوب قارّة أوروبا (حوض البحر الأبيض المتوسط)؛ إذ تتكون من العديد من الهياكل الجيولوجية أبرزها الأراضي الصحراوية التي باستطاعتها توفير طاقة شمسية يُمكن اعتبارها بديل لمصادر الطاقة التقليدية، المجال التلّي، أراضي صالحة للزراعة...الخ.

1. الأراضي الصالحة للزراعة

تعمل الحكومة الجزائرية على حماية الأراضي الصالحة للزراعة من خلال التحكم في الابتكارات التكنولوجية، وترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية وحماية خصوبة التربة، إضافة إلى تطبيق برنامج مكافحة

التصحّر الذي وصلت عدد مشاريعه سنة 2011 إلى 1792 مشروع[1]. تمّ تقدير المساحة المزروعة في الجزائر من مجموع المساحة الجغرافية سنة 2016 بـ 8494,57 ألف هكتار[2] ما نسبته 3,57% فقط. هذا ما يشير إلى عدم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة بشكل كبير، التي لو تم استغلالها لاستفاد القطاع الزراعي كثيرا، والذي بدوره يفيد القطاع الصناعي باعتبار العديد من الصناعات تقوم على المنتجات الزراعية.

2. الموارد المائية

تتنوع مصادر المياه في الجزائر نظرا لشساعة المساحة الجغرافية الإجمالية (2381741 كلم^2) وتنوّع المناخ؛ حيث تُقسّم الموارد المائية إلى سطحية وجوفية. تُقدّر موارد المياه السطحية المتجددة الداخلية بنحو 10 مليارات م^3 في السنة في جميع أنحاء البلاد، في حين موارد المياه الجوفية المتجدّدة في شمال البلاد فتبلغ حوالي 2 مليار م^3 في السنة، ناتجة عن هطول الأمطار، كما أنّ الدراسات تُقدّر إمكانات قابلة للاستغلال تصل إلى 5 مليار سنويا من إجمالي 40000 مليار م^3.[3]

تُعتبر المياه من السلع الوسيطة التي تدخل في عمليات الإنتاج الصناعي؛ إذ تدخل في صناعة المياه الغازية والمشروبات والأدوية، كما تُستخدم في استخراج النفط، عمليات التبريد والتخلص من النفايات. لذا تعمل الدول على تحقيق استدامة استخدام المياه في القطاع الصناعي بشكل يساهم في استدامة الموارد ويحقق التنمية الصناعية المرجُوّة.

ثانيا: إمكانات الجزائر من الغاز والبترول

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة، لاسيما المحروقات، فهي تمتلك ثروة بترولية يعود الشروع في استغلالها إلى سنة 1958، بعد اكتشاف حقلي النفط والغاز الطبيعي في منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرمل في شمال الصحراء. فالجزائر تحتل المكانة الـ 15 من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن)، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج والـ 12 في التصدير. وقد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/سنويا. أمّا في ما يخصّ الغاز الطبيعي، فهي تحتلّ المرتبة السابعة في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والثالثة في التصدير. فالجزائر تُعتبر عملاقاً طاقوياً حقيقياً، باستحواذها على 50% من المخزون، و48% من الإنتاج الإجمالي والنسبة الهائلة لتصدير الغاز الطبيعي المُقدّرة بـ 94%، فهي تضلّ بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى

[1] Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, « **Cadre Programmation par Pays Algérie (2013-2016)** », décembre 2012, p9.

[2] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 37، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017.

[3] Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Op.cit, p8, 9.

في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي. وهي المموّن الثالث بالغاز الطبيعي والبترول للاتحاد الأوروبي والمموّن الطاقوي الرابع له.[1]

ثالثا: الموارد المعدنية

مكّنت الأعمال العديدة المنجزة حتى الآن من تحديد وجود وحصر الموارد المعدنية التالية:[2]

- المعادن الثمينة: الذهب والفضة؛
- أحجار ثمينة وشبه ثمينة: الألماس Diamant، التوباز topaze، البريل béryl ...
- المعادن الأساسية: الزنك Zinc ، الرصاص plomb، النحاس cuivre؛
- عناصر مجموعة البلاتين (PGE) (البلاتين Platine، البلاديوم palladium، الإيريديوم iridium، الروثينيوم ruthénium، الروديوم rhodium، الأوسميوم osmium) وكوبالت النيكل Nickel-Cobalt؛
- المعادن النادرة: وافرام wolfram، القصدير Etain، التنتالوم Tantale، النيوبيوم niobium، البريليوم béryllium؛
- المعادن الصناعية: الفوسفات phosphate، الباريت baryte، البنتونايت دياتوميت bentonite diatomite، المغنسيوم magnésite، البيرلايت perlite، البوزلان pouzzolane، أحجار الزينة pierres ornementales، التلك talc، الجبس gypse، رمل السيليكا sables siliceux، ...إلخ.

هذا العمل الذي قامت به أبحاث التعدين، لحساب الدولة، سمح باكتشاف العديد من المكامن التي بلغ مجموعها:

- 2 مليار طن من الفوسفات؛
- 3 مليار طن من معدن الحديد؛
- أكثر من مليار طن من الملح؛
- أكثر من 100 مليون طن من الزنك والرصاص؛
- أكثر من 100 طن من الذهب؛
- 24 مليون طن من القصدير و WO3؛
- 1.4 مليون طن من المنغنيز manganèse؛

[1] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/connaitre-l-algerie/ressources، تمت مراجعته يوم 2019/09/28.

[2] Ministère de l'industrie et des mines, « **Potentiel minéral de l'Algérie** », direction générale des mines, 2015 sur le site http://www.andi.dz/index.php/fr/mines , consulté le 25/09/2019 à 13:47.

- 6.3 مليون طن من السيليستين Célestine؛
- 22 مليون طن من الباريت barytine؛
- 6.5 مليون طن من kieselguhr؛
- 7 مليون طن من الفلسبار feldspath

وقد عززت الاكتشافات التي تم إجراؤها حتى الآن عمليات المناقصات التي قامت بها وكالة الأنشطة التعدينية (ANAM) منذ سنوات 2000. وما زالت هناك عدة مكامن أخرى من مواد مختلفة، في انتظار مناقصات تنميتها وتثمينها: الرصاص – الزنك، الذهب، ولفرام والقصدير، الأحجار شبه الثمينة، الجبس، كربونات الكالسيوم، رمل السيليكا... كما أنّ العديد من المكامن الأخرى من كربونات الكالسيوم، الفوسفات، الباريت، الذهب، البنتونيت، الفلسبار، دياتوميت ... يجري تطويرها من قبل شركات في هذا القطاع للحد من الواردات.[1]

تمتلك الجزائر معادن ثمينة متنوعة أبرزها الحديد الذي يُعتبر العمود الفقري لقوّة الدولة العسكرية والاقتصادية. تدخل هذه الموارد المعدنية في صناعات مختلفة من بينها صناعة قضبان السكك الحديدية والمنشآت الحديدية التي تُستخدم في معدّات المناجم وتحتاج إلى صمود أمام التآكل وتحمّل الضغوط، صناعة السيارات والطائرات، الصناعات الكيميائية، كما تعزى الأهمية الإستراتيجية للنحاس إلى مقدرته الفائقة على توصيل الكهرباء.

الفرع الثاني: الموارد المالية

تُعتبر عملية تجميع رأس المال هامة في تحقيق التنمية الصناعية؛ إذ أنّ هذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات، وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفيرها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها.[2]

تُعدّ الثروة البترولية والغازية المصدر الإستراتيجي في تمويل التنمية وتوفير الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية بالجزائر، أي أنّها من أهم مصادر الإيرادات للموازنة العامة للدولة؛ إذ تشكّل إيرادات الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط

[1] Potentiel minéral de l'Algérie, direction générale des mines, ministère de l'industrie et des mines, 2015, sur le site http://www.andi.dz/index.php/fr/mines , consulté le 07/10/2019 à 15:40.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص184.

وسعر الدولار الأمريكي، وهو ما تؤكّده معطيات الجدول (27)؛ أين بلغت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة للدولة 56,89% كمتوسط خلال الفترة (1994–2015).

الجدول 27: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة

الوحدة: مليون دج

السنة	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية البترولية %	السنة	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية البترولية %
1994	477181	222176	46,56	**2005**	3082828	2267836	73,56
1995	611731	336148	54,95	**2006**	3639925	2714000	74,56
1996	825157	495997	60,11	**2007**	3687900	2711850	73,53
1997	926668	564765	60,95	**2008**	2902448	1715400	59,10
1998	774511	378556	48,88	**2009**	3275362	1927000	58,83
1999	950496	560121	58,93	**2010**	3074644	1501700	48,84
2000	1578161	1173237	74,34	**2011**	3403108	1529400	44,94
2001	1505526	956389	63,53	**2012**	3804000	1519000	39,93
2002	1603188	942904	58,81	**2013**	3895300	1615900	41,48
2003	1974466	1284975	65,08	**2014**	3927800	1577700	40,17
2004	2229899	1485699	66,63	**2015**	4552500	1722900	37,85

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz

نظراً لأهمية الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري والتي مثّلت أكثر من نصف الإيرادات العامة للدولة خلال سنوات التسعينيات كما يوضّحها الشكل (14)؛ حيث تمّ تسجيل فوائض مالية معتبرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مقارنة بالأسعار السائدة خلال السنوات السابقة بسبب الأزمة البترولية سنة 1986، قرّرت الحكومة إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر سنة 2000، من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 (تم إدخال تعديلات عليه من خلال قانون المالية لسنة 2004 وقانون المالية التكميلي لسنة 2006). تم تأسيسه من طرف وزارة المالية التي تُعتبر الهيئة المكلّفة بتسييره، ورغبة من الحكومة لاستحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة ما يُمكّنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، والتخفيف من حدّة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بمواجهتها بالاحتياطات التي تمّ الاحتفاظ بها في هذا الصندوق.

الشكل 14: تطور موارد الدولة من الجباية البترولية (1994-2015)

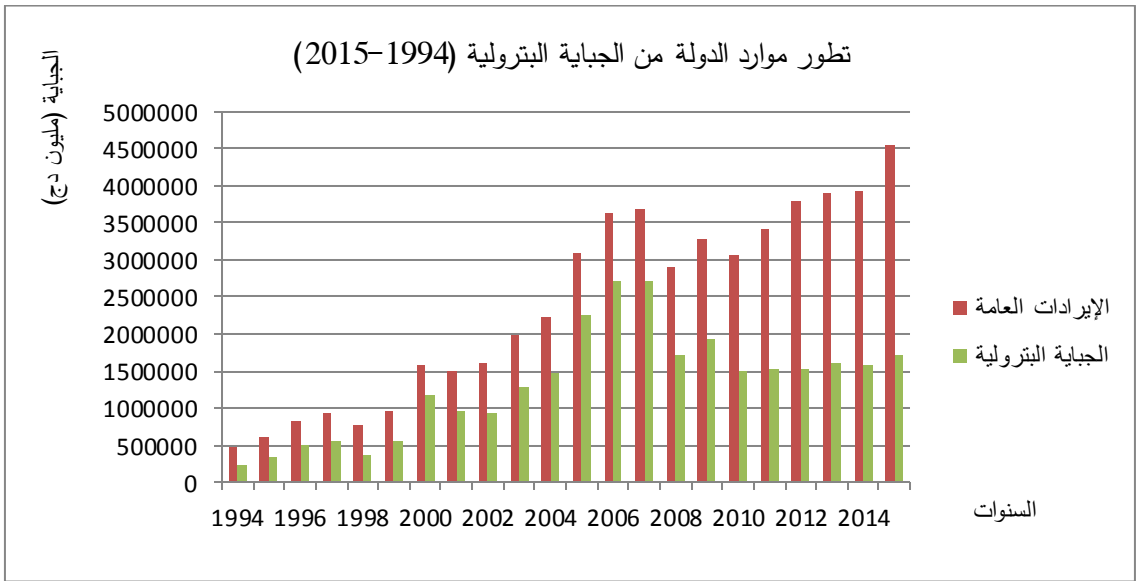

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول 25.

إضافة للإيرادات العامة للدولة بشقّيها الجباية البترولية والموارد العادية (المتمثلة في الإيرادات الجبائية التي تجمع حواصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حواصل الجمارك...الخ والإيرادات العادية وإيرادات أخرى)؛ التي على أساسها يتم تحديد حجم الاستثمار الموجّه للقطاعات الاقتصادية، فإنّ القطاع الصناعي يستفيد من دعم مالي في ظل شراكة الجزائر مع هيئات دولية من بينها الاتحاد الأوروبي الذي قدّم دعم مالي في مراحل عدّة من عملية إنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال برامج دعم من أمثلتها التي تمّ التطرق لها في المطلب السابق.

الفرع الثالث: الموارد البشرية

تضاعف عدد سكان الجزائر ثلاثة أضعاف خلال الخمسين سنة الماضية، لينتقل من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى 40 مليون نسمة سنة 2016؛ حيث تشير هيكلة السكان إلى أنّ حوالي 42% من السكان من الفئة 20-44 سنة حسب إحصائيات سنة 2015، هذه الفئة النشطة التي بإمكانها إحداث تأثيرا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالبلد. فاليد العاملة المؤهلة والكفأة تُعتبر أحد العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها أي قطر للوصول إلى بناء اقتصادي مستقر قادر على مواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية الحالية؛ أين تُعدّ إحصاءات براءات الاختراع مؤشراً موثوقاً عن الابتكار. فقد تم إحصاء إنتاج 200 براءة اختراع سنة 2015 من طرف الباحثين المحليين (منشآت تعليم عالي وبحث، مراكز بحوث، وكالات

بحث...)؛ إذ تم تسجيل أكبر عدد من براءات الاختراع في مجالات: الميكانيك، الإلكترونيك، صناعة الأدوية.[1]

يُشغّل القطاع الصناعي 1462000 عامل، ما نسبته 13,5% سنة 2016، النسبة التي تُعتبر مرتفعةً مقارنة بسنة 2014 أين سجّل تشغيل 12,6%.[2] هذا ما يدلّ على مساهمة مُعتبرة للقطاع الصناعي في التشغيل وهي في تحسّن مستمرّ.

من أهم العوامل المحددة لإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي هي وفرة الموارد، ونوعيتها، وكيفية استغلالها؛ إذ أنّ وفرة الموارد المالية، ووجود ادخارات، وتوفّر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي لتحقيق تنمية صناعية دون القيام بعملية الاستثمار، لأنّ عدم استثمار ما تتوفر عليه الدولة من موارد مالية أي التوسع النقدي الناتج عن تجميع رأس المال، ينتج عنه حالة تضخم بدلاً من الإسهام في توليد الاستثمارات في الاقتصاد. كما أشار الكاتب فليح حسن خلف عند حديثه عن الدول المتقدمة،[3] أنّ حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تُمكّنها من الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بما أنّ هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور، ولديها قدر واسع من رأس المال وترتفع فيها كفاءة العنصر البشري، فإنها يمكن أن تعوّض عن النقص في الموارد الطبيعية من خلال إنتاج بدائل صناعية تعوّضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العمليات الإنتاجية. من هنا يبرز النقص المسجّل في الدول الغنيّة بالموارد ومدى تأخرها في مواكبة درجة التقدّم المُسجّلة في الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: مؤشرات أداء القطاع الصناعي الجزائري

سعت الجزائر إلى إرساء اقتصاد وطني بإحداث دفعة قويّة خاصة في قطاعها الصناعي، من خلال إعادة هيكلته مع التطورات الحاصلة، باعتبار تفعيل القطاع الصناعي من شأنه المساهمة في تنمية بُنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني، وتعزيز تنافسية الاقتصاد، وبالتالي تمكّنه من الاستمرار والصمود أمام التحديات المستقبلية. فيما يلي أهم مؤشرات أداء القطاع الصناعي الجزائري.

[1] Direction du Développement Technologique et de l'Innovation, « **Elémenets sur la Propriété Intellectuelle en Algérie & Recueil des brevets d'invetion 2015 & 2016** », DGRSDT, 2016.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2014-2016، الجزائر، 2017.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص189.

الفرع الأول: مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام

للوقوف على التطور الحاصل في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر فإنّ الأمر يتطلب الوقوف على مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام؛ إذ تعكس النسب في الشكل (15) أنّ مساهمة الصناعة كانت 5,8% سنة 2019؛ وتأتي في المرتبة الأخيرة بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

الشكل 15: مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام سنة 2019

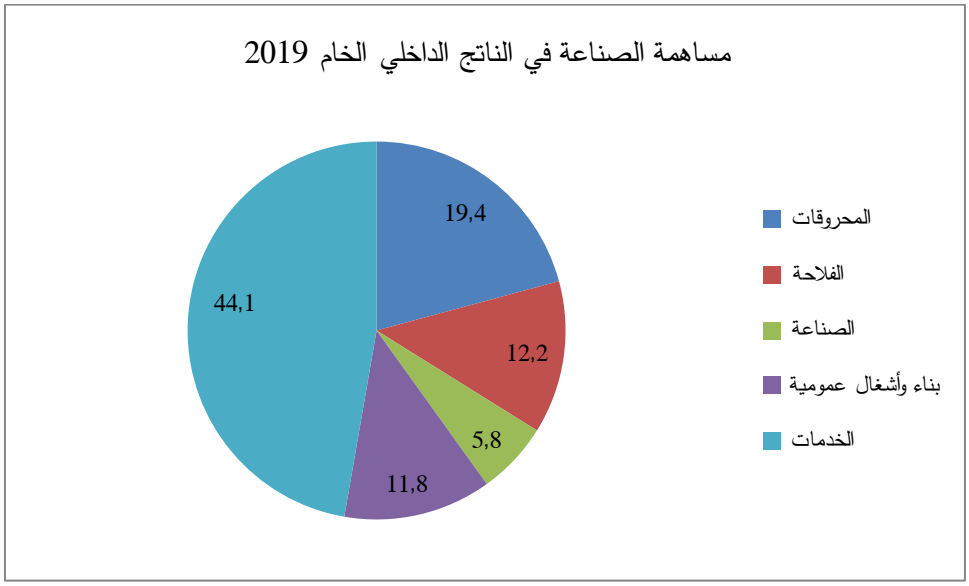

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019، ص26 (معطيات مؤقتة)

نلاحظ أنّ مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام ضعيفة جداً مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، وإضافة إلى هذا الضُعف الكمي، فهي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تنافس بها في الأسواق الدولية، رغم تمكُّنِها من بعض الصناعات في بداية العمل على تحقيق تنمية صناعية، إلا أنها لم تتمكن من التخصص فيها وإنتاجها بكميات كبيرة وجودة عالية، وذلك رغم قيام الدولة بالعديد من المجهودات لإقامة المصانع والوحدات الإنتاجية ودعم ورعاية الصناعات الأساسية المعتمِدة على الموارد الطبيعية المحلية، كما قامت في السنوات الأخيرة بمجهودات مشهودة في مجال الخوصصة ودعم إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع صغار المستثمرين لإقامة مشاريعهم الإنتاجية الموجهة للسوق المحلية وللتصدير وتزويد المشاريع الكبرى بالسلع والخدمات وقطع الغيار من خلال الترويج لأساليب المناولة.

الفرع الثاني: مؤشر الصادرات الصناعية إلى الصادرات الإجمالية

تُقدّر نسبة صادرات الصناعات التحويلية بـ 6,78% سنة 2018، في حين مثّلت النسبة المتبقية صادرات قطاع المحروقات وهو ما يعكس ضعف الجهاز الإنتاجي المحلّي وضعف تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية؛ حيث تمحورت الصادرات الصناعية في مواد نصف مصنعة بنسبة 5,37% تليها المواد الغذائية بنسبة 0,89% ثم تجهيزات صناعية ومواد أولية وفي الأخير سلع استهلاكية التي مثّلت أدنى نسبة صادرات بـ 0,08%، كما يُظهرها الشكل الآتي.

الشكل 16: مساهمة الصناعة ضمن الصادرات خارج المحروقات 2018

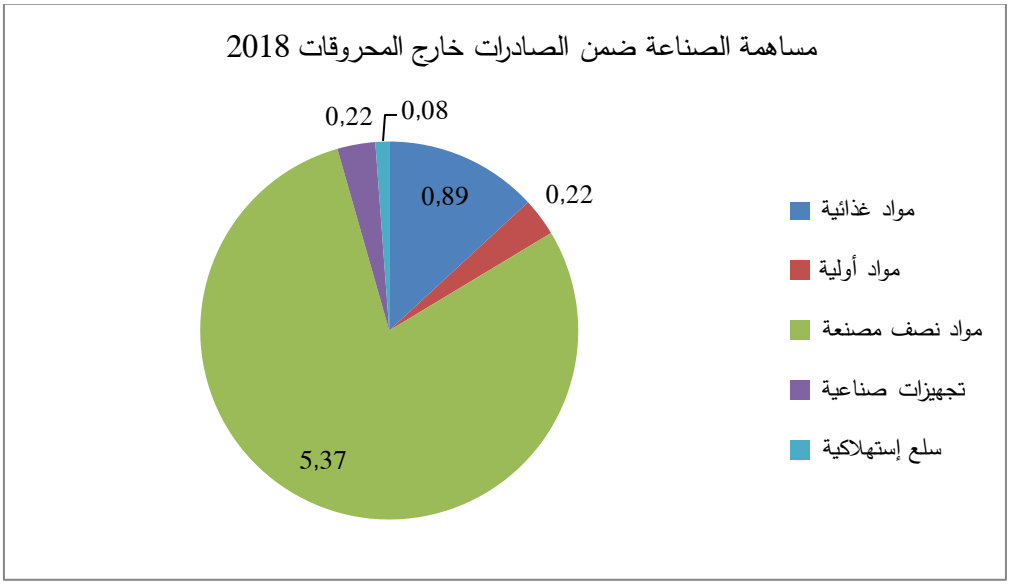

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019، ص28.

سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص والمؤسسات الوطنية بشكل عام، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية. فقد أدّت دوراً رائداً في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتجلّى ذلك من خلال جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتأهيلها وتدعيمها من عدّة نواحي، بالإضافة إلى تعاونات مع مختلف البنوك والمنظمات الدولية أهمها التعاون الأورو–متوسطي الذي في إطاره تم طرح برنامج ميدا الذي تمكّن من تأهيل عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق هدفه المتمثل في تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات. إلاّ أنه رغم هذه الأنشطة بقيت صادرات المحروقات تحتل الصدارة بنسبة تفوق 90%. وبالمقابل وفيما يخص الواردات، فقد زاد حجمها لزيادة اعتماد الصناعات المقامة على السوق العالمية في تأمين مستلزماتها.

الفرع الثالث: مؤشر عدد المؤسسات الصناعية بين المؤسسات في الاقتصاد

يتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري تزايداً مستمراً من سنة إلى أخرى، في إطار تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية، بعد أن أثبتت المؤسسات الكبيرة فشلها في ذلك؛ نتيجة انخفاض أسعار البترول خاصة سنة 1986 التي تسببت في انخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية والمردودية الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام، وبذلك تم التحول إلى اقتصاد السوق. فقد نشط القطاع الخاص في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من القطاع العام، حيث تشير معطيات الجدول 28 إلى أنّ 99,98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات خاصة، وهو ما يؤكد تقدّم وتيرة الخوصصة في الجزائر وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص.

الجدول 28: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2019

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة
المؤسسات الخاصة	1171701	99,98
المؤسسات العمومية	244	0,02
المجموع	1171945	%100

المصدر: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, N°35, Novembre 2019, p07.

تشمل نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 29: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

(السداسي الأول لسنة 2019)

قطاع النشاط	عدد المؤسسات ص و م	النسبة %
الفلاحة	7275	0,62
المحروقات	3032	0,26
البناء والأشغال العمومية	188275	16,07
الصناعات التحويلية	102055	8,71
الخدمات	602695	51,44
الصناعات التقليدية	268369	22,90
المجموع	1171701	100,00

المصدر: Ministère de l'Industrie et des Mines, **«Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°35, Novembre 2019, p15.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ المؤسسات الخدمية الصغيرة تُمثّل أكبر نسبة، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية؛ التي بدورها تحوز على أكبر نسبة تشغيل بـ 16,1% و 16,8% على التوالي سنة 2019،[1] ثم الصناعات التحويلية بـ 102055 مؤسسة، على الرغم من أنّ الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي التي تحقق استثمارات حقيقية وتخلق بذلك قيمة مضافة في الاقتصاد. من هنا تبرز أهمية وضع إستراتيجية لتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدعمها وترقيتها والمساهمة بذلك في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر.

الفرع الرابع: مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على جذب الاستثمارات الأجنبية نظراً لأهمية الاستثمار في دعم و تطوير البنية التحتية الإنتاجية، فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الألفية الثالثة كما يُظهرها الشكل (17).

الشكل 17: تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر 2005-2018

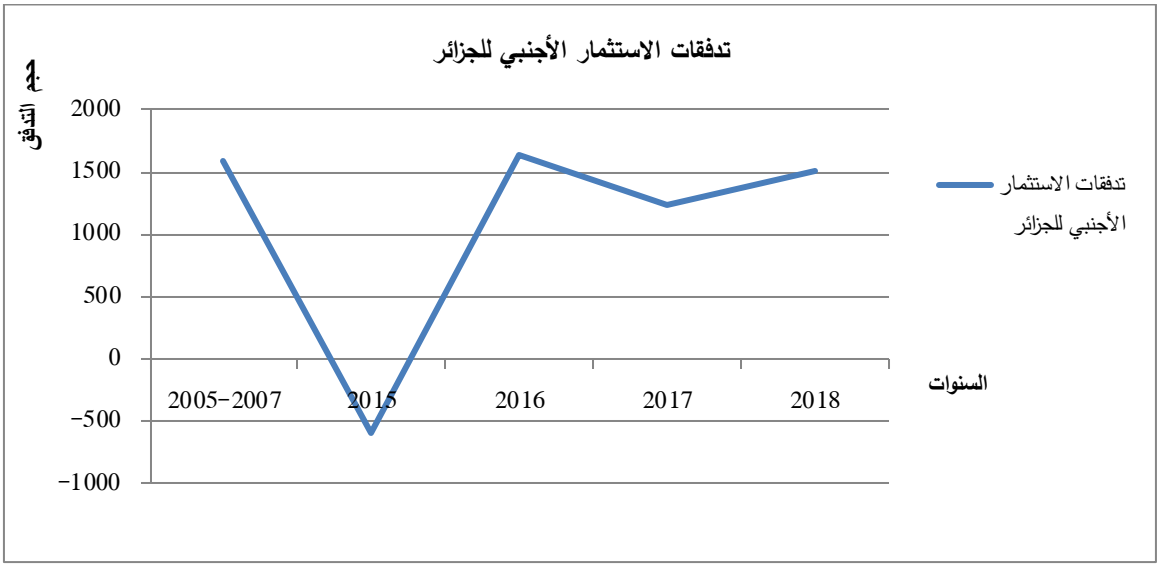

المصدر: إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر من الموقع
https://unctad.org/en/Pages/DIAE/FDI%20Statistics/FDI-Statistics.aspx

استحوذ قطاع الصناعة على أكبر قدر من هذه الاستثمارات بقيمة 1613708 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة بين 2002 إلى 2014 وهو ما يعادل 55,68% من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ إذ تمكّن هذا القطاع من خلق ما يعادل 63928 منصب شغل.[2]

[1] ONS, « **activité, emploi & chômage en mai 2019** », N° 879, p4.

[2] روشو عبد القادر، "**مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019)**"، أستاذ بالمركز الجامعي لتيسمسيلت، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد 04، ديسمبر 2019، ص64.

مما تقدّم نستنتج أنّ أداء القطاع الصناعي الجزائري يُعدّ ضعيفا، رغم ما تم تنفيذ من برامج دعم للنهوض بالاقتصاد الجزائري. وهو ما يدلّ على فشل الإصلاحات الاقتصادية التي نفّذتها الدولة لتنويع مصادر الدخل بالاعتماد على القطاع الصناعي؛ إذ يتّسم الاقتصاد الجزائري بضعف مساهمة القطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية، التي تُعتبر مساهمتها ضعيفة في تكوين الناتج والدخل القومي والتي لم تبلغ أكثر من 10%، في الوقت الذي تصل فيه تلك النسبة والمساهمة إلى أكثر من 40% في الدول المتقدمة. من ناحية أخرى يلاحظ أنّ أغلب الصناعات السائدة في الاقتصاديات النامية هي الصناعات الصغيرة والخفيفة والاستهلاكية أو الصناعات المكثفة للعمل، مع غياب وجود الصناعات القائدة التي تعتبر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية كالصناعات الثقيلة. إضافة إلى تميّز هذا القطاع بانخفاض إنتاجية العمل، نتيجة لاعتماد أساليب إنتاجية بسيطة وتقليدية، كما يلاحظ أنّ معظم الصناعات القائمة تعتمد وبدرجة كبيرة على الموارد الأولية والمواد نصف المصنعة المستوردة من الخارج، وهذا يعني أنّ النسبة الكبيرة من القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع موجّهة لخارج البلد؛ بمعنى آخر أنّ هذا القطاع يعتمد وبدرجة كبيرة على الخارج.

من هنا يمكن القول أنه لا يمكن للقطاع الصناعي الجزائري (في ظل المؤشرات المذكورة) بأي حال من الأحوال أن يساهم في ترقية التنويع الاقتصادي ولا المساهمة بشكل جاد في حل مشكلة البطالة على الأمد المنظور التي تصل إلى 12% (إحصائيات سنة 2019)[1]، أو يحد من الفقر ويزيد من رفاهية المواطن الجزائري.

انطلقنا من حصر الموارد الطبيعية والبشرية والمالية الثمينة المتوفرة في القطر الجزائري، وبالتالي تم التحقق من توفر عاملين من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي (وفرة الموارد ونوعيتها)، الذي يُعتبر توفرها دون معنى ما لم يتم التخطيط الجيّد لاستعمالها، باعتبارها الركيزة الأساسية لقيام النشاطات الصناعية والإنتاجية وسبب استمرارها، وهو ما تبيّن من خلال مؤشرات أداء القطاع الصناعي التي أوضحت الأداء الضعيف لهذا القطاع رغم وفرة الإمكانات والموارد. فما هي الطريقة المثلى لاستخدام الموارد المتاحة بهدف ترقية التنويع الاقتصادي المعتمد على التصنيع بالجزائر؟

[1] ONS, « **activité, emploi & chômage en mai 2019** », N° 879, p4.

المبحث الثاني: مرتكزات إستراتيجية صناعية ناجحة في الجزائر

يقوم القطاع الصناعي الجزائري على صناعات معتمِدة في الغالب على العالم الخارجي في تلبية طلبها على المدخلات الإنتاجية والمعدات والخبرات الأجنبية أيضا، يرجع ذلك لزيادة صادرات الموارد الطبيعية غير المتجددة –أهمها النفط– التي تسببت في انخفاض الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية. ومن هنا، فالتنمية الصناعية في الجزائر تتطلب منهجاً جديداً يقوم على صياغة إستراتيجية صناعية واضحة المعالم، تستند بدورها إلى ركائز نلخّصها في محورين يتمثلا في: تحديد إستراتيجية تصنيع لتطوير صناعات مختارة، وتحسين مناخ الأعمال لتطوير إستراتيجية صناعية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تحديد إستراتيجية تصنيع لتطوير صناعات مختارة

يُعدّ تحديد إستراتيجية صناعية واضحة المعالم تعمل على التنسيق بين الصناعات المختلفة من جهة، وبينها وبين القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، عاملا حاسماً في مواجهة المشكلات المختلفة التي تعوق النمو الصناعي، هذه العملية التي تنطلق من تحديد أسباب الحاجة إلى إستراتيجية صناعية تساير واقع الاقتصاد الجزائري، ثم ضبط أهداف الإستراتيجية الصناعية، يليها تحديد الصناعات المفتاحية، وأخيرا انتقاء إستراتيجية تصنيع والبدء في التنفيذ.

الفرع الأول: حاجة الاقتصاد الجزائري إلى إستراتيجية صناعية لترقية التنويع الاقتصادي

تتميّز الجزائر بوفرة الموارد الاقتصادية –موارد طبيعية ثمينة ومتنوعة، موارد مالية معتبرة وكذا موارد بشرية في سنّ النشاط الاقتصادي بنسبة عالية وقادرة على التعلم والنشاط (حسب احصائيات جويلية 2018)[1]– تسمح بتوليد استثمارات في الاقتصاد الجزائري في مختلف القطاعات الاقتصادية وبالتالي تنشيطها وتوسيع نشاطات المؤسسات الاقتصادية القائمة وإنشاء أخرى جديدة تعمل بهدف زيادة المنتجات داخل النشاط الاقتصادي ومنه زيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل وبالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي في أكثر من قطاع اقتصادي وعدم الاعتماد على مورد وحيد للدخل الناتج عن تصدير المحروقات خامّةً.

من بين مختلف القطاعات الاقتصادية القادرة على النهوض بالاقتصاد الجزائري نجد القطاع الصناعي (انظر الشكل 18)، الذي يتميّز بقدرته على تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تكوين الناتج الداخلي الخام، استيعاب الأيدي العاملة وخاصة قطاع الصناعات الصغيرة فيه، وكذا قُدرته على إنتاج صناعات عبارة عن مُدخلات لقطاعات اقتصادية أخرى، بالإضافة إلى كونه قادرا على تحقيق أفضل مستوى إشباع من الحاجات الاستهلاكية الأساسية.

[1] ANDI, http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2017, consulté le 16/03/2020.

الشكل 18: تنويع الاقتصاد الجزائري بالتركيز على القطاع الصناعي

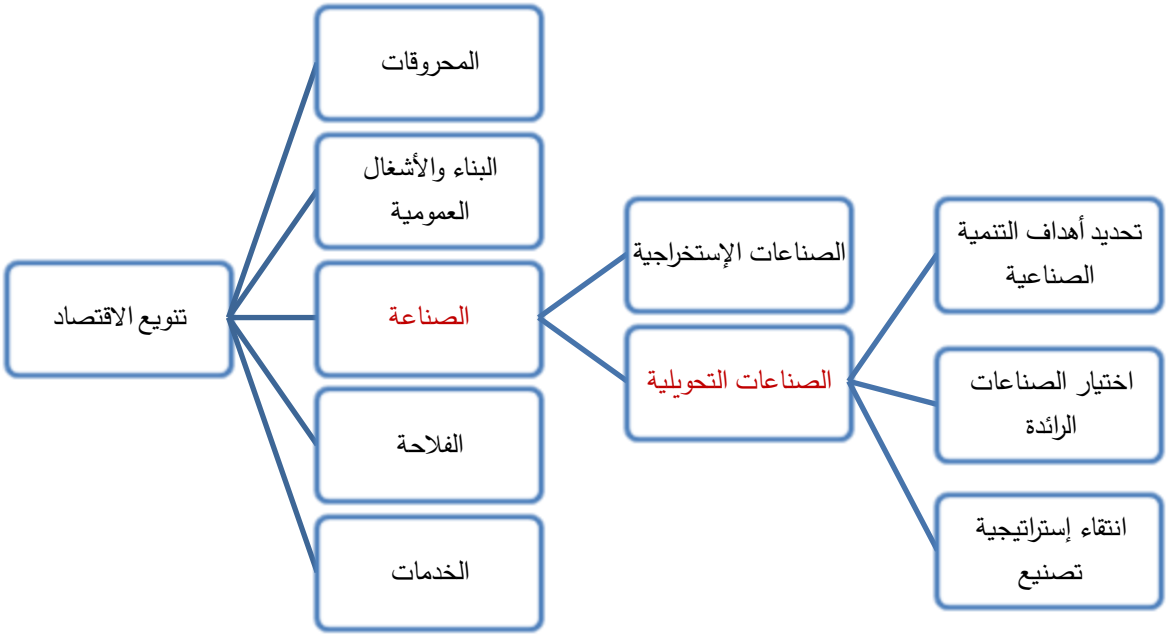

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفرع الثاني: أهداف الإستراتيجية الصناعية

بعد تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وبعد تحديد درجة التنوّع الصناعي فيه، يتمّ ضبط ترتيب الصناعات المفتاحية وكذا الصناعات القادرة على تحقيق ميزة تنافسيّة وقيمة مضافة عالية، بالإضافة إلى التعرّف على المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي التي على أساسها يتم تحديد الأهداف المفصّلة والدقيقة للإستراتيجية الصناعية؛ حيث تُعدّ مرحلة تحديد الأهداف أول مرحلة من مراحل صياغة الإستراتيجية الصناعية. لطالما تم تحديد أهداف من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري، بإطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة وأهمها القطاع الصناعي، ولكن تبقى مجرّد أهداف تحوي أرقام دون دراسات اقتصادية ولا قاعدة إحصائية تنطلق منها الدولة لتحديد أهداف وآفاق الاقتصاد الجزائري بعيدا عن النفط. فالأهداف المرسومة شيء والأعمال المنجزة لتحقيقها شيء مختلف ويكاد يختفي تماما؛ ذلك لأن عملية تحديد الأهداف لا تقوم على دراسة الواقع، بل حتى في بعض الأحيان نجد أن القرارات الاقتصادية يُحددها رجال سياسيون!

تندرج أهداف القطاع الصناعي تحت الهدف العام للدولة المتمثل في تنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة؛ حيث تنبثق أهداف الإستراتيجية

الصناعية من التحديات التي تواجهها محاولة إصلاح وتأهيل القطاع الصناعي وبالتالي عملية تطويره، نُلخص أبرزها في ما يلي:

- توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها والتخصص في إنتاج سلع ذات مزايا وجودة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية؛
- التركيز على الصناعات التحويلية بدل الصناعات الاستخراجية والعمل على الرفع من نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام إلى نسبة معيّنة معقولة ومقدّرة انطلاقا من الواقع وممكناته؛
- تطوير الصناعات التي تقوم على الموارد الأولية المحلّية المتاحة بهدف تحقيق مستوى معيّن من الاكتفاء الذاتي والحدّ من واردات الدولة وتنمية صادراتها من السلع الصناعية؛
- توسيع نطاق الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز لامتلاك الجزائر المقومات التي تسمح لها بأن تكون من بين الدول الكبرى إنتاجا للمواد البتروكيماوية؛
- تنمية الصناعات الغذائية–الزراعية باعتبارها الحلقة الواصلة بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقادرة على زيادة القيمة الاقتصادية للإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الثالث: تحديد الصناعات الرائدة

تقوم التنمية الصناعية على إعادة الهيكلة الصناعية بالارتكاز على بعض الفروع الصناعية التي تُسهِم في تثمين الموارد المتاحة ودمج النشاطات الصناعية وترقية فروع جديدة؛ حيث يتم اختيار هذه الفروع الصناعية على أساس:

- احتياجات الأفراد والمنتجين المستوردة؛
- الفروع الصناعية الناجحة لعدّة سنوات؛
- الفروع الصناعية التي تعمل على دمج النشاطات الصناعية؛
- الميزة النسبية للصادرات.

1. على أساس احتياجات الأفراد والمنتجين المستوردة:

تنوعت واردات الاقتصاد الجزائري واختلفت نسبها بين واردات موجهة للنشاط الإنتاجي (مواد التجهيز الصناعية والفلاحية، نصف المصنعة والخامة)، ومواد للاستهلاك النهائي (مواد غذائية وسلع استهلاكية) وطاقة، كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول 30: نسب واردات الاقتصاد الجزائري 2014-2017

الوحدة: %

البيان	2014	2015	2016	2017
الطاقة	4,89	4,55	2,76	4,32
المواد الغذائية	18,78	18,06	17,60	18,32
المواد الأولية	3,23	2,92	3,34	3,32
المواد نصف المصنعة	21,84	22,29	24,57	23,85
التجهيزات الفلاحية	1,13	1,12	1,07	1,33
التجهيزات الصناعية	32,41	32,13	32,94	30,38
السلع الاستهلاكية	17,64	18,92	17,71	18,48

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات النشرة الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 41، المنشورة في مارس 2018، ص28.

نلاحظ من خلال الشكل (19) لواردات الاقتصاد الجزائري، الممثّل اعتماداً على إحصائيات الجدول السابق، أنّ استيراد التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة مهيمنة بمعدل 31,97% و23,14% على التوالي، معناه مجتمعتان تمثلان أكثر من 55% طيلة الفترة 2014-2017. بالمقابل نجد أنّ السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية تمثل 36,38% من الواردات. يرجع هذا الارتفاع في الواردات إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي رفع فائض الميزان التجاري ومكّن من توفير حاجيات الأفراد والمنتجين، وبذلك زاد من التبعية للخارج، بدَل بناء اقتصاد إنتاجي صناعي يعمل على توليد مناصب الشغل، تحقيق أمن غذائي وترشيد الواردات، وترقية الصادرات الجزائرية. فعملية التنمية الاقتصادية تتحقق بوجود قطاع صناعي قادر على الإنتاج والخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية ومنافسة منتجات الدول المتقدمة.

الشكل 19: واردات الاقتصاد الجزائري 2014-2017

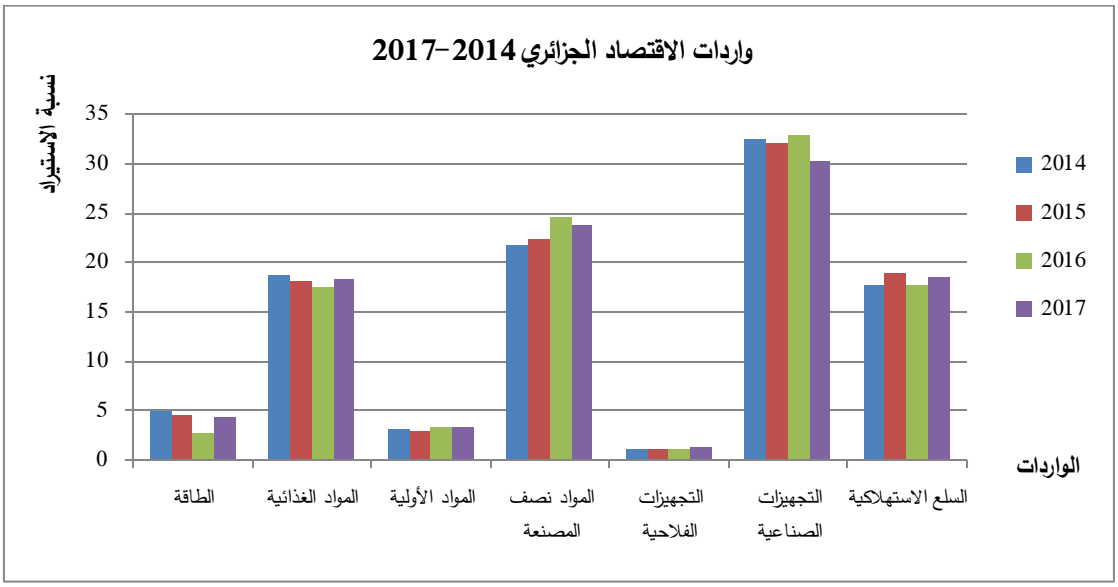

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول (29).

انطلاقا من تحليل حاجيات الأفراد والمنتجين، نجد أنّ أكبر نسبة استيراد أو واردات تعود للتجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة، تليها السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، وهو ما يثبت ضُعف إنتاجية القطاع الصناعي الجزائري ويؤكّد حاجة الأفراد والمنتجين للمنتجات الصناعية أبرزها التجهيزات الصناعية.

2. على أساس الفروع الصناعية الناجحة لعدّة سنوات:

اختلفت مساهمة الفروع العشرة للنشاط الصناعي في نمو الصناعة خلال الفترة 2012-2017، فكما نمت بعض الفروع إيجابيا، نمت فروعا أخرى سلبياً وعانت من ركودٍ بعد نمو قويّ لسنوات متتالية. اعتمادا على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2012-2017، نجد أنه في سنة 2012، ساهم قطاع الطاقة والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية في نمو الصناعة بمعدل 12,2% و7,5%، في حين انخفض كل من نشاط قطاع مواد البناء بنسبة 2,5% والصناعة الغذائية بـ 2,8% بعد نمو قويّ جدا سنة 2011. وفي سنة 2013، تمثّل الفرع الصناعي المهيمن والدافع للنشاط الصناعي في فرع الصناعة الغذائية بمعدّل نمو 7,0%، إضافة لمعدلات نمو إيجابية للقطاعات: ص.ح.م.م.ك.إ بـ 5,5%، الكيمياء بـ 5,0% والماء والطاقة بـ 4,3%.

أمّا سنة 2015 فقد تمثّلت الفروع الصناعية الناشطة في الصناعات ح.م.م.ك.إ بمعدّل نمو 10,5% والصناعات الغذائية بـ 5,8%. تليها سنة 2016 التي سجّلت فيها ثلاث فروع نموا أعلى من متوسط معّدل نمو القطاع، تمثّلت في الصناعات الغذائية، الماء والطاقة ومواد البناء؛ إذ نجم نمو

الصناعة بقرابة 95% عن هذه الفروع الثلاث. في حين نجد أن تطوّر النشاط الصناعي سنة 2017 مدفوعا أساسا بثلاث فروع نشاط: الصناعات الغذائية، الماء والطاقة ومواد البناء بمعدلات نموّ 5,7%، 8,3% و6,5% على الترتيب. أين نشطت فروعا أخرى من بينها: النسيج والملابس بمعدّل 3,5%، الجلود والأحذية بـ 2,1% والخشب، الفلين والورق بمعدّل 8,0%.

وبالتالي يمكن القول أن الفروع الصناعية الناجحة في السنوات الأخيرة تمثّلت في الصناعات الغذائية والماء والطاقة ومواد البناء بالإضافة إلى الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية بمعدّل أقل.

3. على أساس الفروع الصناعية التي تعمل على دمج النشاطات الصناعية:

انطلاقا من موقع الديوان الوطني للإحصائيات الذي يضمّ جداول مدخلات-مخرجات لسنوات 2012-2015، وبعد تمثيل الاستهلاك الوسيط للفروع الصناعية من مختلف الصناعات الشكل في الملحق (7) بعد جمع الإحصائيات في الملحق (8)، نلاحظ أنّ الاستهلاك الوسيط للفروع الصناعية يختلف من فرع إلى آخر، حيث نلاحظ ارتفاع استهلاك فرع ص.ح.م.م.ك.إ يليه فرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك، ثم الصناعات الغذائية-الزراعية، الصناعات النسيجية، صناعات الخشب والورق، مواد البناء إلى غاية صناعات أخرى. كما نلاحظ أن أكبر حجم استهلاك وسيطي للفرع هو من الفرع نفسه؛ مثلا نجد فرع ص.ح.م.م.ك.إ يستهلك أكثر من 50% من منتجاته كمنتجات وسيطة، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الفروع، ما يدل على أن الفروع الصناعية قادرة وتعمل على توفير مدخلاتها الوسيطة من إنتاجها. نلاحظ أيضا تنوع مدخلات الفروع الصناعية من الصناعات، أين يتضح الأمر بشكل كبير مع فرع ص.ح.م.م.ك.إ؛ إذ يشير التمثيل إلى اعتماد هذا الفرع على نسب متباينة من مختلف الصناعات، يليه فرع مواد البناء، الكيمياء والمطاط والبلاستيك، ثم صناعات الخشب والورق، الصناعات الغذائية-الزراعية، الصناعات النسيجية وصناعات أخرى. ما يشير إلى أنّ الفروع الأولى قادرة على دمج النشاطات الصناعية من خلال تجميع الصناعات ذات المنتجات الوسيطة التي يحتاجها الفرع في مجمعات صناعية بهدف مضاعفة إنتاج الفرع الصناعي من جهة، ومن جهة أخرى ترقية نشاطات ومنتجات صناعية جديدة.

4. على أساس الميزة النسبية للصادرات:

يتم قياس تنافسية المنتجات الصناعية في الصادرات من خلال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA، الذي يُعتبر من أهم المؤشرات لقياس النصيب النسبي للسلع في صادرات البلد. الجدول الآتي يوضّح قيمة المؤشر بالنسبة لمختلف المنتجات الصناعية في الجزائر.

الجدول 31: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية في الجزائر

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	0,14	0,12	0,17	0,14	0,16
المنتجات المعدنية والنفط والغاز	5,02	4,96	5,22	5,56	7,60
منتجات الصناعات الكيماوية	0,07	0,08	0,08	0,21	0,32
منتجات البلاستيك والمطاط	0,01	0,01	0,01	0	0
منتجات الجلود والفراء	0,07	0,06	0,06	0,07	0,07
المنسوجات ومصنوعاتها	0	0	0	0	0
الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01
الآلات الميكانيكية والأجهزة والالكترونيات والتجهيزات الصوتية	0	0	0	0	0
معدات نقل	0	0	0	0	0
البصريات ومعدات القياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مخضار سليم، "**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**"، 2018/2017، ص179-190.

من بين مختلف السلع والمنتجات، نجد المنتجات المعدنية والنفط والغاز فقط لها ميزة نسبية في صادرات الجزائر، بما أنّ المؤشر أكبر من الواحد (7,60 سنة 2015)، بالمقابل نجد باقي السلع ذات نِسب ضعيفة أقل من الواحد، كمنتجات الصناعات الكيماوية التي تحسَّن مؤشرها من 0,07 سنة 2011 إلى 0,32 سنة 2015، تليها المنتجات الغذائية بـ 0,16 سنة 2015 ومنتجات الجلود والحديد والصلب والمعادن الأساسية. أمّا باقي الصناعات فإن المؤشر معدوم بالنسبة لها، وهو ما يدلّ على ضُعف كبير في الصادرات خلال الفترة 2011-2015.

أظهرت النتائج أنه بغضّ النظر عن المزايا النسبية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في صادراتها من النفط والغاز الطبيعي، فإنّ بقية الصناعات التحويلية الأخرى لم تحقق مستويات عالية، وهو ما يتطلب تظافر الجهود لتحديد الصناعات الرائدة القادرة على المنافسة العالمية. وفي هذا الصدد نجد أنّه حسب الأسس المذكورة يتم تحديد الصناعات المفتاحية بـ: الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية-الزراعية ومواد البناء. إلاّ أنه إضافة لهذه

الصناعات أضاف مخطط عمل الحكومة 2020 الصناعات الصيدلانية وصناعات النسيج والجلود.[1] كما أنّ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حدّدت الفروع الإستراتيجية كما يلي:[2]

- صناعة الحديد والتعدين؛
- اللدائن الهيدروليكية؛
- الكهربائية والكهرومنزلية؛
- الكيمياء الصناعية؛
- الصيدلانية؛
- الميكانيك وقطاع السيارات؛
- صناعة الطائرات؛
- بناء السفن وإصلاحها؛
- التكنولوجيا المتقدمة؛
- صناعة الأغذية؛
- النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة؛
- الخشب وصناعة الأثاث.

تمّ تحديد هذه الفروع الإستراتيجية في إطار إستراتيجية صناعية للإنعاش الصناعي التي وضعتها الجزائر مؤخرا كما أُشير إليه من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (أفريل 2017) والتي من المفترض أنّ المقصود منها هو الإستراتيجية الصناعية الجديدة التي تمت صياغتها سنة 2007. من هنا نستنتج أنّ تحديد الفروع والصناعات الإستراتيجية في الجزائر يتم دون تحديد الأسباب وراء اختيارها ولا الهدف المراد من تنشيطها؛ وهذا راجع لعدم وضع خطّة مُحكمة يجدر اتباعها لتحقيق تغيُّر فعليّ في القطاع الصناعي والاقتصاد الجزائري.

الفرع الرابع: انتقاء إستراتيجية تصنيع

إنّ إيصال الاقتصاد الوطني إلى مكانة متقدمة في المجال الصناعي يقتضي العمل على تحقيق الريادة في هذا المجال، التي تنطلق من تحديد إستراتيجية تصنيع أساسها الواقع الاقتصادي، ومواردها

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، فيفري 2020، ص25. على الموقع http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.pdf

[2] Agence nationale de Développement de l'Investissement, sur le site http://www.andi.dz/index.php/fr/secteur-de-l-industrie consulté le 05/05/2020.

المادية والمالية والبشرية محلية خامّة. انطلاقاً من واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الصناعة الاستخراجية وبالتالي صادرات النفط لتمويل الموازنة العامة للدولة من جهة، وتسجيل الصناعة المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات المساهمة في تدفّق الثروة من جهة أخرى، يتوجب اختيار إستراتيجية تصنيع تعمل على تحقيق الأهداف المسطّرة وبالأخص تعزيز قدرات الإنتاج المحلّية وإنعاشها، بإحياء وتنشيط الصناعات التحويلية بالبلد.

تتمثّل إستراتيجية التصنيع المقترحة من طرفنا في إستراتيجية متكاملة هادفة إلى إحلال الواردات وتعزيز الصادرات في الوقت نفسه، وكذلك تصنيع صناعات خفيفة وصناعات ثقيلة في الوقت نفسه؛ حيث يتم تطبيق هذه الإستراتيجية وفق مخطط عمل يضمّ مراحل محدّدة؛ أين يتم تشجيع التصنيع المحلّي في ظل توفّر إمكانيات مادّية ومالية وبشرية كافية لتحقيق اكتفاء ذاتي من بعض السلع المستوردة أهمها واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي تراوحت نسبتها بين 15 و20% طيلة الفترة 2014-2017 (كما يشير إليها الشكل 19)، وبالتالي يمكن ملاحظة أنّ التركيز يكون بشكل أكبر على الصناعات الخفيفة في مرحلة أولى، من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي وتقليص حجم استيراد المواد المُصنّعة وإنتاجها محلّيا. في الوقت نفسه تتدخّل الدولة من خلال تقديم تحفيزات للاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ المناسب والمستقرّ له للتصنيع وفق شروط محدّدة، أهمها: التصنيع بهدف التصدير فقط؛ أي أنّ السلع المنتَجة تُوجّه مباشرة للأسواق الأجنبية بهدف جذب الأموال والعملات الصعبة، مع تشغيل نسبة محدّدة من الأيدي العاملة المحلية؛ التي تقوم بالاستفادة والتعلّم المستمر من المستثمر الأجنبي بهدف تفعيل العديد من الصناعات بالبلد وتوسيع المؤسسات الصناعية لاحقا.

في مرحلة ثانية، يتم تطوير إستراتيجية التصنيع إلى إستراتيجية تصنيع ثقيل، بحكم أن القطاع الصناعي الجزائري ذو تجربة سابقة سنوات السبعينيات (إستراتيجية الصناعات المصنّعة)، ومن خلال الفهم الدقيق لمحتوى المنتجات التكنولوجية التي تم نقلها من طرف المستثمرين الأجانب محلّيا، يتمّ تصنيع تجهيزات صناعية محلّيا لتوفير الصناعات نصف المصنعة التي يحتاجها المنتجين، بهدف استمرارية الحدّ من الواردات وتشجيع تصدير الصناعات الثقيلة.

المطلب الثاني: تحسين مناخ الأعمال لتطوير إستراتيجية صناعية للاقتصاد الجزائري

تُعدّ عملية تنمية القطاع الصناعي مرتبطة بشكل أساسي بحجم الاستثمارات التي يجب توظيفها في الصناعة وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب الذي يعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى الترويج للمشاريع الصناعية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة الموجّهة لصغار المستثمرين

وخريجي الجامعات والشباب. هذا ما يتطلب تشخيصا جيّدا لكل ما من شأنه التأثير سلباً على المناخ العام للأعمال، ووضع إستراتيجية واضحة ومحددة لتطويره، لضمان بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسية وقانونية مستقرة ومحفزة وجاذبة للاستثمار، باستغلال الفرص المتاحة محلياً وعالمياً.

لضمان فعالية الإستراتيجية الصناعية يجب تحسين مناخ الأعمال من خلال ضبط العناصر الآتية:

- تحسين بيئة الاستثمار؛
- تكوين الموارد البشرية الصناعية؛
- تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير مناخ الأعمال الصناعي.

الفرع الأول: تحسين بيئة الاستثمار

تُعدّ الاستثمارات المحلّية والأجنبية المحرّك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وترتبط تنمية القطاع الصناعي بشكل أساسي بحجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع. لهذا يعمل متخذو القرارات في الجزائر على تحقيق أركان البيئة الجاذبة للاستثمار التي يمثّل أهمها "الاستقرار النقدي" المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة المحلّية، بالإضافة إلى تقديم حوافز للمستثمرين، باعتبار الحوافز أداة يمكن استغلالها بسهولة أكثر من العوامل الأخرى المؤثرة في قرارات الاستثمار. وبهدف تحسين البيئة الاستثمارية لإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين المحليين والأجانب، هناك عدّة حوافز يمكن تقديمها لتحقيق هذا الهدف، أبرزها: توفير البنية التحتية كالطرق والموانئ، توفير الموارد الأولية اللازمة ذات أقصى قدر من العوائد الاقتصادية والاجتماعية، تقديم إعفاءات جمركية للواردات عند انطلاق المشروع، تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي، وتوفير اليد العاملة ذات التكلفة المنخفضة...الخ.

بالمقابل، بعد تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للحكومة فرض شروط على المستثمر الأجنبي فيما يخص الاستثمار في الجزائر، التي تعود بالفائدة على الطرفين من خلال:

- استثمار الأرباح المحققة في الجزائر محليا، حتى لا يتم ترحيلها وتتسبب بذلك في انخفاض توفّر العملة الصعبة؛
- استيراد المعدّات الرأسمالية الضرورية في مرحلة أولية للتمكّن من نقل وتوطين التكنولوجيا، ثم يتم تصنيع ما يلزم من آلات مُصنِّعة في مرحلة ثانية، بما يتوافق مع إستراتيجية التصنيع المقترحة؛

- مساعدة اليد العاملة غير الماهرة على التعلّم وتطوير الخبرات الإدارية والتكنولوجية، وبالتالي المساعدة على نمو القدرة التكنولوجية الذاتية للجزائر؛
- الاستثمار في مشاريع صناعية مشتركة مع القطاع الخاص أو المؤسسات العمومية.

الفرع الثاني: تكوين الموارد البشرية الصناعية

يُعتبر المورد البشري رأس المال الحقيقي في النشاطات الاقتصادية، بصفته المستخدم للموارد والمنتِج للسلع والخدمات والمنافع، لذا تعمل الدول على زيادة قدرات الأفراد ومهاراتهم وتنميتها من خلال تدريبهم، حيث يظهر عائد هذه العملية في زيادة الإنتاجية وكذا زيادة الكفاءة الإنتاجية.

تُعدّ المشاريع الصناعية أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية، باعتبار المشاريع الصناعية تعمل على تخفيض معدلات البطالة، وباعتبار وفرة العمالة الماهرة والمؤهلة في القطاع الصناعي عنصر جاذب للاستثمار الأجنبي وبالتالي الاستثمارات الصناعية، لذا يجدر الاهتمام بالقطاعات الرائدة والمفتاحية في القطاع الصناعي المصنفة وطنيا بأنها قطاعات إستراتيجية؛ من خلال تكوين الموارد البشرية فيها لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن ثم المساهمة في رفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات.

الفرع الثالث: تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدّي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى؛ إذ أنّ نسبة التشغيل العالية نسبيا في الدول الحديثة التصنيع مثل سنغافورة وماليزيا والأرجنتين والبرازيل ترجع إلى المساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي في هذه البلدان. بالمقابل نجد أنّ القطاع الصناعي في الجزائر يتكون أساساً من صناعات استخراجية كثيفة رأس المال وقليلة التشغيل، وصناعات تحويلية تُسيطر عليها المصانع الكبرى الكثيفة رأس المال والتقنية المتميّزة بمحدودية توليد فرص العمل.

نظرا إلى أنّ الصناعات الصغيرة والمتوسطة تُنشّط القطاع الخاص وتوظّف الأيدي العاملة بشكل كثيف مقارنة بالصناعات الكبيرة، على الحكومة الجزائرية القيام بعملية تحفيزية لأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة وتسهيل وتنشيط عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحديد الدور المنوط بها، وذلك بهدف الرفع من عدد هذه المؤسسات الناشطة في المجال الصناعي نظراً لمكانتها المتراجعة عن قطاع الخدمات، وكذا تقليص التبعية لقطاع المحروقات وتعظيم مكاسب التوجّه نحو

الأسواق الدولية، من خلال التخصص الصناعي الذي يتم تحقيقه باعتماد المناولة الصناعية باعتبارها أبرز الإستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية؛ لقدرتها على زيادة كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الرفع من إنتاجيتها وقدرتها التكنولوجية والإدارية والتسويقية وبالتالي تعظيم المكاسب، وبذلك تحسين قدرة المؤسسات التنافسية مستقبلاً. هذه الأخيرة التي تُسهِم فيها عملية توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحوث بفاعلية.

الفرع الرابع: تطوير مناخ الأعمال الصناعي

يُشير مناخ الأعمال الصناعي إلى مجموعة العوامل التي تُحدّد الفرص والحوافز التي تمكّن أصحاب الأموال من الاستثمار على نحو مُنتِج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالهم في القطاع الصناعي. وبالتالي فتوفير مُناخ أعمال جيّد معناه تنشيط عملية استقطاب مستثمرين محليين وأجانب وتقليص حجم المعوقات التي تعوق طريقهم، وذلك من خلال مُناخ أعمال بإطار تشريعي ملائم وعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية موافقة.

يتطلب مُناخ الأعمال في الجزائر إصلاحا هيكلياً شاملاً لمختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية؛ حيث يُعدّ نجاح الجزائر في تطوير مناخ الأعمال الصناعي، بعد توفير شرط الاستقرار السياسي، مرهونا بأربعة عناصر تتمثّل في تنظيم السوق الوطنية، وتنظيم القطاعات، واستقرار المنظومة القانونية والبنوك كأداة فاعلة في الاقتصاد.

يرتبط دافع المؤسسات للاستثمار ارتباطا قويا بحجم السوق وديناميكيته، وبالتالي فعلى الدولة تنظيم السوق الوطنية لتسهيل عملية توسيعها ومنه توفير فرصاً جديدة للاستثمار؛ إذ تندرج تحت عملية تنظيم السوق الوطنية عملية تنظيم القطاعات، من خلال تحديد القطاعات المفتاحية التي يؤثر إنتاجها على القطاعات الأخرى، والتي يتم التركيز عليها بإعطائها الأولوية من حيث تكوين وتدريب العمال فيها وتوفير الاستثمار اللازم لها وكذا تحفيز المستثمرين للاستثمار في هذه القطاعات.

تهتم الجزائر اهتماما متزايداً باستقطاب التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، وبما أن للمستثمر الأجنبي المباشر دورا حيوياً في هذا المجال، وكونه أحد أهم المحركات الأساسية للتنمية، يتوجّب إزالة العوائق التنظيمية والقانونية التي تمنع دخوله للبلد وكذا تقييد النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال الصناعي. فاستقرار المنظومة القانونية يُعدّ عامِلا جاذباً للاستثمار الأجنبي إضافة لباقي العوامل التي تستجيب لحاجيات المستثمرين وتُلبّي شروطهم، خاصّة وأن الجزائر تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في مختلف القطاعات الاقتصادية بعيدا عن قطاع المحروقات الذي استقطب معظم الاستثمارات الأجنبية طيلة السنوات الماضية.

بالنسبة للعنصر الأخير المتمثل في البنوك فهي تؤدي دورا هاما في الاقتصاد، من خلال تمويل النشاط الاقتصادي؛ حيث تُعدّ القروض الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم الخدمات التي تقدّمها البنوك، باعتبار هذه المشاريع تساهم في تحسين معدلات النمو والرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية. مع بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل للمؤسسات الكبيرة، تزايدت الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصناعية، وأصبح المستثمر يبحث عن مصادر تمويلية لإشباع تلك الاحتياجات. من هذا المُنطلق سعت الجزائر إلى القيام بعدّة إصلاحات على الجهاز المصرفي بهدف تطويره، وتوطيد العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتفعيل إسهامات هذه الأخيرة في تطوُّر ونمو الاقتصاد واستمرار استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه من جهة، وزيادة ربحية البنوك وتحقيق أهدافها من جهة أخرى. إلا أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى تعاني من العديد من الصعوبات أبرزها مشكل التمويل. لذا على الدولة العمل على إزالة التعقيدات المتعلقة بإجراءات الحصول على القرض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا البحث في إمكانية تخصيص بنوك لتمويل هذه المؤسسات لضمان نموها وتطورها واستمراريتها وبالتالي ضمان بيئة أعمال ملائمة لتحقيق قاعدة صناعية متنوعة بالبلد.

خلاصة الفصل الرابع

يُعتبر التنويع الاقتصادي عبر بعث إستراتيجية صناعية كفيلة بتحقيقه، بمثابة خارطة طريق للعمل على تجسيد تحوُّل هيكلي للاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تحقيق الأهداف المطلوبة والمحدّدة كخطوة أولى؛ عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية التي تَنتُج عن زيادة الاستثمارات. وبما أنّ رفع حجم الاستثمارات وحده غير كافٍ لتحقيق الأهداف والنهوض بالقطاع الصناعي الجزائري، فإنّ حجم الاستثمارات يجب أن لا يقلّ عن حدّ معيّن مع توفير الموارد الأولية المطلوبة لذلك، إضافة إلى تحديد إستراتيجية تصنيع وخطة عمل تنطلق من الواقع لتنفيذها في فترة محددة بمرونة وفي مراحل متتالية. فالجزائر تُعتبر دولة غنية بالموارد الطبيعية والمالية والبشرية إلاّ أنّ القطاع الصناعي الجزائري لم يتمكّن من دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وبالتالي الأمر لا يتعلق بوفرة الموارد وإنما بكيفية استغلالها؛ حيث نجد أنّ عملية تنمية القطاع الصناعي مرتبطة بشكل أساسي بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لضمان فعالية الإستراتيجيات الصناعية؛ إذ أنّ مُناخ الأعمال في الجزائر يتطلب إصلاحاً هيكلياً شاملاً لمختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية؛ حيث يُعدّ نجاح الجزائر في تطوير مناخ الأعمال الصناعي، بعد توفير شرط الاستقرار السياسي، مرهونا بأربعة عناصر تتمثّل في تنظيم السوق الوطنية، وتنظيم القطاعات، والبنوك كأداة فاعلة في الاقتصاد إضافة إلى استقرار المنظومة القانونية.

خاتمة

خاتمة

يُعدّ تحقيق التنويع الاقتصادي الهدف المنشود في جميع الاقتصاديات ذات مصدر الدخل الوحيد، خاصة الاقتصاديات النفطية؛ وذلك لاختلال هيكلها الاقتصادي الذي جعلها عُرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما جعلها تبحث عن مصادر دخل جديدة من خلال باقي القطاعات الاقتصادية المنتِجة والنشيطة أهمها القطاع الصناعي؛ من خلال صياغة إستراتيجية صناعية مناسبة تُعتبر مفتاح نجاح التنمية الصناعية في الدولة.

تُعدّ ترقية التنويع الاقتصادي في الجزائر بالتركيز على القطاع الصناعي بموجب الصناعات المصنعة سنوات السبعينيات وفي ظل مرحلة التخطيط التي تميّزت بمخططين رباعيين تلَتْهم فترة تكميلية 1978–1979، صعبة المنال في تلك الفترة، بوصف الجزائر بلداً نامياً نال استقلاله حديثاً، ومنه فاستقطاب تنمية صناعية تقوم على الصناعات الثقيلة لم يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة. وبالتالي وُجِد أنّ الصناعة نهاية سنوات السبعينيات قاصرة عن قيادة الحركة التنموية، الأمر الذي فرض إعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية، وبعد القيام بتعديل هيكلي للقطاع الصناعي بهدف الصمود أمام التحديات مستقبلاً، تعيّن تحديد إستراتيجية صناعية جديدة في بداية الألفية الثالثة تسعى إلى التقليل من الاعتماد على صادرات النفط الخام وتنمية وتنويع حجم الصادرات، إلاّ أنّ الدولة فشلت في تطبيقها.

نتائج الدراسة:

توصّلنا من خلال البحث إلى مجموعة من النتائج، نذكرها:

- يُعدّ تحقيق التنمية الصناعية عملية مخططة وليست تلقائية؛ أين يتعيّن على الحكومة القيام بالعديد من الاختيارات؛ بدايةً بالاختيار بين نظريات التنمية الصناعية من خلال اختيار النظرية التي تتوافق مع النظام الاقتصادي للدولة، يليها الاختيار بين إستراتيجيات التصنيع الذي يُعدّ اختياراً صعباً لصعوبة تحديد الإستراتيجية التي تتوافق مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة، وكذلك الأمر بالنسبة للاختيار بين الصناعات الملائمة لاقتصاديات الدول النامية لانطلاقه من درجة النجاح المتوقعة لتلك الصناعات؛
- تُعدّ إستراتيجية النمو المتوازن الإستراتيجية الأمثل لنجاح القطاع الصناعي في ترقية التنويع الاقتصادي؛ وذلك بإعطاء الأولوية لعدّة نشاطات صناعية مع توفير المواد الأولية والسلع الوسيطة

محلّياً، بدلاً من الاعتماد المطلق على الأسواق الخارجية من خلال إستراتيجية النمو غير المتوازن التي تقوم على إعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر؛

- يُعدّ التنويع الاقتصادي متغيّراً مهمّاً لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص، من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإدخال المنافسة بين القطاعات الصناعية، وبذلك ترقية صادرات القطاع الصناعي التي تُسهِم في دعم النمو الاقتصادي؛
- هناك عدّة اقتصاديات نفطية نجحت في الخروج من تبعيتها لقطاع النفط من بينها ماليزيا، إندونيسيا، تشيلي والمكسيك التي شهدت تحولاً كبيراً في هيكلها الاقتصادي الذي أصبح يقوم على إنتاجية وصادرات قطاع الصناعات التحويلية؛
- يرجع ضُعف القطاع الصناعي الجزائري إلى عدم نجاح الإستراتيجيات الصناعية، والذي يعود إلى عدم تحديد إستراتيجية صناعية واضحة المعالم والأهداف، مع ضبط آليات إدارتها وأدوات تنفيذها؛
- سيطرة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي الجزائري، مقابل ضُعف إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية وعدم التنوع، رغم وفرة الموارد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر ورغم الرغبة المتواصلة في تعزيز التصنيع لتنويع الهيكل الإنتاجي المحلّي ومن ثمّ ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؛
- ضُعف نتائج تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة سنوات السبعينيات من القرن العشرين، يرجع إلى اختيار إستراتيجية تصنيع لا تتوافق مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وهو ما جعل الصناعة قاصرة عن قيادة الحركة التنموية، وبالتالي غير قادرة على الاستمرار والمنافسة؛
- فشل تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة بالجزائر يرجع إلى عدّة أسباب أهمها: ارتفاع أسعار البترول، وتنوّع قائمة الواردات لتلبية حاجيات أفراد المجتمع المتزايدة بدلاً من التصنيع محلياً وتنشيط الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية، بالإضافة إلى عدم وجود تكامل بين برامج ومشاريع ومخططات الحكومات المتتالية في الجزائر؛ الذي يُعدّ بدوره سبباً في فشل القطاع الصناعي ككل في مواكبة التطوّر الحاصل في الدول الصناعية؛
- عدم قدرة القطاع الصناعي الجزائري على الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة اعتماده على الاستيراد بدل إنتاج وتطوير التكنولوجيات الحديثة محلياً؛ إضافة إلى عجزه عن تلبية الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى وهو ما أدّى إلى تطوّر كبير في الواردات.

اختبار الفرضيات:

- قبول الفرضية الأولى التي نصّت على أنّ إستراتيجية الصناعات المصنعة لم تساهم في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؛ حيث توصّلنا من خلال البحث وتحليل نتائج الإستراتيجية إلى أنّه على الرغم من أنّ الصناعة ساهمت في تحسين الناتج الداخلي الخام ودعم التشغيل والتي تُعتبر نتائج جيّدة، إلاّ أنّها لم تساهم بالمستوى المطلوب في ترقية التنويع الاقتصادي؛ فهناك إيجابيات في تطبيق الإستراتيجية لكن قوبِلت هذه الإيجابيات بنتائج مناقِضة تعود إلى تطبيق الإستراتيجية بدون توفّر شروطها الضرورية بالجزائر؛
- قبول الفرضية الثانية التي نصت على أنّ الإستراتيجية الصناعية الجديدة لم تساهم في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر، فلقد فشلت هي الأخرى في ترقية التنويع الاقتصادي نتيجة التراجع عن تطبيقها لعدّة أسباب أهمها ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة بالإضافة إلى ارتفاع قائمة الواردات لتلبية الحاجيات المتزايدة بدل العمل على تمتين القاعدة الإنتاجية محلياً وترقية صادرات البلد؛
- قبول الفرضية الثالثة التي نصت على أنّ للتكامل بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي دوراً في ترقية التنويع الاقتصادي من خلال الصناعات الغذائية– الزراعية؛ إذ توصّلنا من خلال البحث في الاقتصاد الجزائري إلى عدم وجود علاقة تكاملية بين القطاعين بسبب فشل الصناعات الغذائية– الزراعية، وذلك لغياب إستراتيجية واضحة لهذه الصناعات، حالت دون ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؛
- قبول الفرضية الرابعة التي تتمحور حول أنّ بلورة إستراتيجية صناعية ملائمة وموافقة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل ترقية التنويع الاقتصادي يكون بتوظيف المعطيات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعرّف على ما تتيحه وما يمكن أن تقدّمه القدرات المحلية في هذا المجال، إلاّ أنّ فعاليتها ونتائجها الإيجابية المتمثلة في تغيير البُنية الاقتصادية من اقتصاد ريعي معتمِد بالدرجة الأولى على عائدات النفط إلى اقتصاد متنوّع المنتجات والصادرات تعتمد على مدى النجاح في توظيف الإستراتيجية الصناعية ومراقبة سير العملية والتقويم والتعديل المستمر لضمان تحقيق أهدافها المرجوّة. هذا ما التمسناه من خلال تجربة الجزائر في صياغة وتوظيف الإستراتيجيات الصناعية.

على أساس الفرضيات الفرعية المطروحة والتي تمّ اختبارها، يتم تأكيد الفرضية العامة التي نصّت على أنّ الإستراتيجيات الصناعية المُعتَمدة في الجزائر لم تساهم في ترقية التنويع الاقتصادي؛ حيث أشارت نتائج البحث في القطاع الصناعي الجزائري إلى أنّ الإستراتيجيتين المُعتمَدتين "إستراتيجية الصناعات المصنعة والإستراتيجية الصناعية الجديدة" لم تُساهما بالشكل المطلوب في تحسين الناتج الداخلي الخام، وترقية الصادرات ودعم التشغيل، وبالتالي تحسين أداء القطاع الصناعي، ولا في تحقيق تكامل بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بسبب فشل فرع الصناعات الغذائية–الزراعية.

الاقتراحات:

بعد النظر في الإستراتيجيات الصناعية المُعتمَدة في الجزائر، والفصل في عدم مساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي، على الدولة الجزائرية القيام بتدارك نقائص ومُعوقات تحقيق التنمية الصناعية وخلق قاعدة إنتاجية تنافسية، وبذلك تنشيط القطاع الصناعي التحويلي لترقية التنويع الاقتصادي بالبلد من خلال:

- تشخيص الحالة الصناعية للاقتصاد الجزائري، بهدف تحديد نقاط قوّة وضعف القطاع الصناعي وكذا الفرص المتاحة له والتهديدات، مع تحديد إمكانيات القطاع حتى يتمّ الانطلاق من الواقع وتتحقق بذلك الفاعلية في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛
- تصميم إستراتيجية صناعية فعّالة وواضحة المعالم تسمح بتحسين قواعد الإنتاج وتطوير تنافسية المؤسسات ومن ثمّ تعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات؛ من خلال التنسيق بين الصناعات المختلفة من جهة وبينها وبين القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، وبالتالي إستراتيجية تنطلق من الواقع الاقتصادي وكذا الاجتماعي والسياسي للبلد؛
- العمل على تطبيق الإستراتيجية بكفاءة وفعالية بعيداً عن مدى تدفّق عوائد النفط بالبلد؛ وفي هذا الإطار، يتم إنشاء مركز لضمان استمرار الإستراتيجية الصناعية، تتلخّص مُهمّته في متابعة سير عملية تطبيق الإستراتيجية وتقديم تقييمات من طرف الخبراء للتقدم الذي أحرزته الحكومة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الصناعية؛
- تثمين الموارد الطبيعية وتأهيل العنصر البشري وتهيئة مناخ استثماري مناسب، كلها عوامل تُمثّل المادّة الأولية لتطبيق الإستراتيجية الصناعية وتطويرها بهدف تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن ثمّ ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؛

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها قادرة على تنمية الصناعة من خلال اعتماد أسلوب المناولة الذي يُحقق تخصّصاً أكبر ومن ثمَّ ميزة تنافسية لبعض الصناعات المُختارة والنجاح بها محلياً ودولياً، إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تُعدّ من بين أهم عوامل نجاح العديد من الدول الأجنبية أبرزها ماليزيا؛
- إعداد محور خاص بفرع الصناعات الغذائية– الزراعية ضمن الإستراتيجية الصناعية، بهدف تحسين ورفع درجة التكامل بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، من خلال تفعيل دور الصناعات الغذائية– الزراعية في الاقتصاد الجزائري، برفع درجة إدماج المنتجات الزراعية المحلّية في حلقة الإنتاج، ورفع مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي ومن ثمَّ القضاء على التبعيّة للأسواق الخارجية؛
- وجود إرادة سياسية قويّة من أجل تحقيق تنمية صناعية من خلال إستراتيجية صناعية تسمح بتحقيق ترابط وتكامل بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية، لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وبذلك ترقية التنويع الاقتصادي بالبلد.

آفاق البحث:

- تحديد القطاعات الصناعية الرائدة بهدف ترقية التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج مدخلات مخرجات؛
- دور التكامل الصناعي الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر ؛
- دور القطاع الصناعي في تحسين أداء وتنافسية باقي القطاعات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–

المراجع

قائمة المراجع:

أولا. المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- بشير مصيطفى، "**الإصلاحات الاقتصادية التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري**"، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- جليد نور الدين وبوعافية رشيد، "**الاقتصاد الجزائري: 50 سنة من الاستقلال**"، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، 2012.
- حربي محمد عيسى عريقات، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب**"، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2014.
- خالد مصطفى قاسم، "**الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع**"، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2006.
- راجيش شندار، "**التصنيع والتنمية في العالم الثالث**"، ترجمة محمد عمار، مطبعة المعرفة، مصر، 1994.
- سعد طه علام، "**التخطيط مع حرية السوق**"، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة–مصر، 2003.
- صباح كجةجي، "**التخطيط الصناعي في العراق: أساليبه– تطبيقاته وأجهزته للحقبة(1921–1980)**"، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- طلعت الدمرداش، "**التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق**"، الطبعة الثالثة، مكتبة القدس. الزقازيق–دار النهضة العربية، القاهرة. مصر، 2008.
- عبد الرحمن تومي، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق**"، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- عبد الغفور حسن كنعان المعماري، "**اقتصاديات الإنتاج الصناعي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2010.
- عبد الوهاب الأمين، "**التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**"، الطبعة الأولى، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة–المملكة العربية السعودية، 2000.
- فاروق القاسم، "**النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**"، عالم المعرفة، الكويت، 2010.
- فلاح خلف الربيعي، "**الاقتصاد الصناعي**"، دار الكتب والوثائق، بغداد–العراق، 2015.

- فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2006.
- محمد أزهر سعيد السماك، "**اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم ودراسة الجدوى**"، عمان–الأردن، 1998.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**"، الناشر قسم العلوم الاقتصادية بكلية التجارة– جامعة الإسكندرية، 2000.
- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية: مفهومها–نظرياتها–سياساتها**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية–مصر، 2003.
- محمد محروس إسماعيل، "**اقتصاديات الصناعة والتصنيع: مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية–مصر، 1997.
- مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2007.
- ناصر يوسف، "**الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 1999.
- هوشيار معروف، "**دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2005.

2. رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

- بن عزرين عز الدين، "**دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000–2012**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف يحياوي مفيدة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، 2012/2011.
- حميدة رابح، "**تقييم استراتيجيات تخطيط وتوطين المناطق الصناعية في ظل ضوابط التنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين تجربتي كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية**"، أطروحة لنيل

شهادة الدكتوراه، تحت إشراف بوهزة محمد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1– الجزائر، 2017/2016.

- زغيب شهرزاد، "**إستراتيجية التصنيع في الجزائر الفترة 1967–1989**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 1992.
- عبد الرحمان بن سانية، "**الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2013/2012.
- فكرون السعيد، "**إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر– دراسة نظرية**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، تحت إشراف قيرة إسماعيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري–قسنطينة، 2005/2004.
- فوزي عبد الرزاق، "**الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
- محمد زوزي، "**تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر–دراسة حالة ولاية غرداية**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف أحمد لعمى، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة– الجزائر، 2010/2009.
- مخضار سليم، "**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2018/2017.
- ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار بالجزائر**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.
- نوي نبيلة، "**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية –دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، نوقشت بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف1 سنة 2017/2016.

3. مقالات ومجلات:

- بن مسعود عطاالله، "**النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1970–2015**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 10، جوان 2016.
- ذهبية لطرش، "**واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015.
- روشو عبد القادر، "**مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000–2019)**"، أستاذ بالمركز الجامعي لتيسمسيلت، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، ديسمبر 2019.
- سابق نسيمة وعبد العزيز ضيافي، "**البدائل المتاحة للتنويع الاقتصادي في الجزائر– النموذج الاقتصادي الجديد للنمو**"، مداخلة بالملتقى العلمي الوطني حول نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر، المنعقد يوم 12 فيفري 2019، جامعة الجزائر 3.
- الصاوي عبد الحافظ، "**قراءة في تجربة ماليزيا التنموية**"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، الكويت.
- عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، "**التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، 2014.
- عبد الرحمان بن سانية، "**قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، 2011.
- علي أحمد درج، "**التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا**"، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 23، 2015.
- عميرة أيمن، "**التجارب الحديثة لإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية– دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي**"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا– برلين، العدد الأول، 2018.
- قوريش نصيرة، "**أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة الشلف، الجزائر.

- موسى باهي وكمال روابنية، "**التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدّرة للنفط**"، المجلّة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5، ديسمبر 2016.
- هدى بن محمد، "**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020.

4. تقارير ومنشورات:

- بنك الجزائر، "**التقرير السنوي 2012: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، نوفمبر 2013.
- التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية http://www.sesric.org/imgs/news/ISIC4(1).pdf
- تقرير "النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة"، الجزائر.
- جليد نور الدين وبوعافية رشيد، "**الاقتصاد الجزائري: 50 سنة من الاستقلال**"، الطبعة الأولى، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الجزائر، 2012.
- خالد بن راشد الخاطر، "**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2014-2016، الجزائر، 2017.
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011.
- صندوق النقد الدولي، "**المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**"، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015.
- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 37، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "**التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط- حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (مجلس التعاون الخليجي)"، الأمم المتحدة، 2001.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.
- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، فيفري 2020 http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.pdf

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الأعداد (13، 30، 37)، المنشورة سنة (ماي 2011، جوان 2015، مارس 2017).
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.
- نيفين حسين، "**انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي**"، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

مواقع إلكترونية:

- موقع وزارة الصناعة، http://www.mdipi.gov.dz/
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، لمختلف السنوات على الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/813-le-programme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realise-en-2013
- المجلة الصحفية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المنشورة بتاريخ 13 مارس 2013، على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/813-le-programme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realise-en-2013
- موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.dz.undp.org
- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/connaitre-l-algerie/ressources
- موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx
- إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر من الموقع https://unctad.org/en/Pages/DIAE/FDI%20Statistics/FDI-Statistics.aspx

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية

1. Ouvrages:

- Chris Rhodes, « **Industrial Strategy** », House of Commons Library,UK, August 2019.
- Hal Hill, « **Indonesian economy since 1966** », Cambridge University Press, Australia, 1996.
- Hamid A.Temmar, « **l'économie de l'Algérie: les stratégies de développement** », Tome1, office des publications universitaires, 2015.
- Hocine Benissad, «**la réforme économique en Algérie (ou l'indicible ajustement structurel)**», 2ème édition, office des publications universitaire, 1991.
- Jomo K.S, « **industrialising Malaysia Policy, Performance, Perspects** », Routledge, USA- New York, 1998.

- Jomo K.S, « **Industrialising Malaysia: Policy, Performance, Prospects** », Routledge, London, 1993.
- Richard Robison, « **Indonesia: The Rise of Capital** », Asian Studies Association of Australia, 1986.
- Tey Hwei Choo and Azfar Hilmi Baharudin and Hanani Ahmad Euad, « **Malaysian Economy: Unlocking Growth, Sustaining Equity** », Oxford University press, New York- USA, 2018.
- Thee Kian Wie, « **Determinants of Indonesian's Industrial Technology Development** », Edited by Hal Hill & Thee Kian Wie, « Indonesia's Technological Challenge », Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 1998.
- Thee Kian Wie, « **Indonesia's economy since independence** », institute of southeast Asian Studies, Singapore, 2012.

2. Rapports et publications:

- **« the concept of economic diversification in the context of response measures »** Technical paper, United Nations Framework Convention on Climate Change.
- Akram Esanov, «**Diversification in Resource-Dependent Countries: Its Dynamics and Policy Issues** », Revenu Watch Institute, 2011.
- Boukhdouni Ouahiba, «**la nouvelle stratégie industrielle (NSI) en Algérie: réalités et perspectives**», revue Recherche économique et managériales, N°16, décembre 2014.
- Chignier Antoine, « **les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement** », mémoire soutenu le 7 septembre 2009, Institut d'Etudes Politiques de Lyon, université Lyon 2.
- Dani Rodrik, « **Industrial Development: Stylized Facts And Policies** », John F. Kennedy School of Government, Harvard University, August 2006.
- Délégation de l'Union européenne en Algérie, « **rapport annuel de la coopération UE-Algérie** », Appui aux PME/PMI et à la maîtrise des technologies d'information et de communication (PME Ⅱ), édition 2011.
- Délégation de l'Union européenne en Algérie, «**rapport sur la coopération UE-Algérie**», Appui aux PME/PMI et à la maîtrise des technologies d'information et de communication (PME Ⅱ), édition 2013.
- Délégation de l'Union européenne en Algérie, rapport sur la coopération UE-Algérie, édition juillet 2013.
- Direction du Développement Technologique et de l'Innovation, « **Elémenets sur la Propriété Intellectuelle en Algérie & Recueil des brevets d'invetion 2015 & 2016** », DGRSDT, 2016.
- Economic Comission for Africa, « **Economic Report on Africa 2006: Capital Flows and Development Financingg in Africa** », on website: https://www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006
- G.D de Bernis, « **industrie industrialisations et intégration économique** », Paris, Eco, 1968.

- G.D de Bernis, « **industries industrialisantes et les options Algériennes** », revue tiers monde, N47, Paris, 1971.
- G.Destanne de Bernis ,« **Le Plan quadriennal de l'Algérie (1970-1973)** »,juillet 1971.
- Global Center of Expertise, « **a world-leading technology cluster serving the global energy and maritime industries** », on the website
- Hoa Phu Duy Tran, « **Industrial Diversity and Economic Performance: A Spatial Analysis** », Dissertations and theses and student research from the College of Business, Paper 19, 2011.
  http://www.premier-ministre.gov.dz/fr/documents/textes-de-references/
  https://www.norwegianenergysuppliers.com/company/gce-node/
- Le-Yin Zhang, « **Economic Diversification in the Context of Climate Change** », University College London, for the UNFCCC, obtober 2003.
- Martin Hvidt, « **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends** », Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, the London School of Economics and Political Science, N27, January 2013.
- Mekideche Mustapha, « **le secteur des hydrocarbures: quelle contribution au développement économique et social de l'Algérie** », Tiers-Monde, tome 21, n°83, 1980, Algérie 1980.
- Michael J.Wasylenko and Rodney A.Erickson: « **On Measuring Economic Diversification** », University of Wisconsin Press, 1978.
- Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, « **Stratégie et politiques de relance et de développement industriels** », synthèse.
- Ministère de l'industrie et des mines, « **Politique Gouvernementale dans le domaine de l'industrie et des mines** », septembre 2015.
- Ministère de l'Industrie et des Mines**,** Bulletin d'information statistique de la PME, N°35, Novembre 2019.
- Ministère des finances, « **le nouveau modèle de croissance: synthèse** », juillet 2016.
- Ministry of Trade and Industry, Botswana Government, « **Economic Diversification Drive: Medium to Long- Term Strategy 2011- 2016** », July 2011.
- Mohamed B.Yusoff, « **Malaysian Bilateral Trade Relation and Economic Growth** », International Journal of Business and Society, International Islamic University Malaysia, Kuala Lumpur, 2005.
- Nicole Palan, « **Measurement of specialisation- the choice of indices** », FIW Working Paper N°62, december 2010.
- ONS, « **activité, emploi & chômage en mai 2019** », N° 879, p4.
- Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, « **Cadre Programmation par Pays Algérie (2013-2016)** », décembre 2012.
- Paul G.Hare, « **Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, centre for Economic Reform and transformation»**, School of Management and Languages, Heriot-Watt University, July 2008.

- Potentiel minéral de l'Algérie, direction générale des mines, ministère de l'industrie et des mines, 2015, http://www.andi.dz/index.php/fr/mines
- Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire, adoptée à l'unanimité par le C.N.R.A à Tripoli en Juin 1962.
- Technical paper, **"the concept of economic diversification in the context of response measures"**, United Nations Framework Convention on Climate Change.
- UNIDO, « **Enhancing the Quality of Industrial Policies** », Tool 4: Diversification-Domestic and Export Dimentions.
- United Nations Conference on Trade and Development: UNCTAD, **« handbook of statistics** », Nations Unies, New York and Genève, 2008.
- United Nations, « **The Concept of Economic Diversification in the Context of Response Measures** », FCCC, May 2016.

3. Sites électronique:

- Agence Nationale de Développement de l'Investissement, http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2017
- Agence nationale de Développement de l'Investissement, sur le site http://www.andi.dz/index.php/fr/secteur-de-l-industrie
- Discours cérémonie de cloture programme d'appui à la diversification de l'économie-DIVECO1, Alger, http://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/press_corner/2015/discours_seminaire_de_cloture_diveco_1.pdf
- Ministère de l'industrie, http://www.mdipi.gov.dz/?Necessite-d-une-strategie
- Rayane, « la stratégie industrielle de l'Algérie reste à définir », l'Expression, 16 juin 2007, sur le lien http://www.algerie-dz.com/article10071.html, consulté le 28/08/2020
- Site de premier ministre, http://www.premier-ministre.gov.dz
- Office national des statistiques, www.ons.dz

الملاحق

الملحق 1: صادرات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1967 إلى 1978

الوحدة: مليون دج

السنوات / تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
المواد الغذائية والمشروبات	543	625	911	957	486	516	872	650	669	602	526	562
التموين الصناعي (غ.م.م.أ)*	336	450	467	427	328	349	277	558	454	473	405	370
الوقود ومواد التشحيم	2605	2909	3118	3456	3150	4816	6206	18261	17273	21097	23445	23279
الآلات والسلع التجهيزية	29	24	23	25	129	95	42	58	118	1	2	4
معدات النقل وقطع الغيار	32	59	48	72	70	34	36	25	21	11	17	4
السلع الاستهلاكية (غ.م.م.أ)*	27	31	44	42	44	43	41	42	28	21	15	14
سلع غير مذكورة في مكان آخر	–	–	–	1	1	1	5	–	–	–	–	–
المجموع	3572	4098	4611	4981	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410	24234

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية، ص172، 173.

*غ.م.م.أ: غير مذكورة في مكان آخر

الملحق 2: أهم المنتجات المصدرة من 1967 إلى 1978

الوحدة: مليون دج

	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الفوسفات	6134	14233	20448	23804	22829	16255	11321	77546	55744	4235	81577	71830
معدن الحديد	8293	105161	94779	69315	72155	98406	43312	119488	17705	105389	75336	71768
المنتجات الحديدية	8774	4477	19873	130122	82756	64672	58919	129812	163222	118407	885947	85082
زراعة البقول	50874	30713	44195	25617	19330	17148	2293	108	4494	3970	28759	9392
التمور	34903	51438	11746	24663	28901	29683	38547	33811	29827	30500	28577	34902
الحمضيات	113090	85198	120771	91067	90532	83186	94918	73395	89678	57166	48993	41501
الخمور	268699	368058	647242	707185	292347	328347	646600	473059	486619	401726	355367	458146
النفط الخام والمكثف	2497476	2811619	3056084	3287550	2972194	4627170	6321307	16952927	15885074	19335530	22316833	21536644
غاز طبيعي مميع	1939	465	610	144496	132768	138623	121495	255291	315084	635707	519840	105302
غاز البترول المميع	–	–	–	–	–	–	2495	25416	132172	140730	110815	158570
المواد المكررة	123996	96595	60972	65983	44478	48775	551010	1001209	807510	831842	497091	578879

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية، ص188.

الملحق 3: الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1967 إلى 1978

الوحدة: مليون دج

المناطق الجغرافية والبلدان	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	2850	3191	3523	3903	2902	3646	4835	10097	10017	9798	9044	8095
منها:	2118	2264	2511	2667	991	1393	1667	3764	2761	3011	2581	2663
فرنسا	448	515	696	640	1014	1122	1635	4020	3561	4028	4248	3883
ألمانيا الفيدرالية	125	231	210	210	317	450	712	1131	1929	1671	1116	519
إيطاليا												
دول أوروبا الاشتراكية	106	221	385	398	505	581	511	895	1122	646	444	904
دول أوروبية أخرى	416	368	359	225	336	693	1032	1716	1168	1079	1369	1000
أمريكا الشمالية	8	26	9	41	78	495	846	4615	5143	9927	12527	12716
أمريكا اللاتينية	27	60	95	147	184	213	60	713	322	370	625	1083
آسيا	26	53	60	64	67	55	39	253	329	50	198	223
الدول العربية	63	83	79	101	98	112	126	1090	38	64	8	13
إفريقيا	75	88	94	100	38	59	29	194	351	238	194	195
باقي دول العالم	1	6	7	2	–	–	1	21	73	33	–	4
المجموع	3572	4098	4611	4981	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410	24234

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية، ص182.

الملحق 4: واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1967 إلى 1978

الوحدة: مليون دج

السنوات / تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
المواد الغذائية والمشروبات	824	716	632	680	1848	1139	1218	3544	4633	3595	4488	5029
التموين الصناعي (غ.م.م.أ)*	1047	1409	2080	2422	2256	2449	3325	7120	7548	6527	9170	10655
الوقود ومواد التشحيم	40	53	56	112	180	125	118	196	347	381	335	422
الآلات والسلع التجهيزية	546	1036	1180	1813	1849	1927	2377	4036	6922	6670	9442	11501
معدات النقل وقطع الغيار	268	362	490	691	551	650	1155	1730	2831	3919	4434	5026
السلع الاستهلاكية (غ.م.م.أ)*	429	446	541	484	341	400	678	1117	1457	1114	1601	1798
سلع غير مذكورة في مكان آخر	–	1	2	3	3	4	5	11	17	21	4	8
المجموع	3154	4023	4981	6205	6028	6694	8876	17754	23755	22227	29475	34439

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية، ص 172، 173.

*غ.م.م.أ: غير مذكورة في مكان آخر

الملحق 5: أهم المنتجات المستوردة من 1970 إلى 1978

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الحليب ومشتقاته	–	–	259,3	207,7	298,0	306,9	419,1	565,2	724,3
الحبوب والدقيق	–	–	349,8	410,7	1872,3	1699,6	1208,3	1006,8	1346,0
الزيوت والدهون	–	–	123,3	129,7	341,4	496,6	324,3	527,1	525,3
السكر والسكريات	–	–	288,4	293,1	945,1	1716,2	684,5	682,4	419,3
القهوة	–	–	27,0	45,6	178,9	167,2	–	–	–
المواد الصيدلانية	186,6	187,3	190,1	283,3	278,6	462,2	397,2	509,6	543,5
الأسمدة	31,2	73,1	89,2	68,6	101,6	182,4	–	–	–
المطاط (مواد أولية)	–	–	14,6	13,2	33,1	31,5	–	–	–
منتوجات من المطاط (مواد استهلاكية)	–	–	37,0	42,3	40,5	51,2	–	–	–
الإسمنت	–	–	61,2	128,1	352,7	338,6	377,2	366,9	329,1
خشب ومنتوجات خشبية	–	–	94,2	98,4	493,1	433,6	365,0	686,2	654,7
الورق والورق المقوى (نصف مصنعة)	–	–	92,6	136,4	217,6	230,1	–	–	–
المواد النسيجية	–	–	61,1	74,7	29,6	77,8	–	–	–
النسيج (نصف مصنعة)	–	–	333,8	467,9	157,7	245,8	–	–	–
الحديد، الحديد الصلب والفولاذ	–	–	–	–	–	3195,2	2954,3	3798,4	5178,0
الآلات، المعدات والعتاد الكهربائي	–	–	–	–	–	5303,2	5083,6	6600,6	7975,9
الآلات والمعدات الإلكترونية	–	–	–	–	–	1572,9	1681,6	2417,8	2761,7

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية، ص190.

الملحق 6: تطور القيمة المضافة لمختلف الصناعات خلال الفترة 2007- 2011

الوحدة: مليون دج

الصناعات	2007	2008	2009	2010	2011
ص.ح.م.م.ك.إ	53504,4	64431,2	83130,9	83624,7	89948,1
مواد البناء والزجاج	58482,3	60402,4	66864,8	70523,3	75970,4
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	37302,1	42081,2	45217,0	47657,1	50376,6
الصناعات الفلاحية والغذائية	156083,2	164160,2	188483,0	214132,6	231849,6
الصناعات النسيجية	13039,8	12876,1	14590,7	13842,8	13477,7
صناعات الجلود والأحذية	2357,6	2527,0	2549,4	2593,3	2603,5
صناعات الخشب والورق	16061,6	16687,2	16872,0	17194,6	17633,3
صناعات مختلفة	44786,7	45717,8	49057,3	50302,1	50132,0
مجموع القيمة المضافة	8035491,6	9348415,7	8093796,7	9699617,3	11302904,8

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة 1962-2011، فصل المحاسبة الوطنية، ص229.

الملحق 7: الاستهلاك الوسيط للفروع الصناعية من مختلف الصناعات 2012-2015

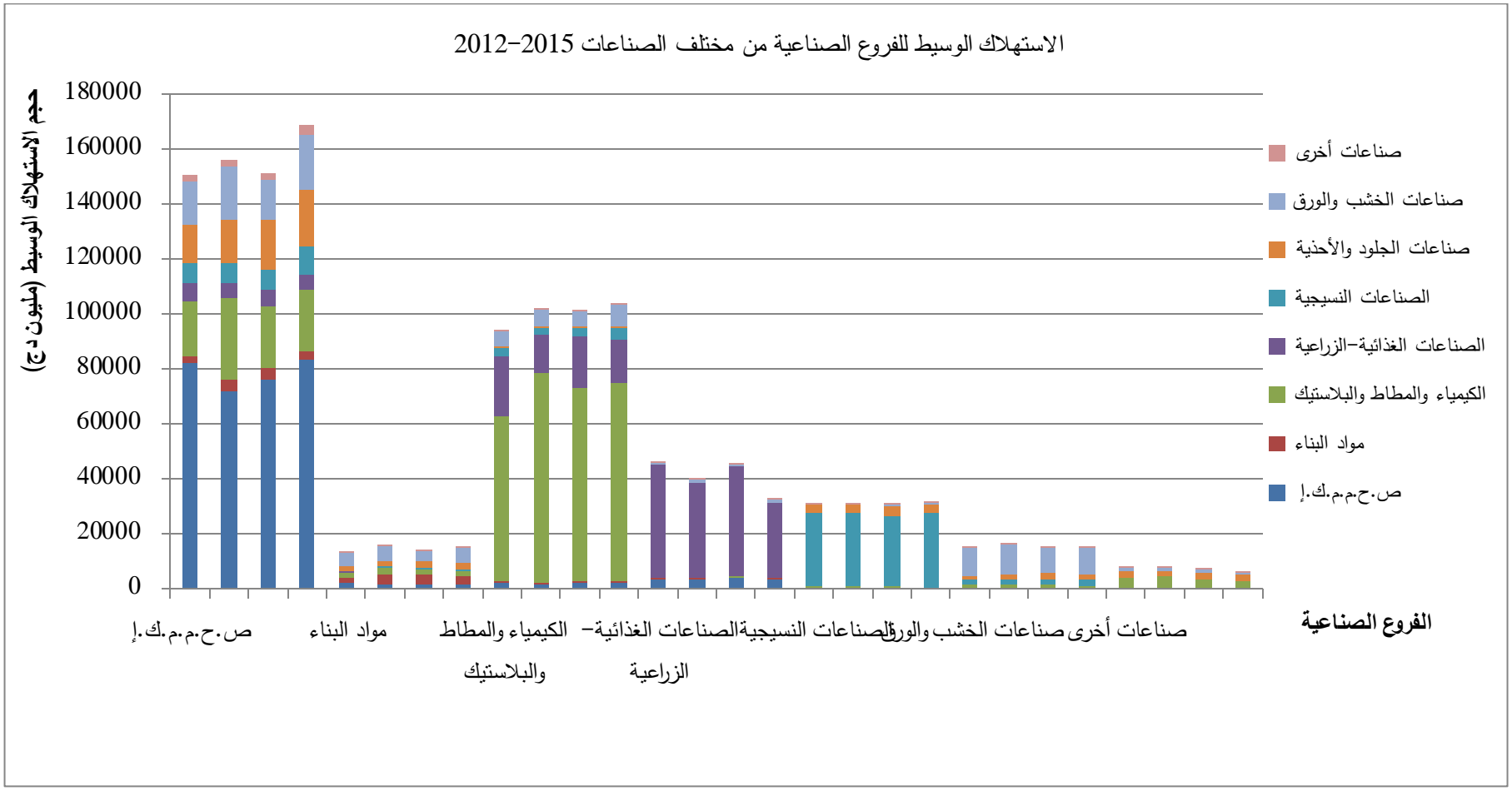

المصدر: www.ons.dz, les tableaux des entrées-sorties 2012 à 2015

الملحق 8: الاستهلاك الوسيط للفروع الصناعية من مختلف الصناعات 2012-2015

الوحدة: مليون دج

المنتجات / الفروع	السنوات	ص.ح.م.م.ك.إ	مواد البناء	الكيمياء والمطاط والبلاستيك	الصناعات الغذائية- الزراعية	الصناعات النسيجية	صناعات الجلود والأحذية	صناعات الخشب والورق	صناعات أخرى
ص.ح.م.م.ك.إ	2012	82313	2244	19866	7203	7174	13909	15681	2671
	2013	71894	4341	29476	5535	7602	15287	19422	2921
	2014	76417	4005	22425	6077	7155	18134	14497	2925
	2015	83225	3485	22480	4939	10420	21089	19830	3428
مواد البناء	2012	2065	2108	1903	97	432	1841	4802	305
	2013	1600	3616	2505	66	406	1795	5276	296
	2014	1754	3440	1965	75	394	2195	4060	306
	2015	1814	2844	1871	58	545	2425	5276	340
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	2012	2110	387	60584	21783	2650	624	5873	276
	2013	1561	633	76148	14180	2379	581	6162	255
	2014	2015	710	70360	18909	2719	837	5586	311
	2015	2246	632	72180	15727	4053	996	7820	373
الصناعات الغذائية- الزراعية	2012	3666	98	324	40998	83	7	890	257
	2013	3501	208	526	34451	96	8	1206	307
	2014	3926	203	422	39905	96	10	949	324

	2015	3599	148	356	27297	117	10	1093	320
الصناعات النسيجية	2012	90	0	696	93	26727	3123	264	20
	2013	73	0	962	66	26361	3195	305	20
	2014	79	0	749	75	25389	3879	233	21
	2015	63	0	548	44	26986	3292	232	18
صناعات الجلود والأحذية	2012	0	0	38	142	31	3558	7	0
	2013	1	0	51	99	30	3567	8	0
	2014	1	0	34	96	25	3713	5	0
	2015	1	0	28	64	29	3532	6	0
صناعات الخشب والورق	2012	313	21	987	69	1833	1599	10132	97
	2013	244	37	1306	48	1732	1568	11192	95
	2014	297	39	1139	60	1870	2132	9579	109
	2015	245	25	864	37	2060	1876	9914	96
صناعات أخرى	2012	212	5	3894	16	37	2248	1398	569
	2013	137	7	4276	9	29	1829	1282	461
	2014	153	7	3423	10	28	2283	1007	485
	2015	132	5	2707	7	33	2095	1086	449

المصدر: www.ons.dz, les tableaux des entrées sorties 2012 à 2015

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل مساهمة الإستراتيجيات الصناعية المُعتمدة في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؛ من خلال إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تمّ اعتمادها سنوات السبعينيات والإستراتيجية الصناعية الجديدة التي تمّت صياغتها في الألفية الثالثة، مع توضيح لدور وأهمية القطاع الصناعي في الجزائر وكيفية الاعتماد عليه في ترقية التنويع الاقتصادي ومن ثمّ المساهمة في الرفع من معدل النموّ واستمراريته.

توصّلت الدراسة إلى أنّ صياغة وتوظيف إستراتيجية صناعية ملائمة تُعدّ عاملاً إيجابياُ وأساسياُ في ترقية التنويع الاقتصادي، ويؤكد ذلك ضعف مساهمة كل من الإستراتيجيتين الصناعيتين المُعتمدتين في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؛ فإستراتيجية الصناعات المصنعة لم تساهم في ذلك بالمستوى المطلوب نتيجة تطبيقها دون توفّر شروطها الضرورية بالجزائر، إضافة إلى فشل تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة لعدّة أسباب أهمها ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة.

قدّمت الدراسة العديد من الاقتراحات؛ أهمها ضرورة صياغة إستراتيجية صناعية تتوافق مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد، مع الأخذ بعين الاعتبار مرتكزات الإستراتيجية الصناعية المناسبة بدءاً بتحديد أهداف الإستراتيجية وانتهاءً بالعمل على تحقيقها في وجود مناخ استثماري كفء يضمن فعالية الإستراتيجية الصناعية.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الصناعية، القطاع الصناعي، التنويع الاقتصادي، التنمية الصناعية، الجزائر.

Abstract :

The study aimed at analyzing the contribution of industrial strategies adopted to promoting the economic diversification in Algeria; through the industrial strategy adopted in the 1970s and the new industrial strategy formulated in the third millennium, the role and importance of the industrial sector in Algeria and the way it depends on it to promote economic diversification and thus contribute to the growth rate and its sustainability.

The study found that the formulation and employment of an appropriate industrial strategy is a positive and key factor in promoting economic diversification, and was confirmed by the weak contribution of both the adopted industrial strategies to promoting economic diversification in Algeria; the strategy of the manufacturing industries did not contribute to this as required by its application without the necessary conditions in Algeria, in addition to the failure of the application of the new industrial strategy for several reasons, the most important of which is the rise of oil prices in that period.

The study made many proposals, the most important of which is the need to formulate an industrial strategy that is compatible with the country's economic, social and political situation, taking into account the pillars of the appropriate industrial strategy, from the setting of the strategy's objectives to the pursuit of them in an efficient investment climate that ensures the effectiveness of the industrial strategy.

Key words: industrial strategy, industrial sector, economic diversification, industrial development, Algeria

Résumé:

L'étude visait à analyser la contribution des stratégies industrielles adoptées à la promotion de la diversification économique en Algérie; par la stratégie industrielle adoptée dans les années 1970 et la nouvelle stratégie industrielle formulée dans le troisième millénaire, le rôle et l'importance du secteur industriel en Algérie et la façon dont il en dépend pour promouvoir la diversification économique et ainsi contribuer au taux de croissance et à sa durabilité.

L'étude a révélé que la formulation et l'emploi d'une stratégie industrielle appropriée étaient un facteur positif et essentiel pour promouvoir la diversification économique, et a été confirmé par la faible contribution des deux stratégies industrielles adoptées pour promouvoir la diversification économique en Algérie; la stratégie des industries manufacturières n'a pas contribué à cela comme requis par son application sans les conditions nécessaires en Algérie, outre l'échec de l'application de la nouvelle stratégie industrielle pour plusieurs raisons, dont la plus importante est la hausse des prix du pétrole au cours de cette période.

L'étude a fait de nombreuses propositions, dont la plus importante est la nécessité de formuler une stratégie industrielle compatible avec la situation économique, sociale et politique du pays, en tenant compte des piliers de la stratégie industrielle appropriée, de l'établissement des objectifs de la stratégie à leur poursuite dans un climat d'investissement efficient qui assure l'efficacité de la stratégie industrielle.

Mots clés: Stratégie industrielle, secteur industriel, diversification économique, développement industriel, Algérie.